دليل الموازنة المصرية

شراكة الموازنة الدولية
الموازنات المفتوحة تُبدل حياة الناس

مرصد الموازنة العامة
وحقوق الإنسان

مقدمة

يهدف دليل الموازنة المصرية إلى المساعدة في تمكين منظمات المجتمع المدني في مصر من لعب دور أكبر في مجال من مجالات الحياة العامة التي بنشط فيها القليلون حتى الآن – ألا وهو مجال إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة.

وتعتبر الموازنة العامة عند غالبية الناس وثيقة تقنية صعبة الفهم وغامضة إلى حد ما. وهي قد تكون كذلك، إلا أن أهميتها تكمن في كونها أداة الحكومة الرئيسية لتحقيق سياساتها الاقتصادية، والتي لها تأثيرات كبيرة جدا حيوية وملموسة على حياة الناس. والتي يمكنها أن تلعب دورا حاسما في إضافة أو تخفيف الهموم والتحديات التي يواجهونها في العثور على وظيفة بأجر مناسب، وزيارة طبيب متمرس عندما يمرضون، وضمان حصول أطفالهم على تعليم جيد، والشعور بالأمان عند شربهم المياه التي تأتي من شبكة عامة.

وسواء كان الناس يمكنهم قراءة الوازنة أو لا، فإنهم يعانون كل يوم وبطرق عديدة آثار السياسات الاقتصادية التي حددت الموازنة وشكلت الطريقة التي تتبعها الحكومة في جمع وإنفاق المال العام.

وبينما يفهم الناس بشكل عام أن الموازنة تمس حياتهم، إلا أن معظمهم يجدون من الصعب، إن لم يكن مستحيلا، أن يقرؤوا وثائق الموازنة. ناهيك عن أن يعرفوا كيفية مراقبة تنفيذها، أو حتى التأثير على ما هو فيها. وهنا يأتي دور المجتمع المدني. حيث تلعب منظمات المجتمع المدني دورا حاسما في تحديد وفهم القضايا الحرجة التي يواجهها المجتمع، وفى نقل هذا الفهم إلى جمهور أوسع، وكذلك التعبئة والدعوة إلى التغيير من أجل تحسين نوعية حياة الناس. ويمكن لمجموعات المجتمع المدني أن تلعب هذا الدور الهام جدا في مصر فيما يتعلق بالموازنة العامة للدولة.

وقد تم تصميم دليل الموازنة المصرية هذا كي يوفر لهذه الجماعات (وغيرها) وصفاً بسيطاً ودقيقاً لعملية إعداد الموازنة المصرية وتنفيذها، بالإضافة إلى ملخص للمحتوى الذي سيراه القارئ في وثائق الموازنة.

وينقسم الدليل إلى أربعة أبواب:

١. لماذا يجب أن تهتم بالموازنة؟

٢. الموازنة العامة للدولة: كيفية إعدادها وتنفيذها، كيف تبدو/ وأين تجدها

٣. من أين تأتى أموال الموازنة؟

٤. كيف يتم تخصيص الأموال وصرفها؟

ويلي هذه الأبواب مجموعة من الملاحق التي تقدم تفاصيل أكثر عن تقسيمات وجداول الموازنة، بالإضافة إلى بعض المواقع كمصادر للمعلومات.

ونحن نأمل من هذا الدليل أن تساعد –المعلومات التي يقدمها– منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية من أن تصبح أكثر نشاطا في التأثير على محتوى وعملية وضع الموازنة المصرية، بهدف تحسين نوعية الحياة للمصريين.

دليل الموازنة المصرية هو عمل مشترك قام به مرصد الموازنة العامة وحقوق الإنسان مع شراكة الموازنة الدولية. ونود على وجه الخصوص أن نشيد بمساهمة حلمى الراوي من مرصد الموازنة، الذي شاركنا معرفته الكاملة وفهمه الواسع للموازنة المصرية.

قام بكتابة الدليل محمد منصور حسن مسئول البرامج في شراكة الموازنة الدولية، وأشرف على التحرير آن بليبيرج، كما قامت أسماء يس من فريق عمل المرصد بالتدقيق اللغوي للنسخة العربية.

نأمل أن تجدوا دليل الموازنة المصرية سهلا ومفيدا، ونرحب كالعادة بتعليقاتكم وأفكاركم واقتراحاتكم.

وارين كرافتشيك
أغسطس ٢٠١٤

مقدمة

الباب الأول: لماذا يجب ان تهتم بالموازنة العامة للدولة؟ ما هي الموازنة العامة للدولة؟ وما هي اهمية المعرفة بمراحل إعدادها؟ ١

الباب الثاني: الموازنة العامة للدولة: كيف يتم إعدادها وتنفيذها، كيف تبدو/ واين تجدها ٤

مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة، والوثائق، والفاعلين ٥

مرحلة الإعداد ٦

مرحلة المناقشة والإقرار ٧

مرحلة التنفيذ ٨

مرحلة المراجعة ٩

تقسيمات (تصنيفات) الموازنة المصرية ١٠

التصنيف الاقتصادي ١٠

التصنيف الوظيفي ١٢

التصنيف الإداري ١٣

أين تجد وثائق الموازنة المصرية ١٤

الباب الثالث: من اين تأتى اموال الموازنة؟ ١٥

نظرة عامة على الموارد ١٥

لنتعمق أكثر ١٦

الإيرادات العامة ١٦

المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية ٢٥

الاقتراض وإصدار (بيع) الأوراق المالية ٢٥

الخلاصة ٢٧

الباب الرابع: المخصصات والمصروفات ٢٩

المخصصات والنفقات وفقاً للتصنيف الاقتصادي ٣٠

الأجور وتعويضات العاملين (الباب الأول) ٣٢

شراء السلع والخدمات (الباب الثاني) ٣٦

الفوائد (الباب الثالث) ٣٧

الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية (الباب الرابع) ٣٧

المصروفات الأخرى (الباب الخامس) ٣٩
شراء الأصول غير المالية –الاستثمارات (الباب السادس) ٣٩
الحيازة من الأصول المالية (الباب السابع) ٤٠
سداد القروض (الباب الثامن) ٤٠
المخصصات والنفقات وفقاً للتصنيف الوظيفي ٤٢
المخصصات والنفقات وفقاً لتنسيق التصنيف المزدوج ٤٢

الملاحق

ملحق رقم ١ : بعض المصطلحات الرئيسية للموازنة ٥١
ملحق رقم ٢ : التصنيف الاقتصادي لاستخدامات الموازنة العامة ٥٨
ملحق رقم ٣ : التصنيف الاقتصادي لموارد الموازنة العامة ٦٢
ملحق رقم ٤ : التصنيف الوظيفي للموازنة العامة ٦٥
ملحق رقم ٥ : المستندات والجداول الموجودة بوثيقة الموازنة المنشورة على موقع وزارة المالية ٦٨
ملحق رقم ٦ : بعض الروابط على شبكة الإنترنت لمعلومات عن الموازنة، وإصدارات شراكة الموازنة الدولية ٧٢
ملحق رقم ٧: الهيئات الاقتصادية التي لا تشملها الموازنة العامة ٧٤
ملحق رقم ٨: شركات قطاع الأعمال العام (الشركات القابضة) ٧٦

المربعات والأشكال والجداول

مربع ١–١ : ماهي الموازنة العامة؟ ١
مربع ١–٢ : إصلاح جودة التعليم ٣
مربع ٢–١ : بحث الموازنة المفتوحة ٥
مربع ٢–٢ : الموازنة المعتمدة ليس بها بعض التفاصيل ٧
مربع ٣–١ : الإيرادات العامة عبر المستويات الإدارية الثلاثة للموازنة ١٧
مربع ٣–٢ : الضرائب على الممتلكات ١٨
مربع ٤–١ : فهم الرموز (الأكواد) المستخدمة في التصنيف الاقتصادي ٣٢

الشكل ٢-١: الجدول الزمنى لموازنة العام المالي ١٥/٢٠١٤، مرحلة التنفيذ ٧

الشكل ٢-٢: الجدول الزمنى لموازنة العام المالي ١٥/٢٠١٤، إضافة مرحلة المناقشة والإقرار ٨

الشكل ٢-٣: الجدول الزمنى لموازنة العام المالي ١٥/٢٠١٤، إضافة مرحلة الصياغة والإعداد ٨

الشكل ٢-٤: الجدول الزمنى لموازنة العام المالي ١٥/٢٠١٤، إضافة مرحلة التدقيق والمراجعة ٩

الشكل ٣-١: هيكل الموارد في موازنة ١٤/٢٠١٣ ١٥

الشكل ٣-٢: تحليل الإيرادات العامة وفقاً للحساب الختامي للأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٣/٢٠١٢ ١٨

الشكل ٣-٣: هيكل الضرائب وفقاً للحساب الختامي للعام المالي ١٢/٢٠١١ ١٩

الشكل ٣-٤: الضرائب على أرباح الشركات، الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣ ٢١

الشكل ٣-٥: هيكل المنح، الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣ ٢٢

الشكل ٤-١: أنصبة المصروفات من إجمالي الموازنة وفقاً للتصنيف الاقتصادي، متوسط الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣ ٣٠

الشكل ٤-٢: هيكل الأجور وتعويضات العاملين، متوسط الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣ ٣٢

الشكل ٤-٣: تطور الأجور وتعويضات العاملين، الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣ ٣٥

الشكل ٤-٤: الأجور وتعويضات العاملين كنسبة من إجمالي الموازنة، الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣ ٣٥

الشكل ٤-٥: شراء السلع والخدمات، الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣ ٣٦

الشكل ٤-٦: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، متوسط الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣ ٣٩

الشكل ٤-٧: شراء الأصول غير المالية، متوسط الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣ ٤٠

الشكل ٤-٨: أنصبة المصروفات من إجمالي الموازنة وفقاً للتصنيف الوظيفي، متوسط الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣ ٤٢

الشكل ٤-٩: توزيع المصروفات العامة للصحة على أبواب الصرف الاقتصادية، موازنة ١٤/٢٠١٣ ٤٨

الشكل ٤-١٠: توزيع المصروفات العامة للتعليم على أبواب الصرف الاقتصادية، موازنة ١٤/٢٠١٣ ٤٨

الشكل ٤-١١: توزيع المصروفات العامة للإسكان على أبواب الصرف الاقتصادية، موازنة ١٤/٢٠١٣ ٤٩

الشكل ٤-١٢: توزيع المصروفات العامة على المستويات الإدارية الثلاثة، الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣ ٥٠

الجدول ٢-١: هل تتيح الحكومة وثائق الموازنة الرئيسية للجمهور؟ ٦

الجدول ٢-٢: الموازنة وفقاً للتصنيف الاقتصادي موزعة على المستويات الإدارية الثلاث ١١

الجدول ٢-٣: رموز (أكواد) وظائف الدولة العشرة في الموازنة المصرية ١٢

الجدول ٢-٤: عينة من دواوين عام الوزارات والإدارات والمصالح المختلفة المندرجة تحت قطاع الشئون الاقتصادية ١٣

الجدول ٣-١: هيكل الموارد، الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣ ١٦

الجدول ٣-٢: هيكل الضرائب، الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣ ٢٠

الجدول ٣-٣: الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية، الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣ ٢١

الجدول ٣-٤: هيكل المنح، الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣ ٢٣

الجدول ٣-٥: المصادر الرئيسية للإيرادات غير الضريبية، الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣ ٢٤

الجدول ٣-٦: المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية، الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣ ٢٥

الجدول ٣-٧: اتجاهات الحكومة في الاقتراض وإصدار الأوراق المالية، الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣ ٢٦

الجدول ٣-٨: الزيادة في الدين العام للحكومة، الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣ ٢٦

الجدول ٣-٩: صافي الاقتراض الحكومي كنسبة من إجمالي الموازنة، الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣ ٢٧

الجدول ٣-١٠: هيكل الموارد، الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣ ٢٨

الجدول ٤-١: المصروفات وفقاً لأبواب التقسيم الاقتصادي، الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣ ٣١

الجدول ٤-٢: الفوائد المدفوعة للديون الخارجية والداخلية، الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣ ٣٧

الجدول ٤-٣: الدعم المقدم حسب الحساب الختامي للعام المالي ١٣/٢٠١٢ ٣٨

الجدول ٤-٤: سداد القروض الداخلية والخارجية، الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣ ٤١

الجدول ٤-٥: المصروفات وفقاً للتصنيف الوظيفي، الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣ ٤٣

الجدول ٤-٦: عينة من المصروفات العامة وفقاً للتصنيف الوظيفي موزعة على الأبواب الاقتصادية، العام المالي ١٤/٢٠١٣ ٤٤

الجدول ٤-٧: عينة من المصروفات العامة وفقاً للتصنيف الوظيفي موزعة على الأبواب الاقتصادية مفصلة (أبواب ومجموعات وبنود)، العام المالي ١٤/٢٠١٣ ٤٥

الجدول ٤-٨: عينة من المصروفات العامة وفقاً للتصنيف الوظيفي المفصل موزعة على الأبواب الاقتصادية، العام المالي ١٤/٢٠١٣ ٤٦

الجدول ٤-٩: عينة من المصروفات العامة وفقاً للتصنيف الوظيفي المفصل موزعة على الأبواب الاقتصادية مفصلة (أبواب ومجموعات وبنود)، العام المالي ١٤/٢٠١٣ ٤٧

الجدول ٤-١٠: توزيع المصروفات العامة على المستويات الإدارية، الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣ ٥٠

الباب الأول

لماذا يجب أن تهتم بالموازنة العامة للدولة؟

تذهب أمل إلى مدرسة ابتدائية لا تبعد كثيرا عن بيتها. وكان أهلها غير راضين عن مستوى التعليم الذي تتلقاه. فهي عادة تعود للمنزل بعد اليوم الدراسي بالكثير من الحكايات التي تنم على أنها تتلقي القليل من التعليم. فالمعلمة غائبة في كثير من الأحيان. وحتى عندما تتواجد، فهي تقضى الكثير من الوقت خارج الفصل تتحدث في تليفونها المحمول أو مع معلمين آخرين. وتشكو المعلمة على مسمع من التلاميذ قلة المرتب، كما تشكو صعوبة التدريس لهذا العدد الكبير من التلاميذ في فصل واحد يتزاحمون فيه على عدد غير كاف من المقاعد المدرسية، مما يجعلهم عصبيين ومشتتين. يعلم والدا أمل أنها يمكن أن تحصل على تعليم أفضل إذا ألحقوها بمدرسة خاصة، ولكنهم لا يقدرون على ذلك ولديهم ثلاث أطفال آخرون.

عندما قام المعلمون بالإضراب في السنة الماضية، أحس والدا أمل بشعورين متناقضين. فقد كانا غاضبين من المعلمين اللذين قدموا مصلحتهم على منفعة التلاميذ. وفى نفس الوقت كانوا مدركين أن رواتب المعلمين ضعيفة، وأنه لو زادت مرتباتهم فإنهم سيؤدون عملهم بصورة أكثر كفاءة.

تبدو هذه القصة مألوفة للكثير من الأهالي. وهي ليست مجرد قصة عن تلاميذ المدارس، إنما هي عن أولويات الحكومة وعن الموازنة العامة. فالحكومة هي التي تنفق على هذه المدارس. فلماذا هذا التكدس في الفصول؟ ولماذا يفتقد المعلمون الحافز على العمل؟ لماذا، وهم يلعبون دورا محوريا في مستقبل أولادنا. هل رواتبهم ضعيفة؟ هل ما تنفقه الحكومة على المدارس غير كاف مثلا فلا يمكن للمدارس أن تقدم تعليما أفضل؟ أم أن الحكومة تمنحهم الأموال الكافية، ولكنهم يسيئون استخدامها؟ هذه ليست سوى القليل من أسئلة عديدة محتملة.

ضمن قصة أمل هناك قصة أخرى عن موازنة الدولة. يلزمها التحري لرصد وتتبع خيوطها، وتقييم الموقف على الأرض، وتتبع المعلومات المختلفة، والتحدث مع "الشهود" مثل المعلمين وأولياء الأمور، ووضع كل ذلك معا حتى يمكن معرفة تلك القصة الأخرى. القصة الحقيقية عن مكان التعليم في أولويات الحكومة، عن موازنة الحكومة وكيف استخدمت أو لم تستخدم في مساعدة أمل أن تتعلم.

ما هي الموازنة العامة للدولة؟

المقطع الموجود في المربع التالي يلخص بإيجاز عددا من النقاط الرئيسية عن الموازنة العامة. يمكنك وضع خط تحت العبارات التي تثير اهتمامك بشكل خاص وتأملها لبضع دقائق.

مربع ١-١: الموازنة العامة

تعبر الموازنة عن أهداف وتطلعات الحكومة. وفى المجتمعات الديمقراطية، يجب أن تعكس هذه الأهداف والتطلعات نفس أهداف وتطلعات الأغلبية. فالحكومة ليس لديها أي مال خاص بها. وفى الموازنة – عندما تضع الحكومة خططها للإنفاق–فهى تبين كيف ستقوم بإنفاق الأموال التي هي ملك الشعب. في المجتمعات الديمقراطية يعطى المواطنون الولاية للحكومة من خلال أصواتهم الانتخابية. ويجب على الساسة ترجمة تلك الولاية إلى سياسات وخطط ينعكس جزء منها في الموازنة. و لا توجد حكومة في العالم لديها موارد لانهائية تحت تصرفها. وفى نفس الوقت، هناك مجموعة لا حدود لها من الاحتياجات التي تستلزم الإنفاق العام. وبالتالي تتضمن الموازنة دائما المفاضلة بين أولويات الإنفاق المختلفة، كما تتضمن أحكاما تقييمية حول أي الخدمات والمصالح ذات الأولوية. فالموازنة هي بوضوح وثيقة سياسية وتنافسية.

جوديث ستريك، رصد الموازنات الحكومية لتعزيز حقوق الطفل: دليل المنظمات غير الحكومية/ كيب تاون، جنوب إفريقيا: إيداسا، ٢٠٠٣، ص ١-٢

دعونا نلقى نظرة على بعض من هذه العبارات:

- **الحكومة ليس لديها اي مال خاص بها.** فالحكومات تجمع الأموال التي تديرها في الموازنة من الشعب ومن الشركات من خلال الضرائب، والرسوم، وأشكال أخرى من الإيرادات. وبالتالي من الطبيعي والمناسب أن يتوقع الشعب (والشركات) أن يحصلوا على خدمات ذات قيمة في المقابل.

- **وفى الموازنة – عندما تضع الحكومة خططها للإنفاق – فهي تبين كيف ستقوم بإنفاق الأموال التي هي ملك الشعب.** موازنة الحكومة هي الأداة الرئيسية من أجل وضع خططها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية المرجوة. وهي المرآة التي تعكس الأولويات الحقيقية للحكومة والتي تتمثل في كيفية تخصيصها للأموال وكيفية جمعها للإيرادات. ممن تأخذ الحكومة الأموال وعلى من تنفقها؟

- **في المجتمعات الديمقراطية يعطى المواطنون الولاية للحكومة من خلال اصواتهم الانتخابية. ويجب على الساسة ترجمة تلك الولاية إلى سياسات وخطط ينعكس جزء منها في الموازنة.** الموازنة هي أداة هامة للمساءلة. ويجب أن تعكس الموازنة رغبات الناخبين. هل تتفق أولويات الإنفاق مع ما تطلع إليه الناس عندما انتخبوا الحكومة؟ إن تحليل الموازنة – والتي هي، بعد كل شيء، بيان عما تعتزم الحكومة أن تنفقه وما أنفقته – يمكن أن يقدم إجابات هامة على هذا السؤال.

- **لا توجد حكومة في العالم لديها موارد لانهائية تحت تصرفها. وفى نفس الوقت، هناك مجموعة لا حدود لها من الاحتياجات التي تستلزم الإنفاق العام.** الموازنة يمكنها أن تكون محبطة، لأنه – بالطبع – لا يوجد أبدا ما يكفي من المال للقيام بكل ما يود الناس في المجتمع أن يروا الحكومة تقوم به. والحكومات في كل مكان دائما ما تقول ردا على الطلبات والشكاوى، "ليس لدينا ما يكفي من المال". وقد يكون هذا صحيح تماما. ولكنه أيضا قد لا يكون.

- **الموازنة هي بوضوح وثيقة سياسية وتنافسية.** معظم الناس يعتقدون أن الموازنة هي شيء تقني، صفحات وصفحات من الأرقام. وهي بالفعل كذلك. ولكنها أيضا بيان عن قيم المجتمع وأولوياته. وفى مجتمع ديمقراطي، تتنافس/تتسابق تلك القيم والأولويات بانتظام، ويحدث ذلك بين الأحزاب السياسية، بين وداخل الجهات التنفيذية والتشريعية، بين الناس وممثليهم في الحكومة، وبين الناس وبعضهم. وبسبب الدور المركزي للموازنة في تحقيق سياسات وخطط الحكومة، فإن هذه العملية من النقاش والجدل حول الموازنة هى أمر ضروري لازدهار المجتمعات الديمقراطية، ولكي تكون الحكومة حقا ممثلة للشعب.

ما هي اهمية المعرفة بخطوات وضع الموازنة العامة للدولة؟

إن المعرفة عن الموازنة هي أمر ضروري، خصوصاً إذا كان الشخص يريد أن يشارك في هذا النقاش الديمقراطي وأن يؤثر على الطريقة التي تدير بها الحكومة المال العام. من خلال المعرفة بالإيرادات الحكومية، والمخصصات، والنفقات، هناك العديد من الطرق التي مكنت المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم من تغيير أولويات الحكومة والطريقة التي تجمع بها الحكومة المال، وكذلك تحسين نوعية الإنفاق الحكومي، وإيقاف الهدر.

لقد بدأ هذا الباب بقصة عن التعليم. دعونا ننتقل إلى مثال آخر[1]

مربع ١-٢: إصلاح جودة التعليم

بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٧ خطت تنزانيا خطوات كبيرة في زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس، وخاصة في المدارس الابتدائية. ومع ذلك، أثيرت تساؤلات متكررة حول نوعية التعليم الذي يتلقاه الطلاب. وقد قررت هاكى أليمو، وهي منظمة مجتمع مدني تعمل على ضمان حصول جميع الأطفال في البلاد على تعليم أساسي عالي الجودة، قررت أن تنظر أكثر في هذا الوضع.

بدأت المنظمة بعمل بحث أمكنها من تحديد ثلاث قضايا رئيسية تساهم في تدني جودة التعليم وهي: انخفاض الروح المعنوية للمعلم بسبب تدني الأجور، وسوء المستوى المهني للمعلمين، وفقر بيئة العمل. نصف عدد المعلمين الذين شملهم البحث أفادوا بأنهم سينسحبون من وظيفة التدريس إذا عثروا على وظائف بديلة، وقال أكثر من ثلاثة أرباعهم أن الرواتب لم تكن ملائمةً.

استنادا إلى هذه المعلومات، بدأت هاكى إليمو حملة موجهة إلى ثلاث فئات:

- المجتمع (أولياء الأمور، المعلمون، الطلبة، وقادة المجتمع)، بهدف التأثير في صنع القرار على المستوى المحلى
- الجمهور العام، من أجل الحفاظ على حركة وطنية حول التعليم من خلال تحفيز المشاركة وتقاسم المعلومات والحوار والتشبيك
- صناع القرار، من خلال توسيع المشاركة الشعبية في عمليات صنع السياسات الوطنية الهامة

جزء من البحث الأساسي لحملة هاكى أليمو كان ينظر في أسئلة الموازنة: أين يتم توجيه أموال التعليم؟ كم من موازنة التعليم تخصص لرواتب المعلمين؟ هل يتم بالفعل صرف كل مخصصات التعليم الأساسي؟ هل تصل مخصصات المدارس إليها في الوقت المناسب؟ أخذت هاكى إليمو إجابات تلك الأسئلة بالإضافة إلى نتائج بحوثها الأخرى إلى الفئات الثلاث المستهدفة.

عملت هذه المجموعات معا للحشد والدعوة لإجراء تغييرات في سياسة الحكومة، والممارسات، والموازنات التي تهدف إلى تحسين نوعية التعليم الابتدائي في البلاد.

وخلال ثلاث سنوات، لعبت هاكى أليمو وشركاؤها دورا محوريا في:

- رفع الحد الأدنى لأجور المعلمين
- زيادة أعداد المعلمين العاملين في المدارس الابتدائية، مما نتج عنه تحسن في نسبة المعلمين إلى الطلبة
- زيادة الوعي العام برعاية المعلمين وتدريبهم
- طرح نقاش أكثر انفتاحا حول القضايا التعليمية

استخدمت منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم معرفتها لموازنات حكوماتهم ليس فقط من أجل تحسين التعليم، ولكن أيضا لتأمين المياه النظيفة للمجتمعات، والرعاية الصحية للنساء الحوامل، وبرامج التغذية المدرسية للأطفال من المجتمعات الفقيرة، والسكن اللائق لمن لا مأوى لهم. هناك العديد من الأدوات والمنهجيات التي يمكن للمجموعات استخدامها لتحقيق مثل هذه المكاسب. والعامل المركزي بينهم جميعا هو فهم بسيط وأساسي لهيكل الموازنة لحكومتهم، ومحتواها، وعملية صنعها.

١ هذا الملخص قائم على "إصلاح جودة التعليم: حملة هاكى إليمو ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧"، شراكة الموازنة الدولية، من التحليل إلى التأثير، مبادرة الشراكة، سلسلة دراسات الحالة. متاحة على الموقع الإلكتروني: http://internationalbudget.org/wp-content/uploads/LP-case-study-HakiElimu-summary.pdf
المزيد عن أعمال الموازنة لمنظمات المجتمع المدني على الرابط التالي: http://internationalbudget.org/library/publications/ibp-impact-case-studies/

الباب الثاني

موازنة الحكومة: كيف يتم إعدادها وتنفيذها كيف تبدو، وأين تجدها

بإمكان المجتمع المدني التأثير على العديد من الطرق التي توثر بها موازنة الدولة على الجوانب المختلفة من حياة الناس. ولكن، كما هو الحال مع إتقان أي مهارة – سواء عمل خبز، أو خياطة قميص، أو برمجة كمبيوتر – فإن تعلم كيفية التأثير على الموازنة يبدأ بتعلم الأساسيات. وتتطلب أساسيات تحليل الموازنة والدعوة المستندة إليها الإلمام ببعض المسائل ذات الصلة، منها:

- **القوانين التي تحكم الموازنة:** ما القوانين التي تحكم عملية صنع وتنفيذ الموازنة المصرية؟
- **الخطوات التي تتبعها الحكومة لوضع وتنفيذ الموازنة:** ما الذي يحدث؟ ومتى؟ ماهي الوثائق الرئيسية للموازنة، وكيفية وضعها في عملية صنع الموازنة؟ من هم اللاعبون الرئيسيون، وما الأدوار التي يلعبونها؟
- **النسق والنماذج (بما في ذلك التصنيفات) التي تستخدم لتقديم الموازنة:** كيف تبدو الموازنة؟ ماذا تخبرنا التنسيقات/النماذج والتصنيفات المختلفة؟
- **كيفية الحصول على وثائق الموازنة.** أين يجد أفراد الشعب نسخا من وثائق الموازنة؟ وماذا نجد فيها؟

دعونا ننظر في كل من هذه الأساسيات:

القوانين التي تحكم الموازنة

موازنة الدولة هي سمة رئيسية في العملية السياسية للدولة. وفى دولة يحكمها القانون، فإن طريقة وضع الموازنة وتنفيذها، ومن هم المسؤولون عن ذلك، يجب أن يكون منصوصا عليها بقانون.

أحيانا يحتوي دستور الدولة على بعض الأحكام المنظمة للموازنة. وأحيانا أخرى تكون الأحكام الرئيسية منصوص عليها في قانون المالية أو قانون الموازنة. وغالبا ما يتم تناول أحكام الموازنة في كل من الدستور والقانون.

ينص الدستور المصري المعدل والذي تم الاستفتاء عليه في يناير ٢٠١٤ على بعض الأحكام المنظمة للموازنة، ويتناول كذلك بعض التفاصيل. فهو على سبيل المثال يحدد دور مجلس الشعب في مناقشة والموافقة على الموازنة، ومراجعة التقارير المالية ذات الصلة، ويتكلم عن موازنات المجالس المحلية، كما يحدد أهمية دور الجهاز المركزي للمحاسبات. وفيما يتعلق بالمخصصات (والتي نناقشها في الباب الرابع من هذا الدليل)، فإنه ينص على أن تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي لا تقل عن ٣٪ من الناتج القومي الإجمالي للصحة، ٤٪ للتعليم، ٢٪ للتعليم العالي، و١٪ للبحث العلمي، على أن تتصاعد هذه النسب تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية.

ويوفر قانون الموازنة العامة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته، مع لائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم ٧٤٥ لسنة ٢٠٠٥، يوفر إطاراً قانونياً مفصلاً لعملية وضع موازنة الدولة. وفيما يلي بعض أهم الأحكام في قانون الموازنة:

- تصدر الموازنة العامة للدولة عن سنة مالية تبدأ من أول يوليو وتنتهي في آخر يونيو من العام التالي. والسنة المالية هي الفترة الزمنية التي تقوم خلالها الحكومة بتنفيذ موازنتها السنوية

- تعد الموازنة العامة للدولة وتنفذ وفقاً للنظام النقدي. وهذا يعنى أن الإيرادات يتم احتسابها فقط عندما يتم تحصيلها بالفعل (مثل الضرائب)، وبالمثل فإن المصروفات يتم احتسابها فقط عندما يتم صرفها فعليا. أي أن الأموال التي تم الالتزام بها (من خلال عقود مع موردين مثلا) ولم يتم صرفها بعد، لا تحتسب مصروفات.

- لا تشمل الموازنة العامة للدولة موازنات الهيئات العامة الاقتصادية (مثل هيئة قناة السويس) وصناديق التمويل ذات الطابع الاقتصادي التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء (مثل صندوق الاستثمار للودائع الحكومية والتأمين). حيث أن هذه الجهات تقوم بإعداد موازنات مستقلة، وتقتصر العلاقة بين هذه الموازنات المستقلة والموازنة العامة للدولة على الفائض الذي يؤول للدولة وما يتقرر لهذه الموازنات من قروض ومساهمات. أما بالنسبة للصناديق الخاصة، فإن قانون الموازنة الذي يصدر لكل سنة مالية يحدد نسبة من إيراد هذه الصناديق كي تؤول إلى الخزانة العامة.

- لا يجوز تجاوز اعتماد أي باب من أبواب الاستخدامات المختلفة أو استحداث نفقات غير واردة بالموازنة إلا بعد الرجوع إلى وزارة المالية والحصول على موافقة مسبقة من مجلس الشعب، وصدور القانون الخاص بذلك.

- يجوز النقل داخل اعتمادات الباب الواحد لكل جهة أو النقل من باب في جهة إلى نفس الباب في جهة أخرى وذلك على ضوء ما يقرره وزير المالية، على ألا تتجاوز جملة المناقلات نسبة ١٠٪ من الاعتمادات الأصلية لكل باب أو ١٪ من إجمالي اعتمادات الموازنة العامة للدولة التي وافق عليها مجلس الشعب بدون الفوائد أيهما أقل.

مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة، والوثائق، والفاعلين

تشتمل عملية إعداد الموازنة على أربعة مراحل. وتوفر الفقرات التالية شرحا تفصيليا لكل مرحلة، وللكيفية التي تتم بها في مصر.

مربع ٢-١: مسح الموازنة المفتوحة

إن مسح الموازنة المفتوحة الذي تقوم به شراكة الموازنة الدولية كل سنتين، هو التقييم المستقل والمقارن والدوري الوحيد الذي يقيم الشفافية، والمشاركة الشعبية، والمساءلة في موازنات دول العالم. ويغطى المسح الآن أكثر من ١٠٠ دولة، ويوفر تقييما شاملا لكل منها فيما يخص:

- وصول المواطنين إلى معلومات شاملة عن الموازنة في الوقت المناسب وفي جميع مراحل عملية الموازنة
- فرص المشاركة الشعبية في صنع الموازنة
- قوة المؤسسات الرقابية (السلطة التشريعية والمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات)

وقد تم حتى الآن عمل أربع جولات من المسح، وذلك في الأعوام ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠١٠ و٢٠١٢، وكانت مصر ضمن هذه المسوحات الأربعة. للمزيد عن مسح الموازنة المفتوحة ودرجة مصر في الشفافية خلال هذه الجولات الأربعة، برجاء زيارة الموقع: www.openbudgetindex.org

النقاش التالي حول عملية الموازنة يشير إلى الوثائق الرئيسية للموازنة والتي يجب على الحكومات أن تنشرها لتكون متاحة للجمهور طبقا للممارسات الدولية الجيدة، والتي يقوم مسح الموازنة المفتوحة بتقييمها. ويعرض الجدول ١،٢ حالة نشر هذه الوثائق في مصر عبر الجولات الأربع للمسح.

مرحلة الإعداد

في هذه المرحلة، تقوم الحكومة بتحديد توقعاتها لمؤشرات الاقتصاد الكلى خلال العام المالي المقبل (نسب النمو الاقتصادي المحتملة، معدلات التضخم، تقلبات أسعار العملات الأجنبية، الخ...). وعلى أساس هذه التوقعات، تقوم الحكومة بتقدير إجمالي الموارد والمصروفات المتوقع خلال هذا العام. وفى مصر، يتم عمل ذلك من خلال مجموعة من الوزارات مثل وزارتي المالية والتخطيط، وكذلك البنك المركزي. وحين يتم تحديد والاتفاق على هذه المؤشرات والتوقعات، يجب أن تصدر الحكومة "بيان ما قبل الموازنة" والذي يقدم للسلطة التشريعية والجمهور بوجه عام، معالم موازنة العام المقبل. ويكون ذلك عادة في غضون ستة أشهر قبل بداية العام المالي. هذه الوثيقة لا تصدرها الحكومة المصرية. بينما تصدر وزارة المالية منشوراً موجهاً للجهات الموازنية المختلفة كي تعد موازناتها طبقا للإرشادات الموجودة به، ويسمى منشور إعداد الموازنة. تقوم الجهات الموازنية (وزارات، قطاعات، إدارات، وحدات إدارة محلية) بإعداد الموازنات الخاصة بها، ثم يقومون بإرسالها إلى وزارة المالية والوزارات القطاعية المختصة. كما يتم إرسال الموازنات المحلية للمحافظات إلى وزارة الحكم المحلى. تناقش وزارة المالية الموازنات مع الجهات الموازنية المختلفة، ويتم الوصول إلى تسويات يتم عرضها على مجلس الوزراء للاتفاق على مقترح (مشروع) الموازنة الذي يقدم إلى رئيس الجمهورية لإحالته إلى مجلس الشعب للمناقشة والتصويت عليه. هذا المقترح يعتبر أهم وثائق الموازنة لأنه يحدد خطط الحكومة لجمع وإنفاق الأموال العامة. هذه الوثيقة تسمى "مقترح السلطة التنفيذية للموازنة" أو مشروع الموازنة العامة.

ويجب أن يتم عرضها على مجلس الشعب قبل ثلاثة أشهر من بداية العام المالي.

جدول ٢-١: هل تتيح الحكومة وثائق الموازنة الرئيسية للجمهور؟

وثيقة الموازنة	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢
بيان ما قبل الموازنة				
مقترح السلطة التنفيذية للموازنة (مشروع الموازنة العامة)				
الموازنة المعتمدة				
موازنة المواطن				
التقارير الدورية				
تقرير مراجعة نصف السنة				
تقرير نهاية السنة				
تقرير المراجعة				

الأخضر: تم إنتاجها ونشرها للجمهور الأصفر: تم إنتاجها للاستخدام الداخلى فقط الأحمر: الوثيقة لم يتم إنتاجها

المصدر: شراكة الموازنة الدولية، مسح الموازنة المفتوحة ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠١٠، ٢٠١٢.

مرحلة المناقشة والإقرار

تبدأ هذه المرحلة بأن يحيل رئيس الجمهورية مقترح (مشروع) الموازنة إلى مجلس الشعب. حيث تقوم لجنة الخطة والموازنة في مجلس الشعب بدراسة المقترح، ويعاونها في ذلك مجموعة من اللجان الفرعية/النوعية (لجنة الصحة، لجنة الإسكان، لجنة التعليم، وغيرها) حيث يقومون بدراسة معمقة للمقترح كل فيما يخصه. وتتناقش هذه اللجان مع الحكومة في تفاصيل المقترح، وتطرح الأسئلة، وتطلب المستندات اللازمة. ويجوز للمجلس أن يعدل النفقات الواردة في الموازنة، عدا التي ترد تنفيذا لالتزام محدد على الدولة. وإذا ترتب على التعديل زيادة في إجمالي النفقات، وجب أن يتفق المجلس مع الحكومة على تدبير مصادر للإيرادات تحقق إعادة التوازن بينهما. وحينما تتم المناقشات والاتفاق على التعديلات، يقوم المجلس بالتصويت على الموازنة كل باب على حده. وفى حالة الموافقة عليها تصدر بقانون من رئيس الجمهورية (قانون ربط الموازنة العامة للدولة). و"الموازنة المعتمدة" هذه هي وثيقة الموازنة الرئيسية، ويجب أن تصدر قبل بداية السنة المالية. وخلال فترة المناقشة والإقرار هذه، لابد أن يكون هناك مجال للمجتمع المدني والإعلام كي يشارك في هذه العملية.

مربع ٢-٢:
الموازنة المعتمدة ليس بها بعض التفاصيل

من الجدير بالذكر هنا، أن اللجان المختصة في مجلس الشعب تناقش موازنات الدفاع، ومجلس الشعب، والجهات القضائية، والجهاز المركزى للمحاسبات. وعندما تتم الموافقة عليها، فإنها تدرج في الموازنة العامة للدولة كرقم واحد في الباب الخامس للمصروفات (أخرى). أي أن الموازنات المخصصة لهذه الجهات ليست بها تفاصيل المبالغ المخصصة للأجور، أو المشتريات أو الخدمات مثلاً. وهذا النوع من تجميع النفقات ليس من الممارسات القياسية دوليا.

وثيقة أخرى يجب أن تصدر مع الموازنة المعتمدة هي "**موازنة المواطن**". وموازنة المواطن هي موازنة مبسطة، وعرض غير تقني لوثيقة الموازنة (في هذه الحالة، الموازنة المعتمدة) ويمكن لموازنة المواطن أن تصدر مع كل وثائق الموازنة الرئيسية. ويجب أن تصدر مصر هذه الوثيقة التي من السهل فهمها ليس فقط مع الموازنة المعتمدة، ولكن أيضا مع مقترح الموازنة. ومن الجدير بالذكر هنا أن الحكومة المصرية أصدرت هذه الوثيقة (موازنة المواطن) عن الموازنة المعتمدة للعام المالي ٢٠١٤/١٥ قبل أن ننتقل إلى مرحلة التنفيذ، دعونا نبدأ في رسم جدول زمني بناء على المعلومات من المرحلتين السابقتين، وسوف نقوم بإضافة المعلومات ونحن نمضي.

كما ذكرنا، تبدأ السنة المالية في مصر في ١ يوليو وتستمر حتى ٣٠ يونيو من العام التالي. وهذا معناه أنه للعام المالي ٢٠١٤/١٥ مثلا، السنة المالية تكون ١ يوليو ٢٠١٤ حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٥. لنبدأ الجدول الزمنى للسنة المالية ٢٠١٤/١٥ باستخدام هذين التاريخين (انظر الشكل ٢-١).

الشكل ٢-١: الجدول الزمنى لموازنة العام المالي ٢٠١٤/١٥، مرحلة التنفيذ

ينص الدستور المصري أن تقدم الحكومة مقترح الموازنة لمجلس الشعب قبل بداية السنة المالية بثلاثة أشهر، أي في ١ أبريل من كل عام، حيث أن هذه الأشهر الثلاث هامة لتوفير الوقت المناسب للمجلس كي يناقش ويسأل ويعدل الموازنة إذا لزم الأمر، قبل بداية السنة المالية. دعونا نضيف ذلك على الجدول الزمني (الشكل ٢،٢).

الشكل ٢-٢: الجدول الزمنى لموازنة العام المالي ١٥/٢٠١٤، إضافة مرحلة المناقشة والإقرار

وحتى يكون مقترح الموازنة جاهزا للتقديم إلى البرلمان في أبريل، فإن السلطة التنفيذية تبدأ العمل عليه قبلها بنحو تسعة أشهر. حيث تصدر وزارة المالية منشور إعداد الموازنة الذي يوجه الجهات الموازنية لإعداد موازناتها (إيرادات ومصروفات) عن السنة المالية المقبلة (١٥/٢٠١٤) وفي ضوء إيراداتها ومصروفاتها الفعلية في الثلاث أعوام السابقة. وعادة ما تطلب وزارة المالية أن تقدم هذه الجهات موازناتها قبل بداية السنة المالية بستة أشهر على الأقل. حيث تقوم الوزارة بمناقشتها مع هذه الجهات وتجميعها والاتفاق عليها مع مجلس الوزراء لتقديمها إلى مجلس الشعب في أبريل في صورة مشروع الموازنة. والآن دعونا نضيف ذلك على الجدول الزمني (الشكل ٢،٣).

الشكل ٢-٣: الجدول الزمنى لموازنة العام المالي ١٥/٢٠١٤، إضافة مرحلة الصياغة والإعداد

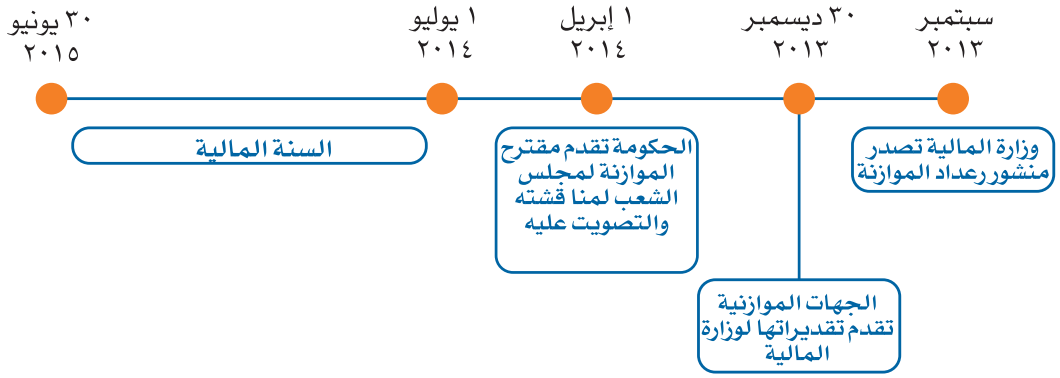

مرحلة التنفيذ

باعتماد الموازنة وصدورها بقانون، يمكن لجهات الصرف والتحصيل البدء في تنفيذها حسب الوظائف والبنود والاعتمادات المنصوص عليها في قانون الموازنة.

تقوم وزارة المالية بتحويل الاعتمادات جزئيا (شهريا) لجهات الصرف المختلفة حسب احتياجاتها. وتقوم هذه الجهات بالصرف على الأجور والسلع والخدمات وغيرها، كذلك تقوم بتحصيل الرسوم وغيرها من الإيرادات. ويتم تسجيل جميع هذه المعاملات في دفاترهم الحسابية. كما تقوم هذه الجهات بعمل تقارير شهرية بالإيرادات والمصروفات، وإرسالها لوزارة المالية بصورة دورية. تقوم وزارة المالية بتجميع هذه التقارير وإصدار "تقارير دورية خلال السنة" وتكون هذه التقارير تراكمية، وتصدر شهرياً. هذه التقارير الدورية هى من الوثائق الرئيسية للموازنة.

وفى منتصف السنة المالية، يجب أن تقوم الحكومة بمراجعة الإيرادات والنفقات للأشهر الستة الأولى وتحليل التطورات الاقتصادية والسياسية (المحلية والدولية) التي ربما كان، أو من المتوقع أن يكون لها، تأثير كبير على الموازنة. وعلى أساس هذا التحليل، تعيد الحكومة دراسة الافتراضات المتعلقة بمؤشرات الاقتصاد الكلى التي استخدمتها في البداية في صياغة وإعداد الموازنة. إذا خلصت الحكومة إلى أن هناك تعديلات كبيرة على افتراضاتها لمؤشرات الاقتصاد الكلى، وعلى تقديراتها للإيرادات والنفقات المرجح جمعها وصرفها، فإنه يمكنها تعديل الموازنة وفقا للمعطيات الجديدة. وتصدر هنا وثيقة تسمى "تقرير مراجعة نصف السنة"، وهي توضح بيان الإيرادات والمصروفات للأشهر الستة الأولى من السنة المالية، جنبا إلى جنب مع تحليل الحكومة، والتغييرات المقترح عملها في الموازنة. هذه التغييرات المقترحة يجب أن يتم الموافقة عليها من البرلمان من خلال نفس الآلية التي تمت بها الموافقة على الموازنة الأصلية. ويعد تقرير مراجعة نصف السنة من الوثائق الرئيسية للموازنة.

مرحلة المراجعة

بنهاية السنة المالية، تقوم الوزارات وكل الجهات الموازنية بتجميع إيراداتها ومصروفاتها في تقرير نهائي يشمل كافة مواردها واستخداماتها الفعلية موزعة على الأبواب المختلفة للموازنة العامة، وإرسالها إلى وزارة المالية، وذلك في مدة أقصاها أربعة أشهر بعد انتهاء السنة المالية. ويسمى هذا التقرير "تقرير نهاية السنة" ويسمى في مصر "الحساب الختامي"، وهو أيضا إحدى الوثائق الرئيسية للموازنة.

يتم إرسال الحسابات الختامية إلى الجهاز المركزي للمحاسبات لمراجعتها والتأكد من دقتها المحاسبية ومن التزامها بالقوانين واللوائح الإدارية. وعلى الجهاز المركزي للمحاسبات أن يقدم إلى مجلس الشعب تقريره عن الحساب الختامي في موعد أقصاه ستة أشهر من انتهاء السنة المالية، ويرسل إلى وزارة المالية صورة من ملاحظاته أولاً بأول وكذلك نسخة من "تقرير المراجعة" النهائي المرسل إلى مجلس الشعب، حيث يقوم المجلس بمناقشة الحساب الختامي، والملاحظات الواردة عليه بتقرير المراجعة، والإجراءات التصحيحية المطلوبة، مع الجهات الحكومية المعنية. بعدها يوافق المجلس على الحساب الختامي ويصدر بقانون من رئيس الجمهورية (قانون ربط حساب ختامي الموازنة العامة للدولة)، ويتم نشره على موقع وزارة المالية. وبالرغم من أن تقرير المراجعة هو من الوثائق الرئيسية للموازنة ويتم مناقشته داخل البرلمان، إلا أن هذه الوثيقة لا يتم نشرها وتظل للاستخدام الداخلي فقط.

يمكننا الآن دمج هذه المعلومات عن مرحلة والمراجعة في الجدول الزمنى (الشكل ٢-٤).

الشكل ٢-٤: الجدول الزمنى لموازنة العام المالي ١٥/٢٠١٤، إضافة مرحلة المراجعة

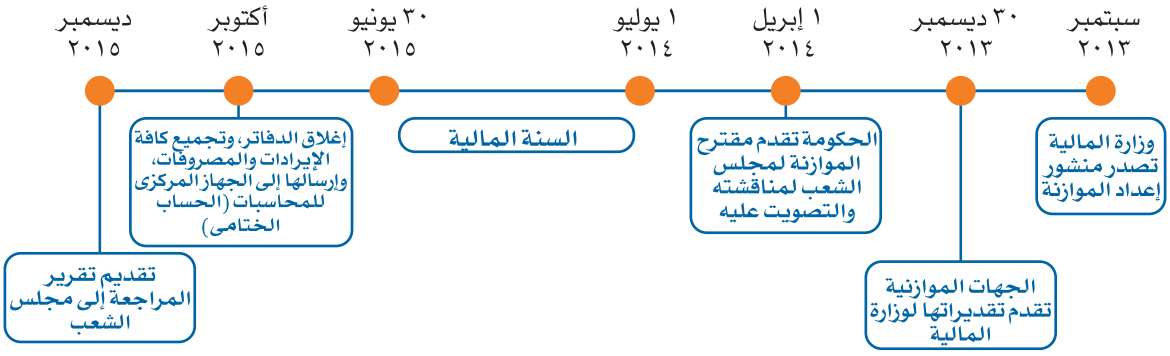

تقسيمات (تصنيفات الموازنة المصرية)

تشتمل الموازنة المصرية على كافة الموارد والاستخدامات لكل من:

- **الجهاز الإداري:** ويشمل دواوين عموم الوزارات، والمصالح، وأجهزة الدولة المختلفة العاملة على المستوى المركزي
- **الإدارة المحلية:** وتشمل وحدات الإدارة المحلية مثل دواوين عموم المحافظات، والمديريات والإدارات الخدمية (مثال مديريات وإدارات الصحة/التعليم/الإسكان/...)
- **الهيئات الخدمية:** وتشمل الهيئات الحكومية المختلفة التي تقوم بتقديم خدمات على المستوى المركزي و/أو المحلى (مثال الهيئة العامة للإصلاح الزراعي، الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي، الهيئة العامة للاستعلامات، الهيئة العامة للأبنية التعليمية، هيئة الإسعاف المصرية، جهاز حماية المستهلك، ...). هذا بالإضافة إلى غالبية المستشفيات الجامعية، وصناديق التمويل ذات الطابع الخدمي (مثال صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية، صندوق تمويل شراء بعض مركبات النقل السريع، صندوق تطوير نظام الأحوال المدنية، ...)

وتستخدم الحكومة نماذج (أشكال) مختلفة لإعداد وعرض الموازنة. هذه النماذج تسمى "تقسيمات" أو "تصنيفات". وكل تصنيف يقوم بعرض صورة معينة من صور الموازنة تساعد في توضيح معلومات محددة حول مضمون هذا التصنيف. وينص قانون الموازنة العامة للدولة على أن تعد الموازنة العامة للدولة وتنفذ وفقاً لكل من التصنيف الاقتصادي لأوجه نشاط الدولة، والتصنيف الإداري للجهات والوحدات، كما تعرض المصروفات وتقدم إلى مجلس الشعب وفقاً للتصنيف الوظيفي لأنشطة الدولة. وفيما يلي مقدمة مختصرة عن هذه التصنيفات، والطريقة التي تظهر بها في الموازنة المصرية.

التصنيف الاقتصادي

يجيب التصنيف الاقتصادي للموازنة على السؤال: من أين تأتى موارد الدولة، وما الذي تشتريه أموال الموازنة؟

وفى مصر، يتم التصويت على الموازنة في مجلس الشعب على أبوب التصنيف الاقتصادي، كما ينشر الحساب الختامي أيضا وتتم الموافقة عليه، ويصدر بقانون، وفقا للتصنيف الاقتصادي.

ولذلك فهو تصنيف ذو أهمية خاصة مما يستوجب فهمه جيداً.

على جانب الموارد، ينقسم التصنيف الاقتصادي إلى الخمس أبواب التالية:

أولاً: الإيرادات العامة:

الباب الأول: الضرائب

الباب الثاني: المنح

الباب الثالث: الإيرادات الأخرى (غير الضريبية)

ثانياً: مصادر التمويل:

الباب الرابع: المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول

الباب الخامس: الاقتراض

وعلى جانب الاستخدامات، ينقسم التقسيم الاقتصادي إلى ثمانية أبواب رئيسية كالتالي:

أولاً: المصروفات العامة:

الباب الأول: الأجور وتعويضات العاملين.

الباب الثاني: شراء السلع والخدمات.

الباب الثالث: الفوائد.

الباب الرابع: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية.

الباب الخامس: المصروفات الأخرى.

الباب السادس: شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات).

ثانياً: حيازة الأصول المالية:

الباب السابع: حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية.

ثالثاً: سداد القروض:

الباب الثامن: سداد القروض المحلية والأجنبية.

المزيد من التفاصيل عن هذه البنود وما تشمله تجدونها في البابين التاليين (الثالث والرابع) من هذا الدليل.

وإحدى الصور التي تقدم بها الموازنة هي توزيع بنود التصنيف الاقتصادي على الأجزاء الإدارية الثلاث (الجهاز الإداري، ، والإدارة المحلية، والهيئات الخدمية)، بحيث يظهر كم من الأموال يتم تحصيلها وكم يتم إنفاقها في كل من هذا المستويات الثلاث.

وفيما يلي تجدون الجدول ٢-٢ مبينا صورة مبسطة لأبواب التصنيف الاقتصادي في الموازنة المصرية موزعة على هذه المستويات.

الجدول ٢-٢: الموازنة بالتصنيف الاقتصادي موزعا على الثلاث أجزاء الإدارية

البيـــــــــــان	موازنة الجهاز الإداري	موازنة الإدارة المحلية	موازنة الهيئات الخدمية	إجمالي الموازنة للعام الحالي	الموازنة المعدلة للعام السابق
الاستخدامات					
المصروفات					
الباب الأول: الأجور وتعويضات العاملين الباب الثاني: شراء السلع والخدمات الباب الثالث: الفوائد الباب الرابع: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية الباب الخامس: المصروفات الأخرى الباب السادس: شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)					
جملة المصروفات					
الباب السابع: حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية الباب الثامن: سداد القروض المحلية والأجنبية					
إجمالي الاستخدامات					
الموارد					
الإيرادات الباب الأول: الضرائب الباب الثاني: المنح الباب الثالث: الإيرادات الأخرى					
جملة الإيرادات					
الباب الرابع: المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول الباب الخامس: الاقتراض وإصدار الأوراق المالية					

ومن المهم تذكر أبواب الموازنة هذه حيث ستراها كثيرا وبصورة متكررة في وثائق الموازنة. كذلك سوف تراها في صور أخرى أكثر تفصيلاً ومقترنة في كثير من الصور بالتصنيف الوظيفي والتصنيف الإداري للجهات والوحدات (التصنيف المزدوج).

التصنيف الوظيفي

لا يخبرك التصنيف الاقتصادي بكل ما تود أن تعرفه عما تفعله الحكومة بأموال الموازنة. إنه فقط يخبرك عما تشتريه هذه الأموال (أجور عاملين، سلع، خدمات، استثمارات، ...)، ولكنه لا يخبرك الغرض الذي توجه إليه (توظف فيه) هذه الأشياء. وهنا يأتي دور التصنيف الوظيفي.

فالتصنيف الوظيفي يبين الأهداف العريضة أو الوظائف الرئيسية للدولة التي من أجلها تنفق أموال الموازنة، ويبين لقارئ الموازنة أي الوزارات والقطاعات هي المسئولة عن هذا الإنفاق لتحقيق هذه الوظائف. كذلك يعكس هذا التصنيف حقيقة أن الإنفاق من قبل الحكومة لغرض معين (وظيفة معينة) قد يندرج تحت مجموعة من الوزارات أو الإدارات المختلفة. مثال ذلك وظيفة توفير التعليم للشعب، حيث يتم الإنفاق على ذلك من خلال ليس فقط وزارة التربية والتعليم ولكن أيضا وزارة التعليم العالي. وهكذا فإن كل وظيفة من الوظائف المسئول عنها الدولة هي كالمظلة تشمل تحتها أكثر من وزارة، ومجموعة من الإدارات والأجهزة الحكومية. والموازنة المصرية موزعة على عشر وظائف رئيسية. كل وظيفة لها كود خاص. هذه الأكواد مختلفة عن الأكواد الخاصة بالتصنيف الاقتصادي والذي سنعرض له في الباب الرابع.

الجدول ٢-٣: رموز (أكواد) وظائف الدولة العشرة في الموازنة المصرية

الكود	الوظيفة
٧٠١	الخدمات العمومية العامة
٧٠٢	الدفاع والأمن القومي
٧٠٣	النظام العام وشئون السلامة العامة
٧٠٤	الشئون الاقتصادية
٧٠٥	حماية البيئة
٧٠٦	الإسكان والمرافق المجتمعية
٧٠٧	الصحة
٧٠٨	الشباب والثقافة والشئون الدينية
٧٠٩	التعليم
٧١٠	الحماية الاجتماعية

فيما يلي توضيح لمفاهيم هذه الوظائف حتى تكون أكثر قدرة على فهم التصنيف الوظيفي للموازنة.

٧٠١ ـ الخدمات العمومية العامة

هي تلك الخدمات التي تقوم بها الأجهزة التنفيذية، والهيئات التشريعية، وخدمات الضرائب والجمارك، ومراجعة الحسابات، وإدارة الدين العام، والشئون الخارجية والتعاون الاقتصادي، وغيرها من الخدمات العمومية العامة.

٧٠٢ ـ الدفاع والأمن القومي

وهي الخدمات المتعلقة بإدارة شئون الدفاع العسكري، والدفاع المدني.

٧٠٣ ـ النظام العام وشئون السلامة العامة

وهي الخدمات المتعلقة بالشرطة، والحماية المدنية، ومكافحة الحريق، والمحاكم المدنية والجنائية، والنظام القضائي، والسجون.

٧٠٤ ـ الشئون الاقتصادية

وتشمل مجموعة واسعة من الخدمات المتعلقة بإدارة الشئون الاقتصادية والتجارية العامة. مثل الزراعة والري، الصناعة، التجارة، التعدين، الإنتاج الحيواني، الصيد البحري والبري، الوقود والطاقة، النقل، الاتصالات، وغيرها.

٧٠٥ ـ حماية البيئة

وتشمل الخدمات المتعلقة بإدارة وتصريف ومعالجة النفايات، ومعالجة مياه الصرف الصحي، وكافة الأنشطة الخاصة بالمناخ والتربة والمياه الجوفية والتلوث.

٧٠٦ ـ الإسكان والمرافق المجتمعية

وتشمل الخدمات المتعلقة بتنمية الإسكان للمواطنين (إنشاء، تجديد، إصلاح)، إسكان محدودى الدخل، تخطيط المجتمعات العمرانية الجديدة، كذلك تطوير المرافق العامة (إمدادات المياه، الصرف الصحي، إنارة الشوارع، ...).

٧٠٧ ـ الصحة

وتشمل تقديم الخدمات الصحية وتطويرها، ووضع ومراقبة الالتزام بالمعايير الخاصة بالأجهزة الطبية، وأماكن تقديم الخدمة الصحية، وكذلك مقدميها من أطباء وصيادلة وممرضين وفنيين وغيرهم.

٧٠٨ ـ الشباب والثقافة والشئون الدينية

وهي الخدمات المتعلقة بقطاع الشباب وتشجيع الرياضية، وخدمات الثقافة والإذاعة والنشر، وأيضاً الخدمات الدينية.

٧٠٩ ـ التعليم

ويشمل وضع وصياغة السياسات التعليمية في مراحله المختلفة، بما في ذلك التعليم العالي.

٧١٠ ـ الحماية الاجتماعية

وتشمل كافة أنواع الحماية الاجتماعية المقدمة لمحدودي الدخل لمجابهة المرض والبطالة والعجز والشيخوخة، والإسكان منخفض التكاليف، وغيرها من أنواع الدعم المقدم في شكل مزايا نقدية أو عينية.

التصنيف الإداري

يوفر التصنيف الإداري المعلومات عن أي الأجهزة في الدولة (وزارة أو قطاع أو جهة) هي المسئولة عن تحصيل أو إنفاق أي مبالغ من أموال الموازنة. وبمعنى أخر، هذا التصنيف يجيب على السؤال: من الجهة المسئولة عن تحصيل و/أو صرف الأموال؟ والموازنة المصرية لا تبين بوضوح موازنة كل وزارة على حده، ولكنها تدرج الجهات المختلفة المسئولة عن الإنفاق والتحصيل حسب الوظائف التي تقوم بها تبعاً للتصنيف الوظيفي لها. ويتم ذلك على الثلاث مستويات الإدارية (الجهاز الإداري، الإدارة المحلية، الهيئات الخدمية). والجدول التالي يبين ذلك باستخدام مثال لقطاع "الشئون الاقتصادية"

الجدول ٢-٤: عينة من دواوين عام الوزارات والإدارات والمصالح المختلفة المندرجة تحت قطاع الشئون الاقتصادية

الشئون الاقتصادية
الجهاز الإداري
ديوان عام وزارة الصناعة
ديوان عام وزارة الاستثمار
ديوان عام وزارة الموارد المائية والري
ديوان عام وزارة القوى العاملة والهجرة
ديوان عام وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي
ديوان عام وزارة البترول
ديوان عام وزارة الكهرباء
ديوان عام وزارة النقل
ديوان عام وزارة السياحة
هيئة الرقابة النووية والإشعاعية
مصلحة الرقابة الصناعية
مركز بحوث الصحراء
مصلحة دمغ المصوغات والموازين

الهيئات الخدمية
الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات
الهيئة العامة للرقابة المالية
الهيئة المصرية لسلامة الملاحة البحرية
الهيئة العامة للإصلاح الزراعي
الهيئة العامة للخدمات البيطرية
الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية
الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة
الهيئة العامة للطرق والكباري والنقل البري
المركز القومي لبحوث المياه
صندوق تنمية الصادرات المصرية
جهاز حماية المستهلك
الجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي
الهيئة القومية للأنفاق
المعهد القومي للاتصالات السلكية واللاسلكية

الإدارة المحلية (المحافظات)
مديريات التنظيم والإدارة
مديريات التموين والتجارة الخارجية
مديريات القوى العاملة
مديريات الزراعة
مديريات الطب البيطري
مديريات الطرق والنقل

اين تجد وثائق الموازنة المصرية:

وثائق الموازنة منشورة على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية على الرابط التالي باللغة العربية:

http://www.MOF.gov.eg/arabic/pages/home.aspx.

والملحق رقم ٦ لهذا الدليل يحتوي على بعض الروابط للمواقع الإلكترونية التي يمكن أن تجد بها معلومات ذات صلة بالموازنة.

الباب الثالث

من أين تأتى أموال الموازنة؟

كما أوردنا سابقاً، الحكومة ليس لديها أي مال خاص بها. فهي تحصل الأموال اللازمة للموازنة من الشعب والشركات من خلال الضرائب، والرسوم، وغيرها من أشكال الموارد. فالحكومة تجمع منك المال حتى يمكنها دفع الأجور والسلع والخدمات والاستثمارات في مجالات كالصحة، والتعليم، والإسكان، والأمن، وغيرها من الخدمات التي يحتاجها المواطن في أي بلد. وعندما لا يمكنها جمع ما يكفي من الأموال لتغطية النفقات المتوقعة، فإنها تفعل ما يفعله الأفراد، والأسر، والشركات في مثل هذه الحالات: تقترض.

هذا الباب يشرح المصادر الثلاث الرئيسية لتمويل الموازنة المصرية، بداية بنظرة عامة، ثم النظر في كل من هذه المصادر ببعض التفصيل.

نظرة عامة على الموارد

هناك ثلاث مصادر رئيسية لموارد الموازنة:

- الإيرادات العامة: وتشمل الضرائب بجميع أنواعها، والمنح المحلية والخارجية، وغيرها من الإيرادات الأخرى الغير ضريبية مثل فائض أرباح الهيئات الاقتصادية والرسوم مقابل الخدمات الحكومية.
- المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية: وتشمل الأقساط المحصلة من الإقراض للهيئات الاقتصادية وشركات قطاع الأعمال العام وغيرها. كما تشمل حصيلة الخصخصة.
- الاقتراض وإصدار (بيع) الأوراق المالية: ويشمل الاقتراض المحلى والخارجي، كذلك إصدار الأوراق المالية المحلية والأجنبية.

الشكل ٣-١: هيكل الموارد في موازنة ٢٠١٣/١٤

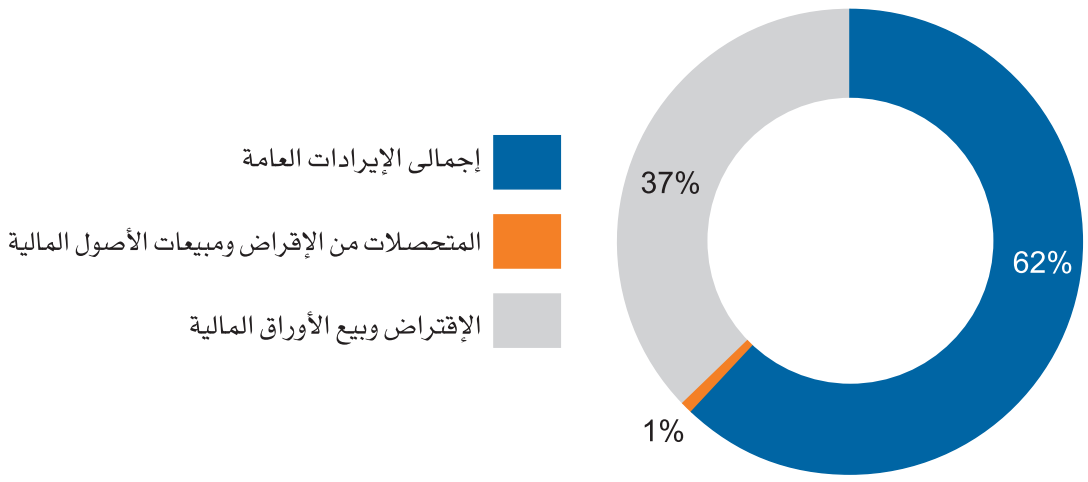

يوضح الشكل ٣،١ أنه عندما أقر البرلمان موازنة ١٤/٢٠١٣ كان المتوقع للإيرادات العامة أن تمثل ٦٢٪ من إجمالي موارد الموازنة[٢]، وللمتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية أن تمثل حوالي ١٪، وأن تقترض الحكومة ٣٧٪ المتبقية.

هذه النسب المئوية في موارد الموازنة للعام المالي ١٤/٢٠١٣ تتماشى تقريبا مع هيكل الموارد لموازنات الأعوام المالية السابقة.

وعندما ننظر إلى جداول الموازنة، لن نرى الشكل الملون كما هو وارد عاليه، ولكننا سنجد جداول وأرقام مثل الجدول ٣،١ التالي، والمأخوذ ليس من موازنة ١٤/٢٠١٣ ولكن أيضا من الحسابات الختامية للأعوام الثلاث السابقة. والجدول التالي يعرض الأرقام بالمليون جنيه، و كنسبة مئوية من إجمالي الموارد.

الجدول ٣-١: هيكل الموارد، الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣

البيان	بالمليون جنيه مصري				النسبة المئوية			
	١١/٢٠١٠ الحساب الختامي	١٢/٢٠١١ الحساب الختامي	١٣/٢٠١٢ الموازنة المعدلة	١٤/٢٠١٣ الموازنة المعتمدة	١١/٢٠١٠	١٢/٢٠١١	١٣/٢٠١٢	١٤/٢٠١٣
الإيرادات العامة	٢٦٥،٢٨٦	٣٠٣،٦٢٢	٣٥٠،٣٢٢	٥٠٥،٤٩٩	٦١	٥٩	٥٣	٦٢
المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية	٥،٦٤٩	٤،٥٧٥	٤،٤٦٨	١١،٢٢٤	١	١	١	١
الإقتراض وبيع الأوراق المالية	١٦٦،٦١٢	٢٠٣،١٨٠	٣١١،٠٣٥	٣٠٠،٢٤٩	٣٨	٤٠	٤٧	٣٧
إجمالى الموارد	**٤٣٧،٥٤٧**	**٥١١،٣٧٧**	**٦٦٥،٨٢٦**	**٨١٦،٩٧٣**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

لنتعمق اكثر

والآن، دعونا نتجاوز هذه النظرة العامة، ونلقى نظرة فاحصة على كل من هذه الموارد الثلاث.

أولاً: الإيرادات العامة، والتي تشتمل على:

١) الضرائب بمختلف أنواعها. مثل ضريبة الدخل التي تفرض على المرتبات ودخول الأفراد والضرائب على الأرباح، وتسمى بالضريبة المباشرة لأنها تستحق مباشرة حال تحقق الدخل أو الربح. أما النوع الآخر من الضرائب فهو الضريبة غير الباشرة، والتي تستحق عند إنفاقك لهذا الدخل، مثل ضريبة المبيعات التي تدفعها عند شرائك بعض السلع، وكذلك الرسوم الجمركية عند الاستيراد، وضرائب السيارات عند تجديدك لرخصة السيارة. أي أن الضريبة غير المباشرة لا تفرض عند حصولك على الدخل، ولكن عند تصرفك فيه.

٢) المنح. سواء كانت من جهات محلية أو أجنبية.

٣) إيرادات أخرى (غير ضريبية). والتي تأتى من فائض أرباح الهيئات الاقتصادية وشركات قطاع الأعمال العام (مثال هيئة قناة السويس)، ومن عوائد الإيجارات، ورسوم الخدمات الحكومية، وبيع المخزون السلعي، وبيع الأراضي، بالإضافة إلى الغرامات والتعويضات والمصادرات، وغيرها من إيرادات الأنشطة الحكومية المختلفة.

٢ هذا التحليل – والتحليلات التالية – لا يتضمنون الموارد الإضافية بإجمالي ٢٩,٧ مليار جنيه والتى تمت إضافتها بموجب القرار الجمهوري بقانون رقم ١٠٥ لسنة ٢٠١٣

مربع ٣-١: الإيرادات العامة عبر المستويات الإدارية الثلاثة للموازنة

ويتم تحصيل الإيرادات العامة على المستويات الإدارية الثلاث للموازنة. ولكن الجهاز الإداري يقوم بتحصيل ٩٢ إلى ٩٥٪ من الإيرادات العامة، تليه الهيئات الخدمية التي تحصل ٤,٥ إلى ٥,٥٪ ثم الإدارة المحلية التي تقوم بتحصيل ١ إلى ٣٪ من إجمال الإيرادات العامة.

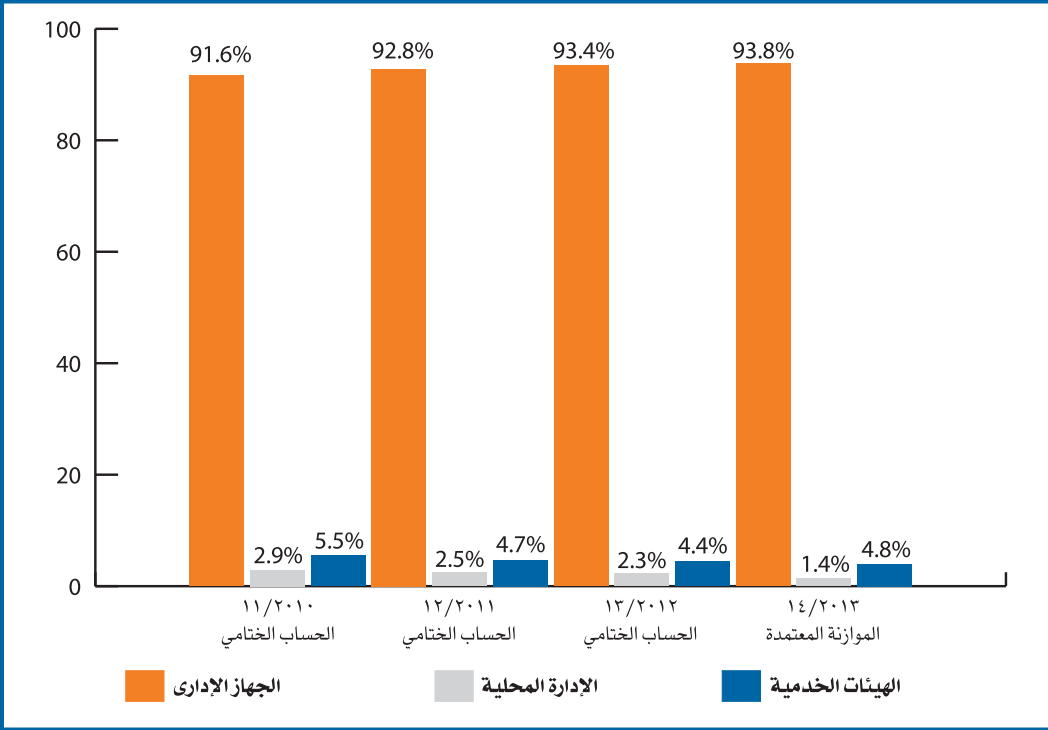

نفس هذه البيانات يمكن تقديمها في الجدول التالي:

البيان	بالمليون جنيه مصري				النسبة المئوية			
	١١/٢٠١٠ الحساب الختامي	١٢/٢٠١١ الحساب الختامي	١٣/٢٠١٢ الموازنة المعدلة	١٤/٢٠١٣ الموازنة المعتمدة	١١/٢٠١٠	١٢/٢٠١١	١٣/٢٠١٢	١٤/٢٠١٣
الجهاز الإدارى	٢٤٣،٠٥٩	٢٨١،٦٧٩	٣٢٧،٠٧٥	٤٧٣،٩١١	٩١,٦	٩٢,٨	٩٣,٤	٩٣,٨
الإدارة المحلية	٧،٧٠٣	٧،٥٦٤	٧،٩٢٣	٧،٢٥٠	٢,٩	٢,٥	٢,٣	١,٤
الهيئات الخدمية	١٤،٥٢٤	١٤،٣٧٩	١٥،٣٢٤	٢٤،٣٣٧	٥,٥	٤,٧	٤,٤	٤,٨
إجمالى الإيرادات العامة	**٢٦٥،٢٨٦**	**٣٠٣،٦٢٢**	**٣٥٠،٣٢٢**	**٥٠٥،٤٩٩**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

الشكل ٣-٢: تحليل الإيرادات العامة وفقاً للحساب الختامي للأعوام المالية ٢٠١٠/١١ حتى ٢٠١٢/١٣

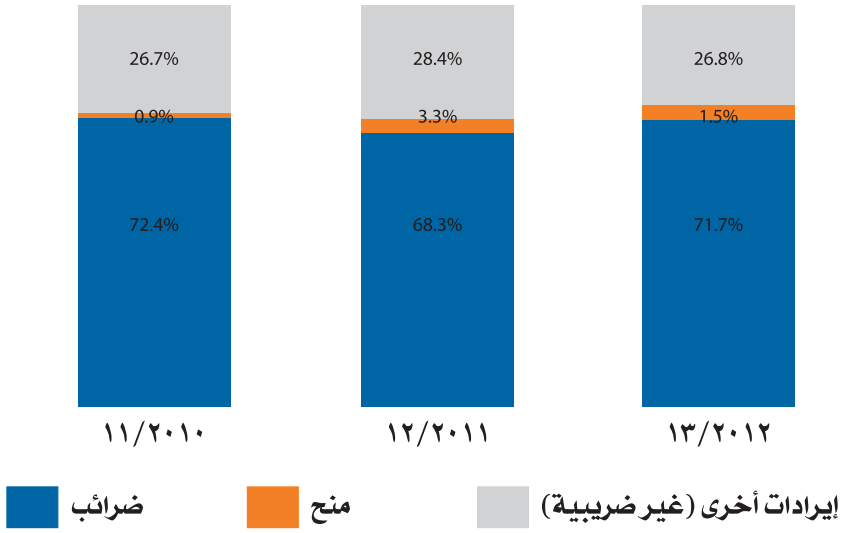

يعطينا الشكل ٣،٢ فكرة عامة عن نسبة كل من هذه المصادر في الإيرادات العامة للموازنة. هذه النسب محسوبة على أساس الحسابات الختامية للثلاث سنوات ٢٠١٠/١١ و ٢٠١١/١٢ و ٢٠١٢/١٣. وحيث أنها الحسابات الختامية، فهى لذلك تعكس الأرقام الفعلية المحققة في هذه الأعوام المالية.

ونرى في الشكل عاليه أن الضرائب تمثل الجزء الأكبر من الإيرادات العامة للدولة. وبالقراءة المعمقة سنجد التالي:

الضرائب

تمثل الضرائب حوالي ٧٠٪ من الإيرادات العامة. وعملياً، يتم تحصيلها جميعها على مستوى الجهاز الإداري (أكثر من ٩٩٪)، بينما تقوم الإدارة المحلية والهيئات الخدمية مجتمعين بتحصيل أقل من ١٪ من الضرائب.

وتنقسم الضرائب إلى خمسة فئات رئيسية:

١. الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية: وتمثل هذه الفئة حوالي ٤٥٪ من إجمالي الضرائب. وهي تشمل الضرائب على دخول الأفراد سواء من المرتبات أو المهن التجارية أو الصناعية أو الحرة. كذلك الضرائب على الأرباح الرأسمالية وأرباح الشركات (صافي الدخل بعد خصم مصروفات التشغيل والإنتاج).

٢. الضرائب على الممتلكات: وتشمل الضريبة على الأراضي والمباني، وضرائب السيارات، كذلك الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة العامة. وتمثل هذه الأخيرة النسبة الأعلى في ضرائب الممتلكات (حوالي ٨٠٪). ففي الحساب الختامي للعام المالي ٢٠١٢/١٣ بلغت الضرائب على عوائد الأذون والسندات ١٣,١ مليار من إجمالي ١٦,٤ مليار جنيه إجمالي حصيلة الضرائب على الممتلكات. بينما بلغت ضرائب السيارات ٢ مليار، وضريبة الأراضي والمباني نصف مليار.

مربع ٣-٢: الضرائب على الممتلكات

الضرائب على الأراضي والمباني يمكنها أن تكون مصدرا هاما للإيرادات العامة للدولة. ومع ذلك، فإن هذا النوع من الضرائب في كثير من الأحيان لا يحظى بشعبية بين أصحاب الأراضي والمباني، ويمكن أن يمثل تحديا في تحصيله.

٣. الضرائب على السلع والخدمات: وتمثل هذه الفئة حوالي ٤٠٪ من إجمالي الضرائب المدفوعة، وتشتمل هذه الفئة على ضريبة المبيعات على الخدمات وعلى كل من السلع المحلية والمستوردة. ومن الجدير بالذكر أن بعض السلع الأساسية معفاة من ضريبة المبيعات مثل منتجات الألبان، والخضر والفواكه والبقول والحبوب، والحلاوة الطحينية، والخبز المسعر بجميع أنواعه، والمأكولات المباعة في المطاعم غير السياحية، والكساء الشعبي، والغاز الطبيعي وغاز البوتاجاز، والكتب والصحف والمجلات، وغيرها من الاحتياجات الأساسية (جدول رقم ج من القانون ٢ لسنة ١٩٩٧).

٤. ضرائب التجارة الدولية: وتشتمل هذه الفئة على الضرائب الجمركية على كل من الواردات والصادرات.

٥. ضرائب أخرى: وتشتمل على ضرائب على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة من البنك المركزي وجهات أخرى. وتمثل هذه الضرائب النسبة الأقل من إجمالي الضرائب (حوالي ١,٥ إلى ٣٪).

وفى الأعوام المالية الأخيرة، كانت الضرائب على الدخل والضرائب على السلع والخدمات تمثل حوالي ٨٦٪ من إجمالي الضرائب المدفوعة. ويوضح الشكل ٣،٣ هيكل الضرائب في العام المالي ١٢/٢٠١١ حسب الحساب الختامي لهذا العام.

الشكل ٣-٣: هيكل الضرائب وفقاً للحساب الختامي للعام المالي ١٢/٢٠١١

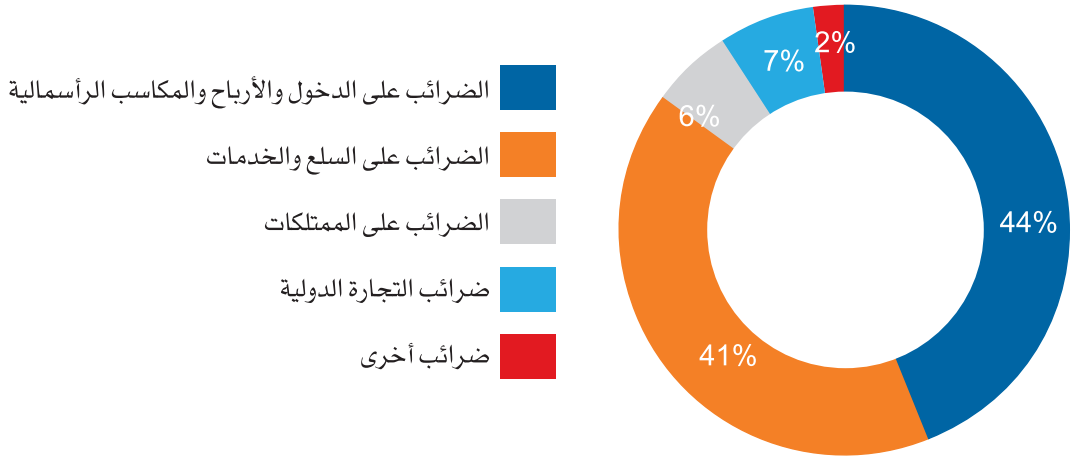

والجدول ٣-٢ يبين هذا الهيكل على مدى أربع سنوات مالية بالقيم الحقيقية والنسب المئوية.

الجدول ٣-٢: هيكل الضرائب، الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣

البيان	بالمليون جنيه مصري				النسبة المئوية			
	١١/٢٠١٠ الحساب الختامي	١٢/٢٠١١ الحساب الختامي	١٣/٢٠١٢ الموازنة المعدلة	١٤/٢٠١٣ الموازنة المعتمدة	١١/٢٠١٠	١٢/٢٠١١	١٣/٢٠١٢	١٤/٢٠١٣
الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية	٨٩،٥٩٣	٩١،٢٤٥	١١٧،٧٦٢	١٥٨،٩٥١	٤٦,٦	٤٤	٤٧	٤٤,٣
الضرائب على الممتلكات	٩،٤٥٢	١٣،٠٨٩	١٦،٤٥٣	٢٤،٠٩٢	٤,٩	٦,٣	٧	٦,٧
الضرائب على السلع والخدمات	٧٦،٠٦٨	٨٤،٥٩٤	٩٢،٩٢٤	١٤٥،١٨٤	٤٠	٤٠,٨	٣٧	٤٠,٥
ضرائب التجارة الدولية	١٣،٨٥٨	١٤،٧٨٨	١٦،٧٧١	٢١،٥٤٦	٧,٢	٧,١	٧	٦
ضرائب أخرى	٣،١٠٢	٣،٦٩٤	٧،٢٠٨	٨،٩٥٦	١,٦	١,٨	٣	٢,٥
إجمالى الضرائب	**١٩٢،٠٧٢**	**٢٠٧،٤١٠**	**٢٥١،١١٩**	**٣٥٨،٧٢٩**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

وعموما، فإن إجمالي الضرائب في مصر يمثل حوالي ١٥٪ من إجمالي الناتج المحلى (تتراوح النسبة من ١٣٪ حسب الحساب الختامي للعام المالي ١٢/٢٠١١ و ١٧٪ حسب موازنة ١٤/٢٠١٣). دعونا نتعمق أكثر في الفئة الأولى من الضرائب وهي ضرائب الدخول والأرباح، والتي تمثل النسبة الأكبر من إجمالي الضرائب (حوالي ٤٥٪). والجدول ٣،٣ التالي يبين مكونات هذه الفئة من الضرائب.

الجدول ٣-٣: الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية، الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣

البيان	بالمليون جنيه مصري				النسبة المئوية			
	١١/٢٠١٠ الحساب الختامي	١٢/٢٠١١ الحساب الختامي	١٣/٢٠١٢ الموازنة المعدلة	١٤/٢٠١٣ الموازنة المعتمدة	١١/٢٠١٠	١٢/٢٠١١	١٣/٢٠١٢	١٤/٢٠١٣
الضرائب على الدخول من التوظيف	١٣،٣٩٢	١٦،٠١٠	١٩،٧٠٨	٢١،٤١٧	١٥	١٨	١٧	١٣
الضرائب على دخول الأفراد بخلاف التوظيف	٥،٤٨٥	٥،٥٨٢	٦،٤٣٦	١١،٩٤٤	٦	٦	٥	٨
الضرائب على الأرباح الرأسمالية	١٧٧	١٠٤	٨٧	٤،٣٣٠	٠	٠	٠	٣
الضريبة على أرباح شركات الأموال	٧٠،٥٣٨	٦٩،٥٥٠	٩١،٥٣١	١٢١،٢٦٠	٧٩	٧٦	٧٨	٧٦
إجمالي الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية	**٨٩،٥٩٣**	**٩١،٢٤٥**	**١١٧،٧٦٢**	**١٥٨،٩٥١**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

كما نرى، فإن أكثر من ثلاثة أرباع الضرائب على الدخل تأتى من الشركات، بينما أقل من الربع يأتي من الأفراد. هذا الربع الذي يأتي من الأفراد، يدفع الموظفون حوالي ٧٠٪ منه في صورة ضريبة مرتبات، ويدفع ٣٠٪ الباقية الأفراد من أصحاب المهن الحرة والأنشطة التجارية والصناعية (محامون، أطباء، فنانون، استشاريون، حرفيون، أصحاب ورش، ...). وبالنسبة للثلاثة أرباع التي تأتى من الشركات، فإن ثلثيها تقريباً يأتي من مصدرين رئيسيين: شركات البترول (الهيئة العامة للبترول والشريك الأجنبي) وذلك يمثل حوالي النصف، والمصدر الثاني هو هيئة قناة السويس ويمثل حوالي ١٥٪. ويأتي الثلث الأخير من باقي الشركات. ويوضح الشكل ٣-٤ هذا التكوين.

الشكل ٣-٤: الضرائب على أرباح الشركات، الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣

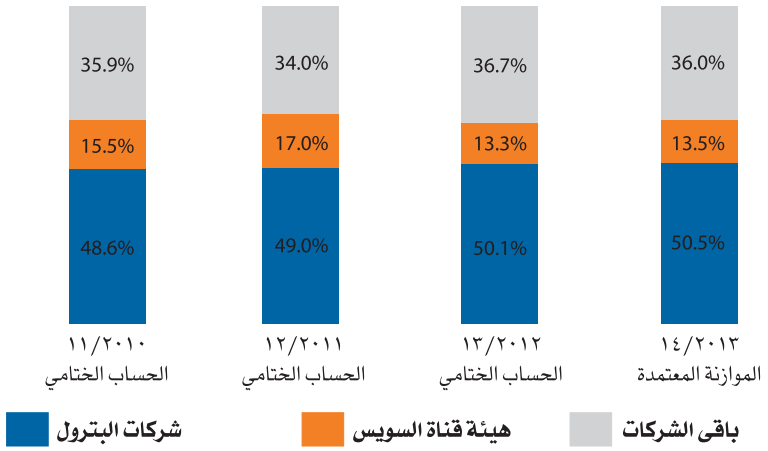

والآن نستعرض مصدر آخر من مصادر الإيرادات العامة.

المنح

وهي المنح التي تقدم للحكومة في صورة أموال نقدية، أو سلع، أو خدمات، دون أن يكون على الحكومة أي التزام بالسداد. وتأتى المنح من ثلاث مصادر:

- منح من حكومات أجنبية
- منح من منظمات دولية، مثل الأمم المتحدة
- منح من جهات حكومية

وتصنف المنح تبعاً لطبيعتها والأنشطة التي تمولها. فهناك منح جارية، وهي التي تمول النفقات الجارية للحكومة. وهناك منح رأسمالية، وهي التي تستخدم للحصول على أصول رأسمالية مثل المعدات الثقيلة، والأراضي، والمباني. ومعظم المنح يتم توجيهها للنفقات الرأسمالية. ومن المهم أن نذكر هنا أن المنح من الحكومات الأجنبية قد يتم أو لا يتم إدراجها ضمن الموازنة. المنح التي يتم إدراجها في الموازنة تعطى الحكومة الحرية في كيفية الاستخدام الأمثل لها من أجل تلبية الأولويات، ويتم الرقابة عليها ومراجعتها بنفس الآليات المتبعة لكل موارد الموازنة. ولكن في بعض الدول، معظم المنح الأجنبية لا يتم إدراجها بالموازنة. أي تتم حساباتها والرقابة عليها خارج الموازنة الحكومية، حيث تتم المحاسبة والمراجعة إلى حد كبير بمعرفة الجهة المانحة. وينطبق هذا على مصر حيث تمنحها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حوالي ١,٥ مليار دولار سنويا، تنقسم إلى حوالي ١,٢٥ مليار منحة عسكرية، وحوالي ٠,٢٥ مليار منحة اقتصادية. والمنحة ليست كلها نقدية، حيث يكون جزء كبير منها في صورة عينية (طائرات، أسلحة، معدات) وكذلك في صورة تدريبات وغيرها من المساعدات الفنية. وبشكل عام، لا تمثل المنح المدرجة في الموازنة المصرية وزنا كبيراً، فعبر السنوات الثمانية الماضية كانت المنح من ٠,٥ إلى ٢٪ من إجمالي موازنات الدولة لهذه الأعوام المالية. وقد ارتفعت إلى ٢٪ في العام المالي ٢٠١١/١٢ ربما بسبب الأزمة الاقتصادية بعد أحداث يناير ٢٠١١. كما نلاحظ كذلك أثناء هذه الفترة – وعلى غير العادة – أن جزءاً كبيرا منها كان موجها للنفقات الجارية. ولكن، في موازنة ٢٠١٣/١٤ انخفض إجمالي المنح إلى ٠,٣٪ من إجمالي الموازنة، وكانت ٨٠٪ منها منح رأسمالية.

الشكل ٣-٥: هيكل المنح، الأعوام المالية ٢٠١٠/١١ حتى ٢٠١٣/١٤

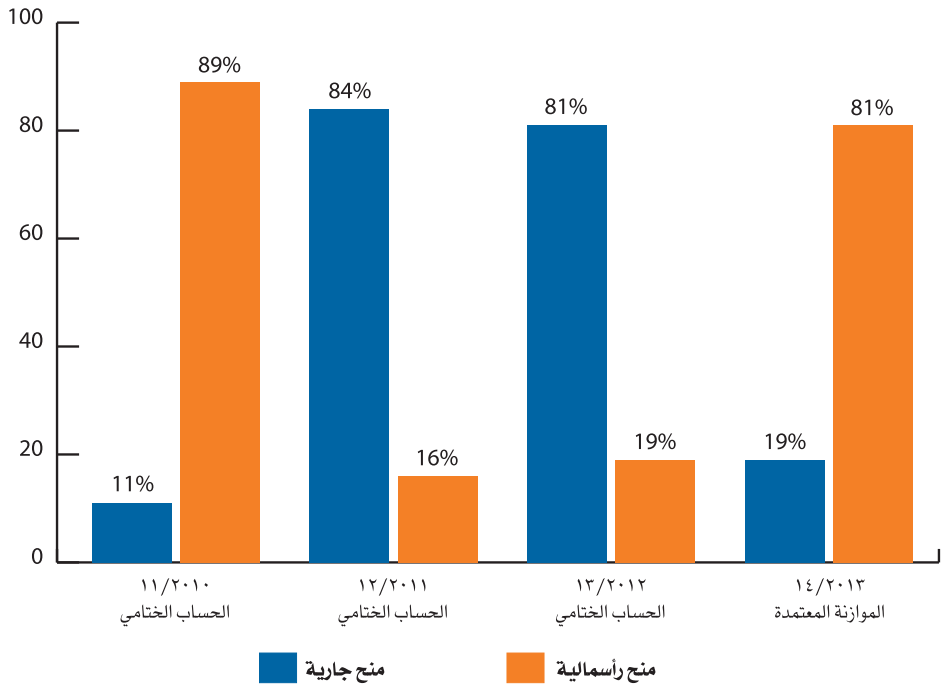

ويقدم الجدول ٣-٤ تفاصيل أكثر لهذه المنح بالأرقام

الجدول ٣-٤: هيكل المنح، الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣

البيان	بالمليون جنيه مصري			
	١١/٢٠١٠ الحساب الختامي	١٢/٢٠١١ الحساب الختامي	١٣/٢٠١٢ الموازنة المعدلة	١٤/٢٠١٣ الموازنة المعتمدة
أ) من حكومات أجنبية	**٩٢٤,٠**	**٩،٣٣٨,٧**	**٤،٨٢٠,٦**	**١،٥٤٦,٠**
منح جارية	٢٠٢,٦	٨،٤٠٩,٤	٤،١٢٧,٩	٣٦٩,٨
منح رأسمالية	٧٢١,٤	٩٢٩,٣	٦٩٢,٧	١،١٧٦,٢
ب) من منظمات دولية	**٣٩٢,٢**	**٩٥**	**١١١,٧**	**٢٥٧,٠**
منح جارية	٢,٥	٠,٨	١,١	١,٤
منح رأسمالية	٣٨٩,٧	٩٤,٢	١١٠,٧	٢٥٥,٦
ج) من جهات حكومية	**٩٧٠,٤**	**٦٧٠,٠**	**٢٧٥,٤**	**٥٥٤,٦**
منح جارية	٤٦,٤	٦١,١	٧٥,٧	٨٧,٨
منح رأسمالية	٩٢٤	٦٠٨,٩	١٩٩,٧	٤٦٦,٨
إجمالي المنح (أ + ب + ج)	**٢،٢٨٦,٦**	**١٠،١٠٣,٧**	**٥،٢٠٧,٧**	**٢،٣٥٧,٦**
منح جارية	٢٥١,٥	٨،٤٧١,٣	٤،٢٠٤,٧	٤٥٨,٩
منح رأسمالية	٢،٠٣٥,١	١،٦٣٢,٤	١،٠٠٣,٠	١،٨٩٨,٧
إجمالي الموازنة	**٤٣٧،٥٤٨**	**٥١١،٣٧٧**	**٦٦٥،٨٢٦**	**٨١٦،٩٧٣**
نسبة المنح من إجمالي الموازنة	٪ ٠,٥	٪ ٢,٠	٪ ٠,٨	٪ ٠,٣

نسبة كبيرة من هذه المنح (٧٠ – ٩٠٪) يتم إنفاقها على مستوى الجهاز الإداري، بينما يتم إنفاق من ١ إلى ٥٪ منها على مستوى الإدارة المحلية. وتتراوح نسب الإنفاق على مستوى الهيئات الخدمية من ٥,٥٪ في الحساب الختامي للعام المالي ١٢/٢٠١١ إلى حوالي ٣٠٪ في موازنة ١٤/٢٠١٣.

والآن، إلى المصدر الثالث والأخير من مصادر الإيرادات العامة.

إيرادات أخرى (غير ضريبية)

تمثل الإيرادات الغير ضريبية أكثر من ربع الإيرادات العامة، وهي لذلك تعد مصدراً هاما من مصادر الدخل للحكومة. هذه الإيرادات تأتي أساسا من أرباح الهيئات الاقتصادية وبنوك القطاع العام، مثل هيئة قناة السويس، الهيئة العامة للبترول، وهيئة النقل العام بالقاهرة، الهيئة القومية للبريد، البنك الأهلي المصري، وغيرها[٣].

٣ الملحق رقم ٧ يبين الهيئات الاقتصادية كما ورد في البيان الإحصائي للهيئات الاقتصادية للعام المالي ١٤/٢٠١٣

هذه الهيئات الاقتصادية وشركات قطاع الأعمال العام، لها موازنات مستقلة عن موازنة الدولة. وذلك يوفر لها استقلالاً في التعامل مع الطبيعة الخاصة لما تقوم به من خدمات ذات طابع اقتصادي. ومع ذلك، يتم امتصاص الأرباح والخسائر من هذه الهيئات والشركات في الموازنة تحت هذا البند.

وتشتمل الإيرادات الأخرى أيضاً على الإيرادات التي تحصلها الحكومة من بيع المخزون السلعي، ومن بيع الخدمات (الخدمات الجمركية، الثقافية، الصحية، التموينية، خدمات الشباب والرياضة، الطرق والمواصلات، التنظيم والإدارة، الخ...). كذلك حصيلة الدولة من الإيجارات، ومقابل الرخص (مثل رخص المحمول، رخص الأسمنت والحديد، وغيرها) هذا بالإضافة إلى التعويضات والغرامات.

الجدول ٣-٥ يحدد المصادر الرئيسية للإيرادات غير الضريبية.

الجدول ٣-٥: المصادر الرئيسية للإيرادات غير الضريبية، الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣

البيان	بالمليون جنيه مصري			
	١١/٢٠١٠ الحساب الختامي	١٢/٢٠١١ الحساب الختامي	١٣/٢٠١٢ الحساب الختامي	١٤/٢٠١٣ الموازنة المعتمدة
إجمالي الإيرادات الغير ضريبية	**٧٠،٩٢٧**	**٨٦،١٠٨**	**٩٣،٩٩٦**	**١٤٤،٤١٣**
أرباح هيئة البترول	٢١،٠٠٩	١٥،٠٢٦	١٨،٧٨٥	٣٨،٩٨٥
أرباح هيئة قناة السويس	١٥،٢٥١	١٦،١١٨	١٦،٣٧٥	٢١،٦٧٣
إيرادات الخدمات الحكومية	١٧،٢٨٠	١٧،٧٨٩	٢٢،٧٠٨	٢٠،٩٤٦
أرباح البنك المركزى	٤٩٨	١٥،٠١٢	١١،٣١٧	١٠،٠٠٠
أرباح شركات القطاع العام وقطاع الأعمال	٣،٢٦٣	٣،٨٢٤	٣،٥٠٩	٥،٩٧٥
أرباح الهيئات الاقتصادية الأخرى	١،٢٧٨	٢،٢٠٧	١،٩١٤	٢،٩٠٠
إتاوة البترول	١،٤٦٥	٢،٨٠٠	٢،٩٣٣	٢،٣١٦
فوائد محصلة على السندات والقروض (تشمل فوائد القروض الخارجية المعاد إقراضها من الخزانة العامة)	١،١٣٠	١،٠٧٨	٨٣٧	١،٨٠٠
تعويضات وغرامات	٦٤٠	٥١٩	٤٧٩	٦٧٩

لنذهب الآن إلى المصدر التالي من المصادر الرئيسية لموارد الموازنة.

ثانياً: المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية.

بالإضافة إلى الإيرادات العامة التي تعرضنا لها في الصفحات السابقة، تعتمد الدولة أيضاً على عائدات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية. هذه الموارد تأتى في المقام الأول من الأقساط التي تحصلها الحكومة من القروض التي تقدمها لشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام، وأقساط القروض الخارجية المعاد إقراضها من الخزانة العامة. كما تأتى أيضاً من متحصلات بيع الأصول (مثل حصيلة الخصخصة). ويبين الجدول ٣-٦ التالي بعضا من هذه المتحصلات عبر أربع سنوات.

الجدول ٣-٦: المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية، الأعوام المالية ٢٠١٠/١١ حتى ٢٠١٣/١٤

البيان	بالمليون جنيه مصري			
	٢٠١٠/١١ الحساب الختامي	٢٠١١/١٢ الحساب الختامي	٢٠١٢/١٣ الحساب الختامي	٢٠١٣/١٤ الموازنة المعتمدة
إجمالي المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية	**٥،٦٤٩**	**٤،٥٧٥**	**٤،٤٦٨**	**١١،٢٢٤**
أقساط محصلة من شركات القطاع العام وقطاع الأعمال	٣،٢٤٢	٢،٣٨٢	٢،٣٦٢	٧،٢٥٠
أقساط محصلة من الهيئات الاقتصادية	٠	٠	٠	٣٠١
أقساط محصلة من جهات أخرى	٨٦٧	١٧	٣٧	٢،٣١٤
حصيلة الخصخصة	٢١	٠	١٢	٥٠٠

هذا المصدر للدخل (المتحصلات) يمثل نسبة ضئيلة (من ١ إلى ٢٪ فقط) من إجمالي موارد الموازنة. بينما يمثل المصدر التالي نسبة أكبر بكثير.

ثالثاً: الاقتراض وإصدار الأوراق المالية.

عندما تتوقع الحكومة أنها لن تجلب الموارد الكافية من خلال المصدرين الأولين (الإيرادات العامة والمتحصلات اللذين ناقشناهما للتو) وذلك لزوم تنفيذ خططها للعام المقبل، فإنها تتجه إلى الاقتراض وإصدار (بيع) الأوراق المالية لتعويض الفرق. ويمكن للحكومة أن تقترض من بنوك أو هيئات المحلية، كما يمكنها أيضا أن تقترض من جهات خارجية، مثل الحكومات الأخرى، والمصارف التجارية الدولية، أو المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وإلى جانب الاقتراض، فإن الحكومة يمكنها أيضا إصدار أوراق مالية مثل أذون وسندات الخزانة والتي تقوم ببيعها في الأسواق المحلية أو الدولية. هذه الأوراق المالية هي في الواقع صورة أخرى من صور الاقتراض، حيث تحصل الحكومة الأموال عند بيعها لهذه السندات، مع الالتزام بردها بعد فترة معينة مضافا إليها الفوائد.

الجدول ٣,٧ يوضح اتجاهات الحكومة في الاقتراض وبيع الأوراق المالية (بالمليون جنيه) على مدى أربع سنوات.

الجدول ٣-٧: اتجاهات الحكومة في الاقتراض وإصدار الأوراق المالية، الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣

البيان	بالمليون جنيه مصري			
	١١/٢٠١٠ الحساب الختامي	١٢/٢٠١١ الحساب الختامي	١٣/٢٠١٢ الحساب الختامي	١٤/٢٠١٣ الموازنة المعتمدة
الاقتراض وإصدار الأوراق المالية				
محلى	١٦٥،٢٣٨	١٩٧،٧٢٥	٢٨٦،٠٠٦	٢٩٦،٦٩١
الاقتراض من بنوك وجهات محلية	١٨،٢٥٦	١٢،٢٣٣	٢٤،١١٩	٠
إصدار أوراق مالية بخلاف الأسهم	١٤٦،٩٨٢	١٨٥،٤٩٢	٢٦١،٨٨٧	٢٩٦،٦٩١
أجنبى	**١،٣٧٤**	**٥،٤٥٥**	**٢٥،٠٢٩**	**٣،٥٥٨**
الاقتراض من بنوك وجهات محلية	١،٣٧٤	٥،٤٥٥	٢٥،٠٢٩	٣،٥٥٨
إصدار أوراق مالية بخلاف الأسهم	٠	٠	٠	٠
إجمالي الاقتراض وبيع الأوراق المالية	١٦٦،٦١٢	٢٠٣،١٨٠	٣١١،٠٣٥	٣٠٠،٢٤٩

ومن الجدير بالذكر هنا أنه خلال أي سنة مالية معينة، وبينما تقترض الحكومة أموالاً جديدة مما يتسبب في رفع الدين الحكومي العام، فإنها أيضا تسدد أقساطاً من القروض التي اخذتها في سنوات سابقة. سداد هذه الأقساط يقلل من الدين الحكومي العام. فعلى سبيل المثال، في العام المالي ١٣/٢٠١٢، بلغ إجمالي الاقتراض وبيع الأوراق المالية حوالي ٣١١ مليار جنيه مصري مما يرفع الدين العام بهذا القدر. بينما تم سداد أقساط عن ديون سابقة بإجمالي ٧١,٣ مليار جنيه، مما يخفض الدين بمقدار السداد. وهكذا يكون صافي الزيادة في الدين العام هو الفرق بين الاقتراض والسداد (٣١١ مليار مطروحاً منها ٧١,٣ مليار = ٢٣٩,٧ مليار) وهو ما يسمى أيضاً بصافي الاقتراض. والجدول ٣-٨ يوضح ذلك عبر ٤ سنوات متتالية.

الجدول ٣-٨: الزيادة في الدين العام للحكومة، الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣

البيان	بالمليار جنيه مصري			
	١١/٢٠١٠ الحساب الختامي	١٢/٢٠١١ الحساب الختامي	١٣/٢٠١٢ الحساب الختامي	١٤/٢٠١٣ الموازنة المعتمدة
أ) إجمالي الاقتراض وإصدار الأوراق المالية	١٦٦،٦	٢٠٣،٢	٣١١	٣٠٠،٢
ب) إجمالي سداد الأقساط	٣٢،١	٣٦،٥	٧١،٣	١١٤،٤
مقدار الزيادة في الدين العام (أ – ب) – صافى الاقتراض	١٣٤،٥	١٦٦،٧	٢٣٩،٧	١٨٥،٨

إحدى العمليات الحسابية التي يستخدمها الاقتصاديون لتقييم الصحة المالية للحكومة هي نسبة صافي الاقتراض من إجمالي الموازنة. وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول ٣-٩: صافي الاقتراض الحكومي كنسبة من إجمالي الموازنة، الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣

البيان	بالمليار جنيه مصري			
	١١/٢٠١٠ الحساب الختامي	١٢/٢٠١١ الحساب الختامي	١٣/٢٠١٢ الحساب الختامي	١٤/٢٠١٣ الموازنة المعتمدة
صافي الاقتراض	١٣٤،٥	١٦٦،٧	٢٣٩،٧	١٨٥،٨
إجمالي الموازنة	٤٣٧،٥	٥١١،٤	٦٦٥،٨	٨١٧،٠
صافي الاقتراض كنسبة من إجمالي الموازنة	٪ ٣١	٪ ٣٣	٪ ٣٦	٪ ٢٣

الخلاصة:

من خلال القراءة المتأنية للصفحات السابقة عن موارد الموازنة، يمكننا فهم الجدول التالي عن الموارد في الموازنة عبر الأربع سنوات المالية الموضحة بالجدول.

الجدول ٣-١٠: هيكل الموارد، الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣

البيان	بالمليون جنيه مصري			
	١١/٢٠١٠ الحساب الختامي	١٢/٢٠١١ الحساب الختامي	١٣/٢٠١٢ الحساب الختامي	١٤/٢٠١٣ الموازنة المعتمدة
الموارد				
الإيرادات العامة				
١- الضرائب	١٩٢،٠٧٢	٢٠٧،٤١٠	٢٥١،١١٩	٣٥٨،٧٢٩
٢- المنح	٢،٢٨٧	١٠،١٠٤	٥،٢٠٨	٢،٣٥٨
٣- إيرادات أخرى (غير ضريبية)	٧٠،٩٢٧	٨٦،١٠٨	٩٣،٩٩٦	١٤٤،٤١٣
إجمالي الإيرادات العامة	٢٦٥،٢٨٦	٣٠٣،٦٢٢	٣٥٠،٣٢٢	٥٠٥،٤٩٩
٤- المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية	٥،٦٤٩	٤،٥٧٥	٤،٤٦٨	١١،٢٢٤
إجمالي الإيرادات العامة والمتحصلات (أ)	٢٧٠،٩٣٥	٣٠٨،١٩٧	٣٥٤،٧٩٠	٥١٦،٧٢٣
وحيث أن إجمالي الموارد المطلوبة للموازنة (طبقاً للاستخدامات)(ب)	٤٣٧،٥٤٨	٥١١،٣٧٧	٦٦٥،٨٢٦	٨١٦،٩٧٣
إذن يكون الفرق المطلوب لتغطية الاستخدامات (ب - أ)	١٦٦،٦١٢	٢٠٣،١٨٠	٣١١،٠٣٥	٣٠٠،٢٤٩
وهو ما يتم توفيره كالتالى:				
٥- الاقتراض وإصدار الأوراق المالية				
محلى				
الاقتراض من بنوك وجهات محلية	١٨،٢٥٦	١٢،٢٣٣	٢٤،١١٩	٠
إصدار أوراق مالية بخلاف الأسهم	١٤٦،٩٨٢	١٨٥،٤٩٢	٢٦١،٨٨٧	٢٩٦،٦٩١
إجمالي الاقتراض وبيع الأوراق المالية المحلية	١٦٥،٢٣٨	١٩٧،٧٢٥	٢٨٦،٠٠٦	٢٩٦،٦٩١
اجنبى				
الاقتراض من بنوك وجهات أجنبية	١،٣٧٤	٥،٤٥٥	٢٥،٠٢٩	٣،٥٥٨
إصدار أوراق مالية بخلاف الأسهم	٠	٠	٠	٠
إجمالي الاقتراض وبيع الأوراق المالية الأجنبية	١،٣٧٤	٥،٤٥٥	٢٥،٠٢٩	٣،٥٥٨
إجمالي الاقتراض وبيع الأوراق المالية المحلية والأجنبية (جـ)	١٦٦،٦١٢	٢٠٣،١٨٠	٣١١،٠٣٥	٣٠٠،٢٤٩
إجمالي الموارد (أ + جـ)	٤٣٧،٥٤٧	٥١١،٣٧٧	٦٦٥،٨٢٦	٨١٦،٩٧٣

الباب الرابع

المخصصات والنفقات (المصروفات)

وبعد أن قمنا بنظرة فاحصة على ما تجلبه الحكومة من موارد، حان الوقت أن ننظر إلى ما تقوم بإنفاقه من مصروفات.

وهنا أود توضيح فرق جوهري بين المخصصات والمصروفات الفعلية:

- المخصصات هي أموال تم تقديرها في الموازنة لاستخدامات محددة.
- المصروفات الفعلية هي أموال تم صرفها بالفعل لهذه الاستخدامات.

عندما يتم إقرار الموازنة في بداية السنة المالية، فإنها تحدد المبالغ التي تعتزم الحكومة إنفاقها على أنشطة أو بنود محددة خلال هذه السنة: وهذه هي المخصصات.

أما التقارير الشهرية التي تصدرها وزارة المالية خلال العام المالي، وكذلك الحساب الختامي، فهي تقدم المصاريف الفعلية التي قامت الحكومة بإنفاقها بالفعل على هذه الأنشطة والبنود. وينطبق المنطق نفسه على الموارد التقديرية في الموازنة، والموارد الفعلية في التقارير الشهرية والحساب الختامي.

في الصفحات السابقة من الباب الثالث، كما في الصفحات التالية من الباب الرابع، هناك العديد من الجداول والرسوم البيانية التي يشار فيها إلى "الحساب الختامي" و "الموازنة المعتمدة". الأموال المذكورة في "الحساب الختامي" هي إيرادات تم تحصيلها أو نفقات تم صرفها بالفعل، بينما المذكورة في "الموازنة المعتمدة" هي إيرادات أو نفقات تقديرية تعتزم الحكومة تحصيلها أو صرفها حسب البنود والأنشطة الواردة بالموازنة. والموازنة المعتمدة للعام المالي ٢٠١٣/١٤ المستخدمة في هذا الدليل هي الموازنة التي تم اعتمادها في ١ يوليو ٢٠١٣، ولم يكن قد تم عمل الحساب الختامي لها وقت كتابة الدليل. هذا التمييز بين المخصصات والنفقات الفعلية مهم لأنه يمكن أن يكون هناك فرق كبير بين ما يخصص لغرض معين وما ينفق في الواقع. هذا الدليل لن يتطرق إلى حالات التفاوت بين المخصصات والنفقات في الموازنة المصرية، ولكن على مجموعات المجتمع المدني المهتمة بتحليل الموازنة أن تنتبه لهذه النقطة، حيث يمكن أن تكون مؤشراً على جودة أو سوء عملية التخطيط أو الإدارة أثناء التنفيذ.

ما الذي تنفق عليه الموازنة المصرية؟[٤]

حيث أن التصنيف الاقتصادي للموازنة هو التصنيف الأكثر تداولاً.[٥] فسيتم تخصيص معظم الباب الرابع للنظر في النفقات وفقاً لبنود التصنيف الاقتصادي، بعدها نلقى نظرة سريعة على النفقات وفقاً للتصنيف الوظيفي، ثم وفقاً للتصنيف الإداري (المزدوج) والذي يتضمن رأسيا التصنيف الوظيفي والجهات الإدارية التابعة وظيفيا لكل تصنيف، وعلى الجانب الأفقي أبواب ومجموعات وبنود التصنيف الاقتصادي. ثم نختم بنظرة سريعة على النفقات حسب المستويات الإدارية الثلاث للموازنة: الجهاز الإداري، الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية.

٤ هذا التحليل لا يتضمن الموارد الإضافية بإجمالي ٢٩,٧ مليار جنيه والتى تمت إضافتها لاحقاً بموجب القرار الجمهوري بقانون رقم ١٠٥ لسنة ٢٠١٣

٥ على سبيل المثال، عندما يتم التصويت على مشروع الموازنة في مجلس الشعب، يتم التصويت علي أبوب التصنيف الاقتصادي كل باب على حده. كذلك التقارير الشهرية التي تصدرها وزارة المالية تنشر الموارد والنفقات طبقا للتصنيف الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك فإن الحساب الختامي يتم نشره ومناقشته في مجلس الشعب بالتصنيف الاقتصادي.

المخصصات والنفقات في التصنيف الاقتصادي

تتذكر أن التصنيف الاقتصادي يجيب على السؤال: ما الذي تشتريه أموال الموازنة؟ وقد تتذكر أيضاً أن التصنيف الاقتصادي ينقسم إلى ثمانية أبواب رئيسية. كل باب ينقسم إلى مجموعات وبنود، وهذه الأبواب هي:

أولاً: المصروفات العامة:

الباب الأول: الأجور وتعويضات العاملين.

الباب الثاني: شراء السلع والخدمات.

الباب الثالث: الفوائد.

الباب الرابع: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية.

الباب الخامس: المصروفات الأخرى.

الباب السادس: شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات).

ثانياً: حيازة الأصول المالية:

الباب السابع: حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية.

ثالثاً: سداد القروض:

الباب الثامن: سداد القروض المحلية والأجنبية.

بعض هذه الأبواب لها أهمية خاصة من حيث كونها تمثل جزءاً كبيرا من الموازنة. وقبل أن ندخل في تفاصيل كل باب، دعونا ننظر في الشكل ٤-١ والذي يحدد الأهمية النسبية لكل باب طبقا للجزء الذي يمثله في الموازنة. هذا الشكل (الرسم البياني) مبنى على أساس متوسط أربع سنوات مالية هي موازنة ١٤/٢٠١٣ والحساب الختامي للثلاث سنوات السابقة لها (١١/٢٠١٠، ١٢/٢٠١١، ١٣/٢٠١٢).

الشكل ٤-١: أنصبة المصروفات من إجمالي الموازنة وفقاً للتصنيف الاقتصادي، متوسط الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣

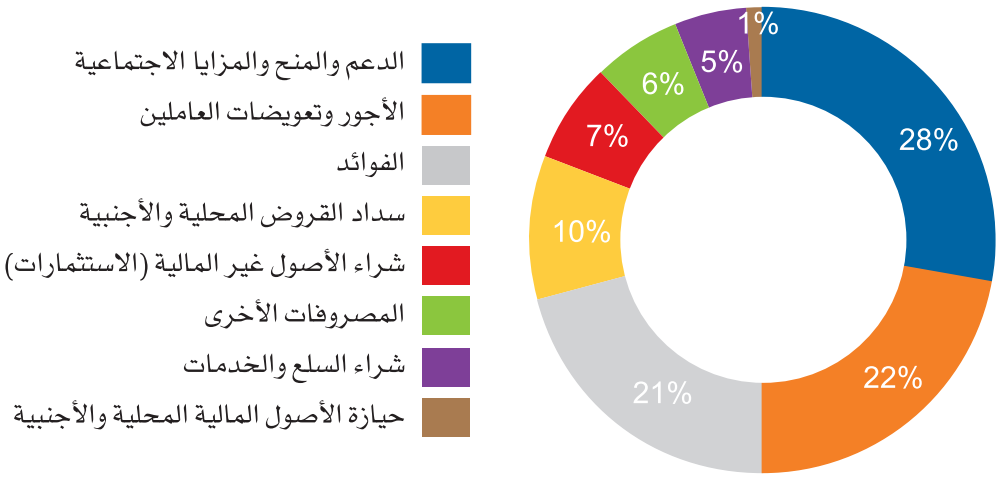

الشكل ٤-١ يخبرنا في لمحة ان نحو ٢١ في المئة من الموازنة يذهب إلى مدفوعات الفائدة على القروض القائمة (الباب الثالث). وعندما نضيف ١٠٪ لسداد أقساط من أصل هذه القروض (الباب الثامن)، نجد أن حوالي ٣١ في المائة من الموازنة موجهة لسداد الديون القائمة وفوائدها . الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية (الباب الرابع) تأخذ أكبر حصة واحدة من الموازنة بمتوسط ٢٨٪ . كذلك توجه حصة كبرى أخرى من الموازنة (حوالي ٢٢٪) إلى الأجور وتعويضات العاملين (الباب الأول).

ماذا يعنى هذا؟ يعنى أنه بعد دفع الديون ومرتبات العاملين الحكوميين وكذلك الدعم، لا يتبقى من الموازنة غير حوالي ١٩٪ فقط. وإذا خصمنا من ذلك ٦٪ الموجهة للباب الخامس (مصاريف أخرى) والتي هي بالأساس مبالغ إجمالية خاصة بالقوات المسلحة ومجلس الشعب والجهات القضائية والجهاز المركزي للمحاسبات، إذا خصمنا هذه الـ ٦٪، يتبقى فقط ١٣٪ للتالي: شراء السلع والخدمات (٥٪)، شراء الأصول الغير مالية-الاستثمارات (٧٪)، حيازة الأصول المالية (١٪)

الجدول ٤-١: المصروفات حسب أبواب التصنيف الاقتصادي، الأعوام المالية ٢٠١٠/١١ حتى ٢٠١٣/١٤

البيان	بالمليون جنيه مصري				النسبة المئوية			
	٢٠١٠/١١ الحساب الختامي	٢٠١١/١٢ الحساب الختامي	٢٠١٢/١٣ الموازنة المعدلة	٢٠١٣/١٤ الموازنة المعتمدة	٢٠١٠/١١	٢٠١١/١٢	٢٠١٢/١٣	٢٠١٣/١٤
١- الأجور وتعويضات العاملين	٩٦،٢٧١	١٢٢،٨١٨	١٤٢،٩٥٦	١٧١،١٥٩	٢٢	٢٤	٢١	٢١
٢- شراء السلع والخدمات	٢٦،١٤٨	٢٦،٨٢٦	٢٦،٦٥٢	٢٩،٤٢٤	٦	٥	٤	٤
٣- الفوائد	٨٥،٠٧٧	١٠٤،٤٤١	١٤٦،٩٩٥	١٨٢،٠٤٦	١٩	٢٠	٢٢	٢٢
٤- الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	١٢٣،١٢٥	١٥٠،١٩٣	١٩٧،٠٩٣	٢٠٤،٧٣٩	٢٨	٢٩	٣٠	٢٥
٥- المصروفات الأخرى	٣١،٣٦٤	٣٠،٧٩٦	٣٤،٩٧٥	٣٨،٢٨٠	٧	٦	٥	٥
٦- شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٣٩،٨٨١	٣٥،٩١٨	٣٩،٥١٦	٦٣،٦٧٩	٩	٧	٦	٨
٧- حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية	٣،٥٠٧	٣،٩١٠	٦،٣١٠	١٣،١٩١	٠,٨	٠,٨	٠,٩	١,٦
٨- سداد القروض المحلية والأجنبية	٣٢،١٧٤	٣٦،٤٧٥	٧١،٣٢٨	١٤٤،٤٥٤	٧	٧	١١	١٤
إجمالي الاستخدامات	**٤٣٧،٥٤٧**	**٥١١،٣٧٧**	**٧١٨،٠٢٦**	**٨١٦،٩٧٣**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

دعونا نتفحص أبواب الصرف (الإنفاق) هذه بعمق أكثر لنتعرف على ما ينطوي عليه كل منها.

الأجور وتعويضات العاملين (الباب الأول):

يقدم هذا الباب من الموازنة المعلومات حول حجم الاموال التي تنفق على الأجور وجميع الأنواع الأخرى من التعويض للعاملين في الجهاز الحكومي، مثل العلاوات والبدلات، سواء نقدا أو عينا (مثل الغذاء والملابس والرعاية الطبية). ويشمل أيضا حصة الحكومة (كصاحب عمل) في التأمينات الاجتماعية لموظفيها. وكما هو الحال مع كل باب آخر في الموازنة، يتضمن هذا الباب بنداً للمتطلبات الإضافية والاحتياطات العامة.

وكما ذكر من قبل، هذا الباب كان يمثل نحو ٢٢٪ من إجمالي الموازنة العامة للدولة خلال السنوات المالية الأربع (١١/٢٠١٠ – ١٤/٢٠١٣). والشكل ٤-٢ أدناه يوضح تفاصيل هذه الـ ٢٢٪ حسب بنود الصرف، وذلك بناء على متوسط الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣

الشكل ٤-٢: هيكل الأجور وتعويضات العاملين، متوسط الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣

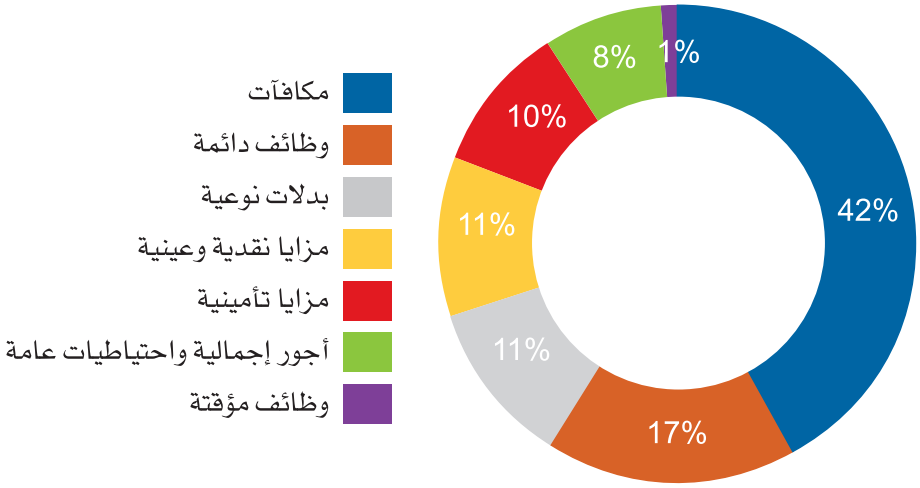

ومن الجدير بالملاحظة هنا أن أجور الوظائف الدائمة والوظائف المؤقتة (١٧٪ + ١٪) هي فقط ١٨٪ من إجمالي الأجور والتعويضات. بينما تمثل المكافآت والبدلات حوالي ٥٣٪ (٤٢٪ + ١١٪) من الإجمالي. وحيث أن المكافآت عموما تقدم على أساس تقديري من المشرف أو المدير، فإن مثل هذه النسبة الكبيرة المتاحة للمكافآت (٤٢٪) قد توفر مجالاً واسعاً للمحسوبية والمجاملات وغيرها من أشكال سوء الاستخدام.

مربع ٤-١: فهم الرموز (الأكواد) المستخدمة في التصنيف الاقتصادي

عند النظر في التصنيف الاقتصادي للموازنة المصرية، فإنها تبدو هكذا بالنسبة للأبواب والمجموعات والبنود:

٠٠٠٠	٠	٠	٠	٢	**الإستخدامات**
٠٠٠٠	٠	٠	١	٢	**المصروفات العامة**
٠٠٠٠	٠	١	١	٢	**الأجور وتعويضات العاملين**
٠٠٠٠	١	١	١	٢	**الأجور والبدلات النقدية والعينية**
٠١٠٠	١	١	١	٢	الوظائف الدائمة
٠٢٠٠	١	١	١	٢	الوظائف المؤقتة
٠٣٠٠	١	١	١	٢	المكافأت
٠٤٠٠	١	١	١	٢	بدلات نوعية
٠٥٠٠	١	١	١	٢	مزايا نقدية
٠٦٠٠	١	١	١	٢	المزايا العينية
٠٠٠٠	٢	١	١	٢	**المزايا التأمينية**
٠١٠٠	٢	١	١	٢	حصة الحكومة فى صندوق التأمين الإجتماعى للحكومة
٠٢٠٠	٢	١	١	٢	مزايا تأمينية أخرى
٠٠٠٠	٣	١	١	٢	**الأجور الإجمالية والإحتياطيات العامة**
٠١٠٠	٣	١	١	٢	الأجور الإجمالية
٠٢٠٠	٣	١	١	٢	المتطلبات الإضافية للأجور

يتم ترميز (تكويد) كل معاملة حسابية (دفع مرتبات، شراء سلع، وغيرها) عند تسجيلها في الدفاتر المحاسبية. هذا الترميز (التكويد) يسمح للحكومة برصد النفقات وتحديد إجمالي المنصرف على كل بند مثل الوظائف الدائمة، أو المزايا العينية، أو غيرها من بنود الصرف المختلفة.

يتم تحديد كود من ثمانية أرقام لكل معاملة.[1] وكما نعلم هناك ثمان أبواب رئيسية للتصنيف الاقتصادي. كل باب ينقسم إلى مجموعات، وكل مجموعة تنقسم إلى بنود، وكل بند ينقسم إلى أنواع، بناءً على ذلك تتكون الأكواد كالتالي:

- الرقم الأول (من اليسار إلى اليمين) يحدد ما إذا كانت المعاملة تتبع الموارد أو الاستخدامات. الرقم ١ للموارد، والرقم ٢ للاستخدامات. دعونا نكمل هذا المثال على أساس الاستخدامات (٢)
- الرقم التالي يحدد القسم الذي يندرج تحته هذا الاستخدام: مصروفات عامة (١)، أو حيازة أصول مالية (٢)، أو سداد قروض (٣). لنكمل هذا المثال على أساس مصروفات عامة (١).
- الرقم الثالث من اليسار يحدد لنا رقم الباب في المصروفات العامة الذي تندرج تحته المعاملة. في هذا المثال، المعاملة الخاصة بالأجور والتعويضات (الباب الأول) يكون الثلاث أرقام الأولى في الكود الخاص بها هي ٢١١. وذلك لأن المعاملة هي استخدامات (٢)، مصروفات عامة (١)، وباب أول (١).

- الرقم الرابع يحدد المجموعة داخل الباب. الباب الأول (أجور وتعويضات العاملين) به ثلاث مجموعات:
  ١- أجور وبدلات نقدية وعينية،
  ٢- مزايا تأمينية،
  ٣- أجور إجمالية واحتياطيات عامة

- الرقمان التاليان (الخامس والسادس) يحددان البند داخل المجموعة. وعلى سبيل المثال، المجموعة الأولى (أجور وبدلات نقدية وعينية)، بها ست بنود:
  ١- وظائف دائمة
  ٢- وظائف مؤقتة
  ٣- مكافآت
  ٤- بدلات نوعية
  ٥- مزايا نقدية
  ٦- مزايا عينية.

- الرقمان الأخيران (السابع والثامن) يشيران إلى النوع داخل كل البند. وعلى سبيل المثال، بند الوظائف الدائمة به أربع أنواع:
  ١- مرتبات أساسية
  ٢- تكاليف الموظفين المعارين
  ٣- تكاليف الإجازات الدراسية
  ٤- تكاليف المنح التدريبية.

  وبعض البنود، مثل المكافآت بها ٢٤ نوع، والبدلات بها ٤٧ نوع.

وضع كل هذا معا، يمكنك الآن من معرفة السبب في ترميز (تكويد) بند الرواتب الأساسية لموظفي الحكومة الدائمين "٢١١١٠١٠١".

مرتبات أساسية	وظائف دائمة	أجور وبدلات نقدية وعينية	أجور وتعويضات العاملين	مصروفات عامة	استخدامات
٠١	٠١	١	١	١	٢

مثال آخر: مكافآت البحوث الأكاديمية والتطبيقية "٢١١١٠٣١٢".

بحوث أكاديمية وتطبيقية	مكافآت	أجور وبدلات نقدية وعينية	أجور وتعويضات العاملين	مصروفات عامة	استخدامات
١٢	٠٣	١	١	١	٢

١ طبقا للائحة التنفيذية لقانون الموازنة، يتم تعريف كل معاملة بكود من ١٠ أرقام. ومع ذلك، الأكواد الظاهرة في وثيقة الموازنة هي من ثمانية أرقام كما هو موضح بهذا المربع.

الشكلان ٤-٣ و٤-٤ أدناه، يوضحان اتجاهات الصرف (الإنفاق) على الأجور وتعويضات العاملين عبر أربع سنوات مالية (٢٠١٠/١١ حتى ٢٠١٣/١٤). ويمكننا أن نرى أنه في حين أن الأموال المخصصة لهذا الباب ارتفعت بشكل كبير جدا، إلا أن حصته (نسبته) من إجمالي الموازنة انخفضت قليلا (مما يشير إلى أن الموازنة ككل قد ارتفعت بشكل ملحوظ خلال هذا الإطار الزمني).

الشكل ٤-٣: تطور الأجور وتعويضات العاملين، الأعوام المالية ٢٠١٠/١١ حتى ٢٠١٣/١٤

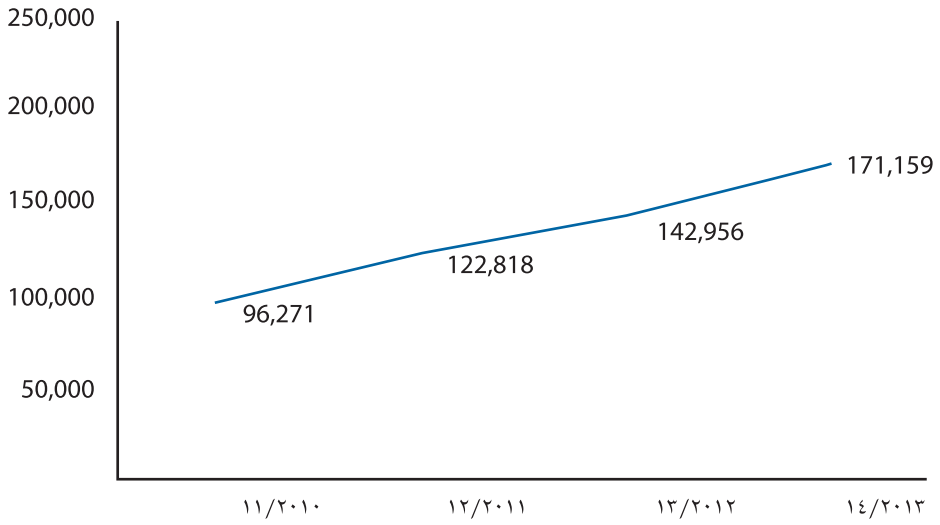

الشكل ٤-٤: الأجور وتعويضات العاملين كنسبة من إجمالي الموازنة، الأعوام المالية ٢٠١٠/١١ حتى ٢٠١٣/١٤

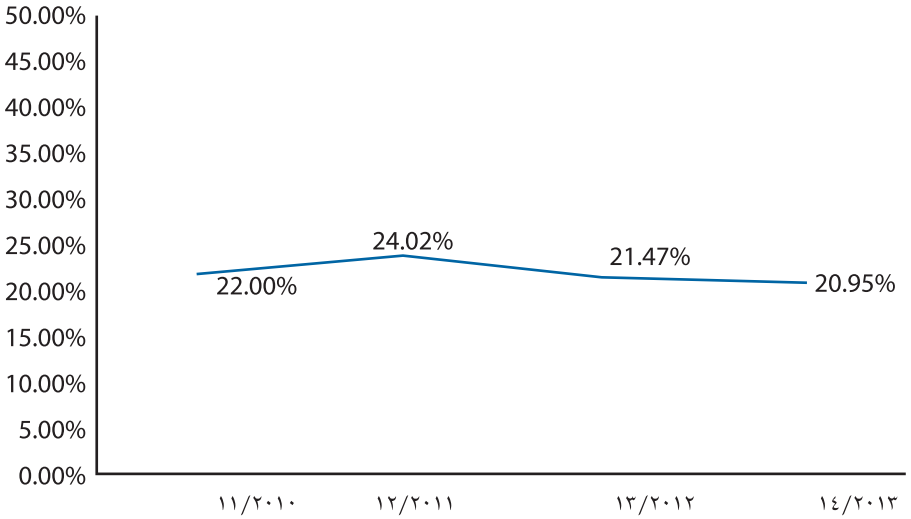

شراء السلع والخدمات (الباب الثاني):

يقدم هذا الباب معلومات عن المبالغ التي تنفقها الحكومة لشراء السلع مثل أدوية وأغذية، وقود وزيوت وقوى محركة لتشغيل المعدات وسيارات الركوب الحكومية، قطع غيار ومهمات، مواد تعبئة وتغليف، أدوات مكتبية وكتب، مياه وإنارة، وغيرها من السلع.

وكذلك كم تنفق لشراء الخدمات مثل الصيانة، النشر والدعاية والإعلان، طباعة، نقل وانتقالات عامة، بريد واتصالات، إيجار، بحوث، تدريب عاملين، وغيرها من الخدمات التي تحتاجها أجهزة الدولة .وينقسم هذا الباب إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

١- شراء السلع
٢- شراء الخدمات
٣- شراء السلع والخدمات الإجمالية والاحتياطيات العامة

وكما أسلفنا، كل من هذه المجموعات ينقسم إلى بنود، وكل بند يشتمل على عدة فروع تماما كالمثال الذي شرحناه في بند الأجور وتعويضات العاملين (المربع ٤-١).

الشكل ٤-٥ أدناه يوضح تقسيمة الإنفاق على الثلاث مجموعات الرئيسية للباب الثاني.

الشكل ٤-٥: شراء السلع والخدمات، الأعوام المالية ٢٠١٠/١١ حتى ٢٠١٣/١٤

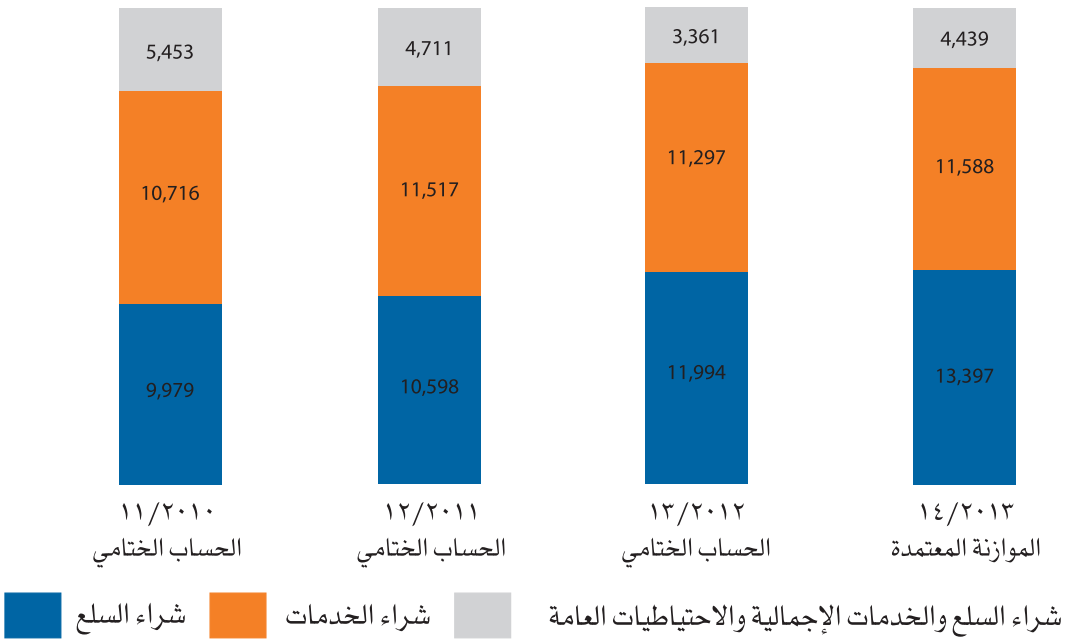

الفوائد (الباب الثالث):

كما جاء في الباب الثالث من هذا الدليل، فإن الحكومة تقترض من أجل أن تغطى الفجوة بين الإيرادات المتوقعة والنفقات المتوقعة خلال العام المالي. وفى هذا الصدد، تعتمد الحكومة المصرية في المقام الأول على الاقتراض المحلى، خاصة من خلال إصدار وبيع الأوراق المالية المحلية. وبالتالي فإن حوالي ٩٦٪ من الفوائد التي تدفعها هي للقروض المحلية، كما هو موضح في الجدول ٤-٢.

الجدول ٤-٢: الفوائد المدفوعة للديون الخارجية والداخلية، الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣

البيان	بالمليون جنيه مصري				النسبة المئوية			
	١١/٢٠١٠ الحساب الختامي	١٢/٢٠١١ الحساب الختامي	١٣/٢٠١٢ الموازنة المعدلة	١٤/٢٠١٣ الموازنة المعتمدة	١١/٢٠١٠	١٢/٢٠١١	١٣/٢٠١٢	١٤/٢٠١٣
فوائد للديون الخارجية	٣،٤١٦	٣،٤١٨	٣،٨٩٦	٧،٤٦٢	٤,٠	٣,٣	٢,٧	٤,١
فوائد للديون الداخلية	٨١،٥٣٤	١٠٠،٨٧٥	١٤٢،٩٦٦	١٧٤،٣٧٨	٩٥,٨	٩٦,٦	٩٧,٣	٩٥,٨
فوائد إجمالية واحتياطيات عامة	١٢٧	١٤٨	١٣٣	٢٠٧	٠,١٥	٠,١٤	٠,٠٩	٠,١١
إجمالي الفوائد المدفوعة	**٨٥،٠٧٧**	**١٠٤،٤١١**	**١٤٦،٩٩٥**	**١٨٢،٠٤٦**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

وفوائد الديون الداخلية يتم دفعها للمقرضين المحليين سواء جهات حكومية عامة (مثل بنك الاستثمار القومي والخزانة العامة) أو جهات غير حكومية كالبنوك والهيئات المالية التي تشتري الأذون والسندات الحكومية. والنسبة الأكبر من الفوائد الداخلية (من ٧٥٪ إلى ٨٨٪) يتم دفعها لجهات غير حكومية.

الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية (الباب الرابع):

كما ذكر سابقا، فإن هذا الباب يمثل الحصة الواحدة الأكبر من إجمالي استخدامات الموازنة، حيث يشكل ٢٨٪ من الإجمالي. لذا دعونا نلقي نظرة أكثر تفصيلا على مكونات هذا الباب.

الدعم

تستخدم الحكومة الدعم كي تقلل من تكلفة السلع والخدمات الضرورية للمواطن، وكذلك لكي تدعم مجموعات معينة من المواطنين أو الصناعات. ويقدم الدعم للمستهلكين أو للمنتجين. ويساعد تقديم الدعم للمنتجين على تقليل كلفة الإنتاج، وبالتالي يتم البيع للمستهلك بسعر أقل. يمثل الدعم حوالي ٨٥٪ من إجمالي هذا الباب. ففي الحساب الختامي للعام المالي ١٣/٢٠١٢ عل سبيل المثال، بلغت قيمة الدعم ١٧١ مليار جنيه مصري من ١٩٧ مليار هي إجمالي مصروفات الباب الرابع (٨٧٪). من هذه ١٧١ مليار كانت هناك ١٢٠ مليار لدعم المنتجات البترولية (الديزل، والبوتاجاز، والبنزين، والغاز الطبيعي): بالإضافة إلى ٣٢,٥ مليار أخرى لدعم السلع التموينية كالخبز، وزيت الطعام، والأرز، والسكر. يوضح الجدول ٤-٣ التالي تفاصيل أكثر عن الدعم المقدم خلال ذلك العام المالي.

الجدول ٤-٣: الدعم المقدم حسب الحساب الختامي للعام المالي ٢٠١٢/١٣

البيان	المبلغ بالمليون جنيه مصري	النسبة المئوية
دعم المنتجات البترولية	١٢٠،٠٠٠	٧٠,٣
دعم السلع التموينية	٣٢،٥٥١	١٩,١
دعم الكهرباء	٨،٥٥٠	٥,٠
دعم تنشيط الصادرات	٣،٠٦٧	١,٨
دعم نقل الركاب	١،٢٣٧	٠,٧
دعم المزارعين	٨٦٩	٠,٥
دعم فائدة القروض الميسرة	٧٢٢	٠,٤
التأمين الصحى والأدوية	٤٥٨	٠,٣
دعم إسكان محدودى الدخل	٣٥٠	٠,٢
دعم الإنتاج الصناعى	٢٤١	٠,١
أخرى	٢،٧٥٤	١,٦
إجمالي الدعم	**١٧٠،٨٠٠**	**١٠٠**

المنح

تقدم الحكومة منحاً لحكومات أو منظمات دولية، كما تقدمها محليا لجهات الحكومة العامة. والمنح تمثل نسبة ضئيلة من هذا الباب بمتوسط حوالي ٣٪ من إجماليه (٥ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٢/١٣ من إجمالي ١٩٧ مليار). والنسبة الأكبر من هذه المنح تقدم محليا لجهات الحكومة العامة بمتوسط قدره ٩٧٪ من إجمالي المنح. مما يعني أن المنح للجهات الأجنبية هي حوالي ٣٪ فقط.

المزايا الاجتماعية

تقدم الحكومة بعض المزايا للمواطنين ذوي الدخل المنخفض لتمكينهم من الحفاظ على مستوى معيشة معين وحمايتهم من الأزمات. ويشمل هذا معاش الضمان الاجتماعي، ومساهمة الحكومة في صناديق المعاشات. كما يشمل أيضا نفقات علاج مواطنين، وغيرها. هذه المزايا الاجتماعية. تمثل في المتوسط حوالي ١٠ في المئة من إجمالي نفقات هذا الباب (٢٠,٨ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٢/١٣ من إجمالي ١٩٧ مليار).

الدعم والمنح الاجمالية والاحتياطيات العامة

كما في كل الأبواب هناك دائما بند للإجماليات والاحتياطيات العامة. وهذا البند ضئيل جداً حيث مثل أقل من ٠,٥٪ في الحسابات الختامية للأعوام المالية ٢٠١٠/١١ و ٢٠١١/١٢ و ٢٠١٢/١٣. وبمتوسط ١٪ خلال الأربع سنوات مالية الموضحة في الشكل ٤-٦.

الشكل ٤-٦: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، متوسط الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣

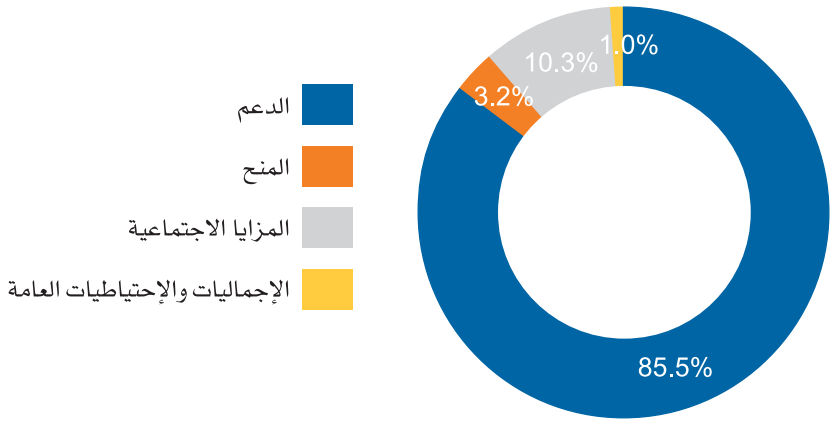

هذا الباب كما أوضحنا هو باب رئيسي في الموازنة حيث يمثل وحده ٢٨٪ من إجماليها، ولذا فمن المهم أن نتفحص مكوناته بدقة. والشكل ٤-٦ عاليه يبين لنا بوضوح أن الدعم يشكل أكبر حصة من هذا الباب حيث يشكل ٨٦٪ من إجمالي مصروفاته، بينما تشكل المزايا الاجتماعية ١٠٪ فقط. وكما سبق ذكره، فإن حوالي ٧٠٪ من هذا الدعم يوجه للمنتجات البترولية. ومن المهم هنا أن نتساءل من المستفيد من دعم المنتجات البترولية؟ وحينها نجد أن الصناعات الثقيلة والسيارات هم الأكثر استخداماً وبالتالي الأكثر استفادة من الوقود المدعوم، بينما يستفيد الفقراء من هذا الدعم بنسب أقل كثيراً.

المصروفات الأخرى (الباب الخامس):

وتشمل "المصروفات الأخرى" الضرائب والجمارك، والرسوم التي تدفعها الحكومة على السلع والخدمات التي تشتريها. (مثل ضريبة المبيعات والرسوم الجمركية، ورسوم التسجيل). وتشمل أيضا التعويضات والغرامات التي تدفعها الحكومة. ولكن الجزء الأكبر من هذه المصروفات هو المبالغ الإجمالية المقطوعة التي تمثل موازنات القوات المسلحة والبرلمان والجهاز المركزي للمحاسبات، والهيئات القضائية. كما سبق ذكره في الفصل ٢ من هذا الدليل، هذه الكيانات لا توضع موازناتها موزعة على الأبواب الاقتصادية المفصلة أعلاه. فبعد مناقشة هذه الموازنات في مجلس الشعب، يتم تجميع موازنة كل منها في رقم واحد يظهر في الموازنة العامة للدولة تحت "المصروفات الأخرى". وقد بلغ إجمالي هذه المبالغ المقطوعة حوالى ٣١ مليار جنيه مصري في الحساب الختامي للعام المالي ٢٠١٢ / ١٣، أي ٨٩٪ من اجمالي باب المصروفات الأخرى والبالغ ٣٥ مليار جنيه.

شراء الأصول غير المالية - الاستثمارات (الباب السادس):

هذا الباب الخاص بالاستثمارات هو من أهم أبواب الموازنة حيث يمثل الاستثمار الحكومي في البنية التحتية. النفقات في هذا الباب هي لبناء الطرق والجسور والطرق السريعة والمنازل والمدارس والمراكز الثقافية والرياضية والمستشفيات والعيادات الصحية، ومحطات مياه الشرب والصرف الصحي، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية، وخطوط السكك الحديدية والمعابر، وهلم جرا. ويقع أيضا تحت هذا الباب شراء الأراضي وكذلك استصلاحها، بالإضافة إلى الاستثمار في مجالات الثروة الحيوانية والموارد المائية. وينقسم هذا الفصل إلى أربعة مجموعات رئيسية:

- أصول ثابتة: كالمباني، والتشييدات، والتجهيزات، ووسائل النقل، ووسائل الانتقال، وكذلك الأصول الزراعية. وهذه المجموعة تمثل حوالي ٨٥٪ من إجمالي الاستثمارات.
- أصول غير منتجة (أصول طبيعية): كالأراضي، وتمهيد واستصلاح الأراضي. وهذه المجموعة تمثل حوالي ٢٪ فقط من

إجمالي الاستثمارات.

– أصول غير مالية أخرى: كالبعثات، والأبحاث والدراسات للمشروعات الاستثمارية، وكذلك الدفعات المقدمة تعويضات فروق الأسعار للمقاولين. وتمثل هذه المجموعة حوالي ١٣٪ من الاستثمارات.

– الإجماليات والاحتياطيات العامة: حوالي ٠,٥٪.

الشكل ٤-٧ يوضح متوسط حصص هذه المجموعات الأربعة عبر أربع سنوات مالية متتالية.

الشكل ٤-٧: شراء الأصول غير المالية، متوسط الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣

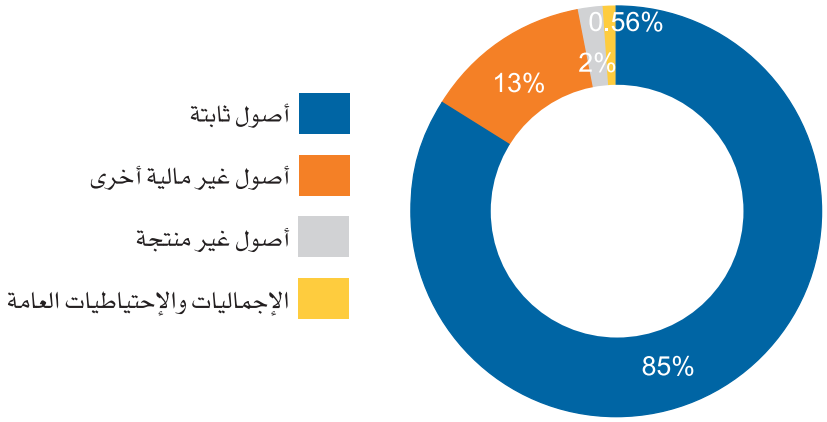

حيازة الأصول المالية (الباب السابع):

ويتعلق هذا الباب في معظمه بإقراض الحكومة للآخرين، بالإضافة إلى مساهماتها وحقوقها في الملكية. وهو يمثل حوالي ١ في المئة من إجمالي الموازنة كما رأينا سابقاً في الشكل ٤،١. ويكون ذلك محلياً أو أجنبياً، مع العلم أن حيازة الأصول المحلية تفوق كثيراً حيازة الأصول الأجنبية، ففي الحساب الختامي للعام المالي ٢٠١٢ / ١٣ على سبيل المثال، كانت حيازة الأصول المالية المحلية تمثل أكثر من ٩٥٪ من إجمالي باب الحيازة، وبالتالي كانت الأجنبية أقل من ٥٪. وكان النصيب الأكبر من حيازة الأصول المالية المحلية متمثلاً في المساهمات وحقوق الملكية لعدد من الهيئات الاقتصادية والشركات القابضة وشركات قطاع الأعمال والقطاع العام بإجمالي ٥,٢ مليار جنيه أي ما يمثل حوالي ٨٧٪ من إجمالي الحيازة المحلية، وتم توجيه ١٣٪ لإقراض الهيئات الاقتصادية والشركات القابضة. كذلك يتضمن باب الحيازة مساهمة الخزانة في تكلفة إعادة هيكلة الشركات العامة.

سداد القروض (الباب الثامن):

وكما يوحي الاسم، فإن هذا الباب يشمل النفقات المتعلقة بسداد الأقساط المستحقة من القروض التي أخذتها الحكومة في فترات سابقة كي تسد الفجوة بين الإيرادات والمصروفات في هذه الفترات. وحيث أن القروض هي في معظمها من مصادر محلية، فإن السداد يكون لتلك المصادر.

وكما ذُكر أعلاه، معظم الاقتراض الحكومي هو في الواقع داخلي في شكل قروض مباشرة أو إصدار سندات وأذون (سندات قصيرة الأجل). ونتيجة لذلك، فإن ٨٠٪ من النفقات تحت هذا الباب هي لسداد القروض المحلية واستهلاك (سداد أقساط) السندات والأذون. هذا ويمثل استهلاك الأوراق المالية جزءا رئيسيا من السداد المحلي حيث بلغ متوسطاً قدره ٨٦٪ المذكورة من إجمالي سداد القروض المحلية عبر الأربع سنوات المذكرة في الجدول التالي. أما فيما يتعلق بسداد القروض الأجنبية فإن أغلبها يذهب إلى سداد قروض مباشرة. (وليس استهلاك أوراق مالية). ويوضح الجدول ٤-٤ هذه المعلومات.

الجدول ٤-٤: سداد القروض الداخلية والخارجية، الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣

البيان	بالمليون جنيه مصري				متوسط الأربع سنوات	النسبة المئوية للمتوسط
	١١/٢٠١٠ الحساب الختامي	١٢/٢٠١١ الحساب الختامي	١٣/٢٠١٢ الحساب الختامي	١٤/٢٠١٣ الموازنة المعتمدة		
سداد القروض واستهلاك الأوراق المالية المحلية	٢٢،٨٣٠	٢١،١٤٣	٦٠،٠٠٦	٩٩،٦٤٠	٥٠،٩٠٥	٨٠٪
استهلاك أوراق مالية محلية بخلاف السهم	٢٢،٢٤٨	٢٠،٥٠٠	٤٥،٥١٥	٨٧،٥٠٠	٤٣،٩٤١	
سداد القروض المحلية	٥٨٢	٦٤٣	١٤،٤٩١	١٢،١٤٠	٦،٩٦٤	
حسابات أخرى مستحقة الدفع	٠	٠	٠	٠	٠	
سداد القروض واستهلاك الأوراق المالية الأجنبية	٩،٢١١	١٥،١٧٦	١١،٢٠٩	١٤،٦٤٤	١٢،٥٦٠	١٩,٧٪
استهلاك أوراق مالية أجنبية بخلاف الأسهم	٠	٠	٠	٠	٠	
سداد القروض الأجنبية	٩،٢١١	١٥،١٧٦	١١،٢٠٩	١٤،٦٤٤	١٢،٥٦٠	
سداد القروض الإجمالية والاحتياطيات العامة	١٣٤	١٥٦	١١٣	١٧٠	١٤٣	٠,٢٪
سداد القروض الإجمالية	١٣٤	١٥٦	١١٣	١٧٠	١٤٣	
المتطلبات الإضافية لسداد القروض	٠	٠	٠	٠	٠	
إجمالي سداد القروض الداخلية والخارجية	٣٢،١٧٤	٣٦،٤٧٥	٧١،٣٢٨	١١٤،٤٥٤	٦٣،٦٠٨	١٠٠,٠٪

لننتقل الآن إلى النفقات حسب التصنيف الوظيفي، قبل أن ننتقل بعدها إلى "التصنيف المزدوج"

المخصصات والنفقات في التصنيف الوظيفي:

تتذكر أن التصنيف الوظيفي يبين الأهداف أو وظائف الدولة (تعليم، صحة، إسكان، وخلافه) التي من أجلها تنفق أموال الموازنة. ولهذا فإن أحد المعلومات الهامة التي يتيحها تحليل الموازنة عبر التصنيف الوظيفي هو تحديد الأهمية النسبية التي توليها الحكومة من خلال الموازنة لهذه الوظائف المختلفة.

دعونا نلقي نظرة عامة على حصة (النسبة المئوية) لكل من هذه الوظائف العشرة من إجمالي الموازنة، وذلك على أساس متوسط الإنفاق خلال أربع سنوات مالية (الحساب الختامي للعامين ٢٠١٠/١١ و ٢٠١١/١٢، وموازنة العامين ٢٠١٢/١٣ و ٢٠١٣/١٤). لنبدأ بالرسم البياني (الشكل ٤-٨).

مثلما يقول القول المأثور "صورة تساوى ألف كلمة"، يمكن أن يقال هذا عن الرسم البياني التالي.

ماذا يقول هذا الرسم البياني عن أولويات الحكومة؟

الشكل ٤-٨: انصبة المصروفات من إجمالي الموازنة وفقاً للتصنيف الوظيفي، متوسط الأعوام المالية ٢٠١٠/١١ حتى ٢٠١٣/١٤

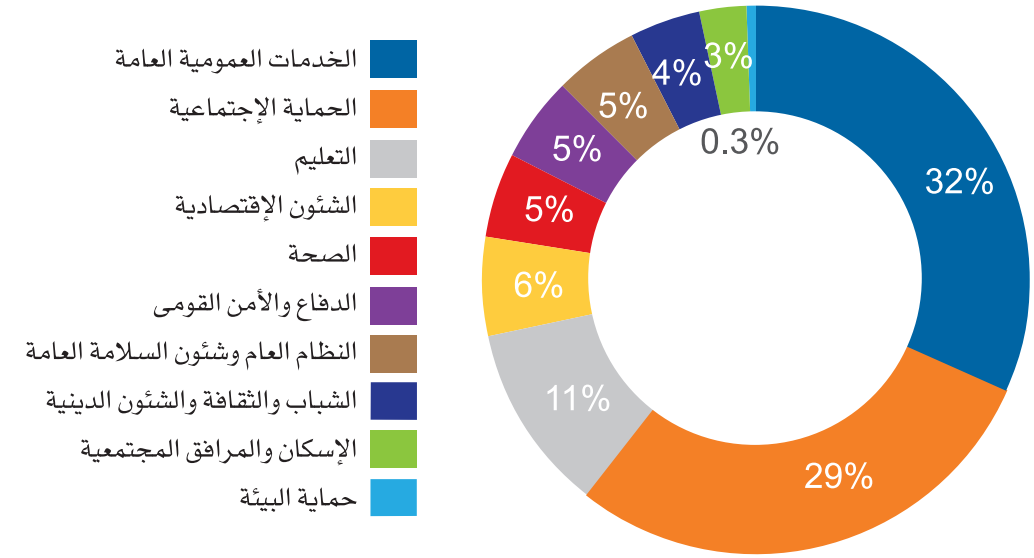

الشكل ٤،٨ يبرز أولويات الحكومة. فإنه يوضح، على سبيل المثال، النسبة الصغيرة من الإنفاق الحكومي الموجهة للصحة. ففي حين أن إعلان أبوجا للاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠١ ألزم الدول الأعضاء بتخصيص مالا يقل عن ١٥ في المئة من موازناتها للصحة، نجد أن مخصصات الصحة في الرسم البياني أعلاه هي فقط حوالي ٥٪.

وفيما يلي (الجدول ٤-٥) تجدون المبالغ التي تم استخدامها في عمل الرسم البياني.

الجدول ٤-٥: المصروفات حسب التصنيف الوظيفي، الأعوام المالية ٢٠١٠/١١ حتى ٢٠١٣/١٤

البيان	بالمليون جنيه مصري				النسبة المئوية			
	٢٠١٠/١١ الحساب الختامي	٢٠١١/١٢ الحساب الختامي	٢٠١٢/١٣ الموازنة المعدلة	٢٠١٣/١٤ الموازنة المعتمدة	٢٠١٠/١١	٢٠١١/١٢	٢٠١٢/١٣	٢٠١٣/١٤
٧٠١- الخدمات العمومية العامة	١١٧،٨٨١	١٣٨،٦١٨	٢١٠،٤١٨	٢٣٧،٣١٤	٢٩	٢٩	٣٤	٣٤
٧٠٢- الدفاع والأمن القومي	٢٦،٧٢٤	٢٦،٢٤٤	٢٧،٥٢٩	٣٠،٩٤٧	٧	٦	٤	٤
٧٠٣- النظام العام وشئون السلامة العامة	٢٠،٧٢٣	٢٧،٥٨٤	٢٦،٣٣١	٣٢،٤٨١	٥	٦	٤	٥
٧٠٤- الشئون الاقتصادية	٢٥،٢٥٣	٢٦،٦٩٢	٣١،٨٣٣	٣٦،١٦٠	٦	٦	٥	٥
٧٠٥- حماية البيئة	١،١٥٨	١،٤٤٤	١،٢٥٦	١،٤٦٠	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٢
٧٠٦- الإسكان والمرافق المجتمعية	١٢،٨٠٢	١١،٤٩٥	١٨،١٨٥	٢٢،٠٠٤	٣	٢	٣	٣
٧٠٧- الصحة	٢٠،٢٧٨	٢٢،٤٩٢	٢٧،٤١٣	٣٢،٧٣٦	٥	٥	٤	٥
٧٠٨- الشباب والثقافة والشئون الدينية	١٤،٩٧٨	١٧،٤٩٦	٢٠،٣٦٥	٢٣،٨١٥	٤	٤	٣	٣
٧٠٩- التعليم	٤٨،٢١٤	٥٦،٤٠٩	٦٤،٠٣٥	٨٠،٨٦٠	١٢	١٢	١٠	١٢
٧١٠- الحماية الاجتماعية	١١٣،٨٥٦	١٤٢،٥١٨	١٨٩،٠٦٨	١٩١،٥٥١	٢٨	٣٠	٣١	٢٨
إجمالي المصروفات العامة	**٤٠١،٨٦٧**	**٤٧٠،٩٩٢**	**٦١٦،٤٣٤**	**٦٨٩،٣٢٧**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

وحيث أن الجهات الإدارية المسئولة عن الصرف "أو التحصيل" يتم إدراجها في الموازنة المصرية تحت التصنيف الوظيفي، وتدمج في جدول واحد مع التصنيف الاقتصادي، بحيث يتضمن الجدول رأسيا التصنيف الوظيفي والجهات الإدارية التابعة له، وعلى الجانب الأفقي أبواب ومجموعات وبنود التصنيف الاقتصادي، لذا فلننتقل الآن إلى تصنيف آخر من تصنيفات الموازنة، وهو التصنيف المزدوج.

المخصصات والنفقات في تنسيق التصنيف المزدوج:

الموازنة العامة في هذا التصنيف المزدوج مفيدة للغاية. فهذا التصنيف يمكننا من تتبع النفقات "أو الإيرادات" بشكل متكامل. فعلى الجانب الرأسي تحت وظيفة الصحة مثلاً يمكننا أن نرى الجهات الإدارية والمستشفيات المندرجة تحت الصحة، وإذا تتبعنا جهة أو مستشفى معينة فإنه يمكننا معرفة ليس فقط

إجمالي نفقاتها، ولكننا نجد أفقيا أمام هذه المستشفى تفاصيل هذه النفقات حسب التقسيم الاقتصادي لها. فنعرف كم أنفق على المرتبات والأجور، وكم أنفق على المشتريات، وكم على الاستثمارات، وهكذا.

دعونا نلقى نظرة على أمثلة لهذه الجداول بالتصنيف المزدوج في الموازنة المصرية.

كما نرى في الجدول ٤-٦، الوظائف العشر حسب التقسيم الوظيفي موجودة رأسياً، بينما الأبواب الست للمصروفات العامة حسب التقسيم الاقتصادي موضوعة أفقياً.

هذا الجدول يوضح لنا على سبيل المثال، المبالغ المخصصة للأجور والتعويضات للعاملين في وظيفة الصحة. وكذلك للعاملين في باقي الوظائف الأخرى كالتعليم والبيئة والإسكان وغيرها.

الجدول ٤-٦: عينة من المصروفات العامة حسب التصنيف الوظيفي موزعة على الأبواب الاقتصادية، العام المالي ١٤/٢٠١٣ بالمليون جنيه[٦]

الكود	البيـــــان	الأجور وتعويضات العاملين	شراء السلع والخدمات	الفوائد	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	المصروفات الأخرى	شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	الإجمالى
٧٠٠٠٠٠٠٠٠	الإجمالى العام	١٧١،١٥٩	٢٩،٤٢٤	١٨٢،٠٤٦	٢٠٤،٧٣٩	٣٨،٢٨٠	٦٣،٦٧٩	٦٨٩،٣٢٧
٧٠١٠٠٠٠٠٠	الخدمات العمومية العامة	٢٦،٩٨٧	١٠،٤٢٨	١٨١،٧١٣	٥،٧٥٣	٤،١٥٥	٨،٢٧٨	٢٣٧،٣١٤
٧٠٢٠٠٠٠٠٠	الدفاع والأمن القومي	٩٣	٣٣	٠	٠	٣٠،٧٠٦	١١٥	٣٠،٩٤٧
٧٠٣٠٠٠٠٠٠	النظام العام وشئون السلامة العامة	٢٧،١٧٢	١،٩٧٢	٠	٣٩٨	٩٥٨	١،٩٨١	٣٢،٤٨١
٧٠٤٠٠٠٠٠٠	الشئون الاقتصادية	١٢،٤٨٥	٣،٣٤٣	١٨١	٣،٩٨٣	٨٩١	١٥،٢٧٨	٣٦،١٦٠
٧٠٥٠٠٠٠٠٠	حماية البيئة	٥٩١	٥٢٠	٠	٧	١١	٣٣١	١،٤٦٠
٧٠٦٠٠٠٠٠٠	الإسكان والمرافق المجتمعية	٧٩٩	٢٧١	٩٦	٣٥٤	٢٣	٢٠،٤٦٠	٢٢،٠٠٤
٧٠٧٠٠٠٠٠٠	الصحة	١٨،٣٩٣	٦،١٧٥	٢١	٢،٦٣١	٥٨٩	٤،٩٢٨	٣٢،٧٣٦
٧٠٨٠٠٠٠٠٠	الشباب والثقافة والشئون الدينية	١٥،٢٨٩	١،٥٥٢	١	٢،٠٣٣	٥٣٣	٤،٤٠٧	٢٣،٨١٥
٧٠٩٠٠٠٠٠٠	التعليم	٦٧،٥١٣	٥،٠٥٧	٣٥	١٧٣	٣٩٦	٧،٦٨٥	٨٠،٨٦٠
٧١٠٠٠٠٠٠٠	الحماية الاجتماعية	١،٨٣٧	٧٤	١	١٨٩،٤٠٦	١٨	٢١٦	١٩١،٥٥١

٦ في الوثيقة الحقيقية للموازنة، الأرقام موجودة بالجنيه المصري، وليس بالمليون جنيه. أي أن مبلغ الأجور والتعويضات للعاملين في الإسكان مثلا سيكون ٧٩٨،٩٤٩،٠٠٠ وليس ٧٩٩ كما هو وارد هنا. حيث أن هذا الجدول والجداول التالية تعرض الأرقام وتقربها بالمليون، وذلك لتبسيط العرض

وفى الجدول ٤-٧ التالي، نرى تفصيلاً أكثر لكل باب من أبواب التقسيم الاقتصادي الموجودة بالجدول السابق. وفى هذا الجدول نأخذ مثالاً الباب الأول "أجور وتعويضات العاملين" حيث تظهر تحته الثلاث مجموعات المكونة لهذا الباب (الأجور والبدلات النقدية والعينية، المزايا التأمينية، الأجور الإجمالية والاحتياطيات العامة). وللمزيد من التفصيل يظهر تحت كل مجموعة، بنود الصرف المكونة لهذه المجموعة.

الجدول ٤-٧: عينة من المصروفات العامة حسب التصنيف الوظيفي موزعة على الأبواب الاقتصادية مفصلة (أبواب ومجموعات وبنود)، العام المالي ١٤/٢٠١٣ بالمليون جنيه

البيـــــــــان	الباب الأول: الأجور وتعويضات العاملين												
	المجموعة الأولى: الأجور والبدلات النقدية والعينية							المجموعة الثانية: المزايا التأمينية			المجموعة الثالثة: الأجور الإجمالية والاحتياطيات العامة		
	بند ١ الوظائف الدائمة	بند ٢ الوظائف المؤقتة	بند ٣ المكافآت	بند ٤ البدلات	بند ٥ المزايا النقدية	بند ٦ المزايا العينية	الجملة	بند ١ حصة الحكومة في صندوق التأمين الاجتماعى	بند ٢ مزايا تأمينية أخرى	الجملة	بند ١ الأجور الإجمالية	بند ٢ المتطلبات الإضافية للأجور	الجملة
الإجمالى العام	٨،٠١٠	٨٢٤	٢٨،٤٨٣	٤،٧٠٦	٥،١١٠	٢،٢٤١	٤٩،٣٧٤	٣،٦١٧	٧٣٤	٤،٣٥١	٨،٧٦٩	٣،٠٥٥	١١،٨٢٤
الخدمات العمومية العامة	١،٠٢١	١٣٢	٩،٠٢٣	١،٩٢١	٢،٩٠٧	٥٥	١٥،٠٥٨	٥٢٤	٧٩	٦٠٣	٦٦	٣،٠٥٥	٣،١٢١
الدفاع والأمن القومي	٢٠	١٥	٤١	٠,٢٠	٢	٤	٨١	٧	٢	٩	٠	٠	٠
النظام العام وشئون السلامة العامة	٣،٤٣٦	٦	٩،٤٧٠	٨٨٦	٩٥٧	٢،٠٢٦	١٦،٧٨٢	١،٣٨٣	٣٣٩	١،٧٢٣	٨،٦٠٨	٠	٨،٦٠٨
الشئون الاقتصادية	٤٧٢	٦٤	١،٢٨٤	٣٠٦	١٧٥	٤٨	٢،٣٥٠	٢٢٢	٤٥	٢٦٧	١	٠	١
حماية البيئة	٩	٢	٢٢	٠,٢٦	٢	٠,٣٩	٣٧	٤	٠,٢٦	٤	٣٢	٠	٣٢
الإسكان والمرافق المجتمعية	٤١	٩	٨٩	٢	١٥	٨	١٦٤	١٨	٢	٢٠	٠	٠	٠
الصحة	١٧٠	١١٢	١،٠٦٥	٣٧	٦٠	٥٥	١،٤٩٩	١١٣	١٩	١٣٢	٢٧	٠	٢٧
الشباب والثقافة والشئون الدينية	٢،٥٨١	٢٤٥	٥،٧٨٤	١،١٧٨	٨٩٦	٨	١٠،٦٩٢	١،١٩٣	٢٣٠	١،٤٢٣	١٠	٠	١٠
التعليم	٢٣١	٢٣٧	١،٥٩٣	٣٧٤	٨٥	٣٧	٢،٥٥٧	١٤٥	١٦	١٦٠	٢٥	٠	٢٥
الحماية الاجتماعية	٢٩	٢	١١٢	٠,٣٠	١١	٠,٤٧	١٥٤	٨	٢	١٠	٠	٠	٠

والجدول ٤-٨ التالي، يفصل أكثر أبواب التقسيم الوظيفي ويحدد الوظائف الفرعية تحت كل وظيفة رئيسية من الوظائف العشر، وكذلك الجهات الإدارية المدرجة تحت كل وظيفة فرعية. بينما أفقياً نرى الست أبواب للمصروفات العامة حسب التقسيم الاقتصادي. المثال الموجود في هذا الجدول هو لجزء من الباب الأول في التقسيم الوظيفي "الخدمات العمومية العامة". وفيه يمكننا أن نعرف على سبيل المثال كم ينفق ديوان عام وزارة الخارجية على الأجور وتعويضات العاملين.

الجدول ٤-٨: عينة من المصروفات العامة حسب التصنيف الوظيفي المفصل موزعة على الأبواب الاقتصادية، العام المالي ١٤/٢٠١٣ بالمليون جنيه

الكـــــود	البيـــــــان	الأجور وتعويضات العاملين	شراء السلع والخدمات	الفوائد	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	المصروفات الأخرى	شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	الإجمالي
٧٠١٠٠٠٠٠٠	**قطاع الخدمات العمومية العامة**							
٧٠١١٠٠٠٠٠	**الأجهزة التنفيذية والتشريعية والشئون المالية وشئون المالية العامة والشئون الخارجية**							
٧٠١١١٠٠٠٠	**الأجهزة التنفيذية والتشريعية**							
١٠١٠٠١	مجلس الشعب	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣٨١,٠	١,٠	**٣٨٢**
١٠١٠٠٣	اللجنة العليا للانتخابات	٦,٩	٣,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٣,٠	**١٣**
١٠٢٠٠١	رئاسة الجمهورية	٢٨٧,٦	٢٢,٠	٠,٠	١,٥	٠,٣	١٨,٩	**٣٣٠**
١٠٣٠٠١	رئاسة مجلس الوزراء	١٢٩,١	٩,٦	٠,٠	٠,١	٠,٠	٨,٨	**١٤٨**
٢٠١٠٠١	ديوان عام محافظة القاهرة	٤١٢,٤	١٤٥,٨	٦٧,٧	٣,٨	٣٥,٤	٢٨١,٩	**٩٤٧**
٢١٣٠٠١	ديوان عام محافظة الإسماعيلية	٢٤٢,٢	١٨٤,٩	٥,٠	٠,٧	١٨,٣	٧٦,٦	**٥٢٨**
.....	.....							
٧٠١١٢٠٠٠٠	**الشئون المالية وشئون المالية العامة**							
١٠١٠٠٤	الجهاز المركزي للمحاسبات	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٩٩٥,٠	٧,٨	**١،٠٠٣**
١٠٦٠٠١	ديوان عام وزارة المالية	١،٢٠٠,٦	٤٦,٨	٠,٠	٧١,٠	٠,١	٤٥,٣	**١،٣٦٤**
١٠٦٠٠٤	مصلحة الضرائب العامة	٣،٠٨٧,٣	١٢٣,٦	٠,٠	١٢٦,٧	٠,١	٤٧,٠	**٣،٣٨٥**
١٠٦٠٠٧	مصلحة الضرائب على المبيعات	١،١٥٩,٢	٦٨,٠	٠,٠	٨٠,٥	٠,٢	٤٠,٠	**١،٣٤٨**
.....	.....							
٧٠١١٣٠٠٠٠	**الشئون الخارجية**							
١٠٧٠٠١	ديوان عام وزارة الخارجية	٢،٠٠٨,٩	٣٥٧,٠	٠,٠	١٨١,٣	٢,٥	٧٠,٩	**٢،٦٢١**
١٠٨٠٠١	قطاع التعاون الدولي	٤٢,٤	١١,١	٠,٠	٠,٠	٠,١	٥,٤	**٥٩**
٣٢١٠٠١	الهيئة العامة لصندوق تمويل مباني الخارجية بالخارج	١٠,٠	٣٨,٩	٠,٠	١٤,٤	٢٦٠,٧	٦٨٢,٠	**١،٠٠٦**
٧٠١٢٠٠٠٠٠	**المعونة الاقتصادية الأجنبية**							
٧٠١٢١٠٠٠٠	**المعونة الاقتصادية للبلدان النامية وبلدان التحول الاقتصادى**							
٣٢١٠٠٢	الصندوق المصري للتعاون الفني مع إفريقيا	٣,٠	١٥,٠	٠,٠	٨٠,٠	٠,٠	٠,٠	**٩٨**
٣٢١٠٠٣	صندوق التعاون الفني مع دول الكومونولث، والدول الإسلامية والأوروبية، والدول المستقلة حديثاً	٢,٣	٢,١	٠,٠	٣٠,٠	٠,٠	٠,٠	**٣٤**

الجدول ٤-٩ التالي، يفصل أكثر التصنيف الاقتصادي (الأفقي)، بينما يضع رأسياً الجهات الإدارية طبقاً لتصنيفها الوظيفي (في هذا المثال: الخدمات العمومية العامة)، وبدون الوظيفي الفرعي. هذا التوسع في التفصيل وظيفياً واقتصادياً نجده في جداول الموازنة لكل الوظائف (صحة، تعليم، إسكان، دفاع، أمن، بيئة، وغيرها). هذا التفصيل يبين لنا مثلاً: كم من المبلغ ١،٠٢١ مليون جنيه المخصصة للوظائف الدائمة في قطاع الخدمات العمومية العامة يذهب لكل جهة إدارية مندرجة تحت هذا القطاع.

الجدول ٤-٩: عينة من المصروفات العامة حسب التصنيف الوظيفي المفصل موزعة على الأبواب الاقتصادية مفصلة (أبواب ومجموعات وبنود)، العام المالي ١٤/٢٠١٣ (بالمليون جنيه)

البيان	الباب الأول: الأجور وتعويضات العاملين												
	المجموعة الأولى: الأجور والبدلات النقدية والعينية							المجموعة الثانية: المزايا التأمينية			المجموعة الثالثة: الأجور الإجمالية والاحتياطيات العامة		
	بند ١ الوظائف الدائمة	بند ٢ الوظائف المؤقتة	بند ٣ المكافآت	بند ٤ البدلات	بند ٥ المزايا النقدية	بند ٦ المزايا العينية	الجملة	بند ١ حصة الحكومة في صندوق التأمين الاجتماعي	بند ٢ مزايا تأمينية أخرى	الجملة	بند ١ الأجور الإجمالية	بند ٢ المتطلبات الإضافية للأجور	الجملة
قطاع الخدمات العمومية العامة	١،٠٢١	١٣٢	٩،٠٢٣	١،٩٢١	٢،٩٠٧	٥٥	١٥،٠٥٨،٥	٥٢٤	٧٩	٦٠٢،٨	٦٦	٣،٠٥٥	٣،١٢١،٢
مجلس الشعب	٠،٠	٠،٠	٠،٠	٠،٠	٠،٠	٠،٠	٠،٠	٠،٠	٠،٠	٠،٠	٠،٠	٠،٠	٠،٠
هيئة الرقابة الإدارية	١٧،٢	٠،٢	١٨١،٤	٠،٨	٥،٨	١٠،٥	٢١٥،٩	٧،٧	٠،٩	٨،٦	٠،٠	٠،٠	٠،٠
اللجنة العليا للانتخابات	٠،٠	٠،٠	٠،٠	٠،٠	٠،٠	٠،٠	٠،٠	٠،٠	٠،٠	٠،٠	٦،٩	٠،٠	٦،٩
الجهاز المركزى للمحاسبات	٠،٠	٠،٠	٠،٠	٠،٠	٠،٠	٠،٠	٠،٠	٠،٠	٠،٠	٠،٠	٠،٠	٠،٠	٠،٠
رئاسة الجمهورية	١٣،٩	٣،٥	٢٣٠،٠	١،٤	٥،٥	٢٤،٥	٢٧٨،٨	٨،٢	٠،٦	٨،٨	٠،٠	٠،٠	٠،٠
المجالس القومية المتخصصة	٠،٨	٠،١	٣،٧	٠،٠	٠،٣	٠،٩	٥،٧	٠،٤	٠،٠	٠،٤	٠،٠	٠،٠	٠،٠
رئاسة مجلس الوزراء	٣،٨	٥،٨	١٠٩،٠	٠،٢	١،٢	٤،٥	١٢٤،٤	٢،١	٠،٢	٢،٢	٢،٥	٠،٠	٢،٥
الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة	١٣،٧	١،٤	١١٠،٣	٠،١	٥،٠	٠،٢	١٣٠،٧	٧،١	٠،٦	٧،٧	٠،٠	٠،٠	٠،٠
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار	١،٩	٢،٩	٣٠،٥	٠،٠	٠،٨	١،٠	٣٧،١	١،٧	٠،١	١،٨	٥،٠	٠،٠	٥،٠
ديوان عام وزارة المالية	١١٢،٨	٠،٠	٩٨٤،٨	١،٤	٣٩،٠	٠،٢	١،١٣٨،٢	٤٩،٢	١٣،١	٦٢،٤	٠،٠	٠،٠	٠،٠
مصلحة الضرائب العامة	٢٣٧،٠	٠،١	٢،٦٥٠،٤	٣،٤	٦٦،٢	٠،١	٢،٩٥٧،٣	١١٦،٤	١٣،٦	١٣٠،٠	٠،٠	٠،٠	٠،٠
مصلحة الجمارك	١٠٤،٥	٠،٣	١،٢٠٩،٠	١،٣	٣٧،٨	٢،٥	١،٣٥٥،٤	٥٤،١	٣،٩	٥٨،٠	٠،٠	٠،٠	٠،٠
مصلحة الضرائب على المبيعات	٨٨،٠	٠،٢	٩٧٩،٩	٠،٨	٣٠،٣	٠،٠	١،٠٩٩،٢	٥٥،٩	٤،١	٦٠،٠	٠،٠	٠،٠	٠،٠
ديوان عام وزارة الخارجية	٣٦،٠	٠،٤	١٥٥،٠	١،٧٧٢،٥	١٤،٠	٣،٠	١،٩٨٠،٩	١٧،٣	٣،٧	٢١،٠	٧،٠	٠،٠	٧،٠
قطاع التعاون الدولي	٣،٦	٠،١	١،٤	٠،٠	١،٣	٠،٠	٦،٥	١،٠	٠،٠	١،٠	٣٥،٠	٠،٠	٣٥،٠
معهد التخطيط القومي	٢،٧	٥،٨	١٣،٨	١،١	١،٠	٠،١	٢٤،٥	١،٨	٠،٥	٢،٣	٠،٠	٠،٠	٠،٠
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	٢٦،٦	٤،٤	٩٥،٩	٠،٢	٩،٨	٠،٢	١٣٧،٠	١٣،٢	١،٦	١٤،٨	٠،٠	٠،٠	٠،٠
المركز القومي للبحوث	٣٣،٧	٧١،٢	٢٠٥،٢	٩٨،٠	١٠،٦	١،٨	٤٢٠،٦	١٦،٥	٣،٥	٢٠،٠	٠،٠	٠،٠	٠،٠
معهد بحوث البترول	٥،٠	٨،٤	٣١،٣	٧،٢	١،٨	٠،٢	٥٤،٠	٢،٣	٠،٢	٢،٥	٠،٠	٠،٠	٠،٠
ديوان عام وزارة التنمية المحلية	١،١	٠،٢	٤،١	٠،٠	٠،٤	٠،٤	٦،٢	٠،٦	٠،٢	٠،٧	٠،٠	٠،٠	٠،٠

المعلومات الواردة في جداول التصنيف المزدوج هذه تمكننا من التحليل كما هو واضح في الرسوم البيانية التالية.

فالشكل ٤-٩ التالي، يقدم صورة عن كيفية توزيع المصروفات العامة وفقاً للتصنيف الاقتصادي على قطاع الصحة في موازنة العام المالي ٢٠١٣/١٤.

الشكل ٤-٩: توزيع المصروفات العامة للصحة على أبواب الصرف الاقتصادية، موازنة ٢٠١٣/١٤

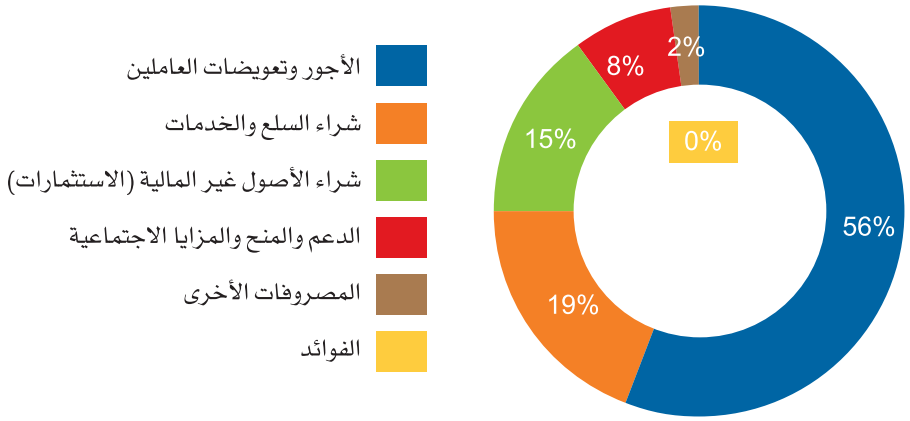

والشكل ٤-١٠ أدناه، يقدم صورة مماثلة للتعليم.

الشكل ٤-١٠: توزيع المصروفات العامة للتعليم على أبواب الصرف الاقتصادية، موازنة ٢٠١٣/١٤

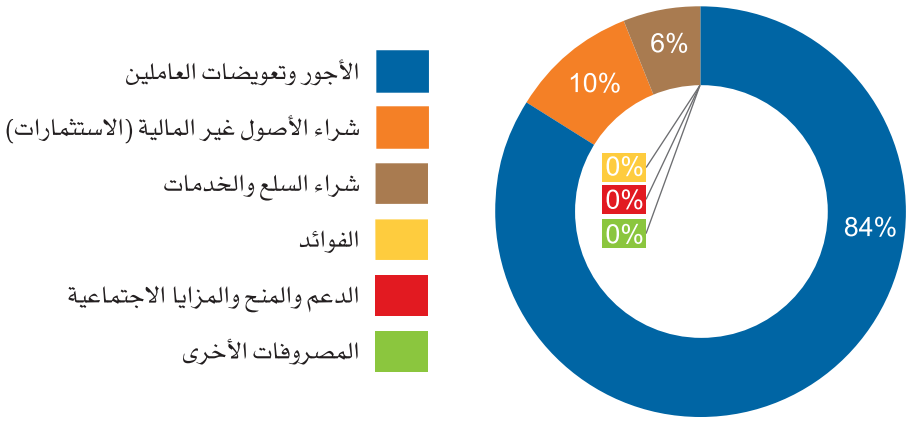

هذان الشكلان البيانيان أعلاه، يخبرانا بسرعة ما هو منطقي عن هذين القطاعين (الصحة والتعليم) من حيث الأجور وتعويضات العاملين. فهذا البند يشكل الجزء الأكبر من موازنتيهما (٥٦٪ و٨٤٪ على التوالي)، وذلك لأن كلا القطاعين يعتمد بشكل كبير على مقدمي الخدمة سواء طاقم الخدمة الصحية (أطباء، ممرضون، فنيون، إلخ...) أو التعليمية (مدرسون، نظراء، مفتشون، إلخ...).

وعلى النقيض من ذلك، فإن الرسم البياني التالي للإسكان (الشكل ٤-١١)، يمكننا أن نرى أن الجزء الأكبر من المخصصات (٩٣٪) يذهب إلى الباب السادس (شراء الأصول غير المالية والاستثمارات).

الشكل ٤-١١: توزيع المصروفات العامة للإسكان على أبواب الصرف الاقتصادية، موازنة ٢٠١٣/١٤

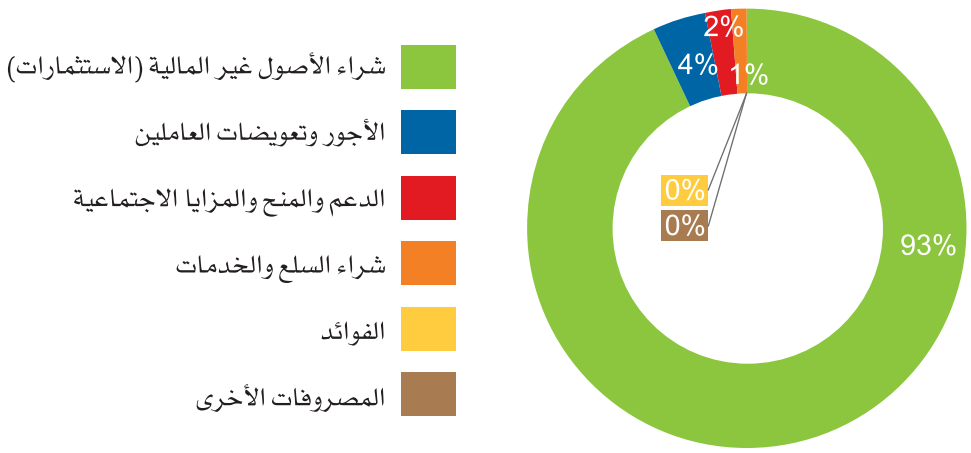

نقطة أخيرة في طرق عرض الموازنة من المخصصات والنفقات: كما ذكر سابقا، تتضمن الموازنة العامة للدولة المصرية الموارد والاستخدامات عبر كل من الجهاز الإداري، والإدارة المحلية، والهيئات الخدمية. وفى الباب الثاني من هذا الدليل نجد الجدول (٢،٢) الذي يظهر التصنيف الاقتصادي للموارد والاستخدامات رأسياً عبر هذه المستويات الإدارية الثلاث التي تظهر أفقياً. كما نجد في الباب الثالث، الرسم البياني في المربع (٣-١) الذي يوضح تحصيل الإيرادات العامة في هذه المستويات الإدارية عبر أربع سنوات مالية. أما الشكل التالي (٤-١٢) أدناه، فيوضح إنفاق المصروفات العامة في هذه المستويات عبر نفس السنوات المالية الأربع. حيث نرى أن ٧٥-٧٧٪ تنفق على مستوى الجهاز الإداري، و١٤-١٥٪ الإدارة المحلية، بينما تنفق الهيئات الخدمية ٩-١١٪ من إجمالي المصروفات العامة.

الشكل ٤-١٢: توزيع المصروفات العامة على المستويات الإدارية الثلاثة، الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣

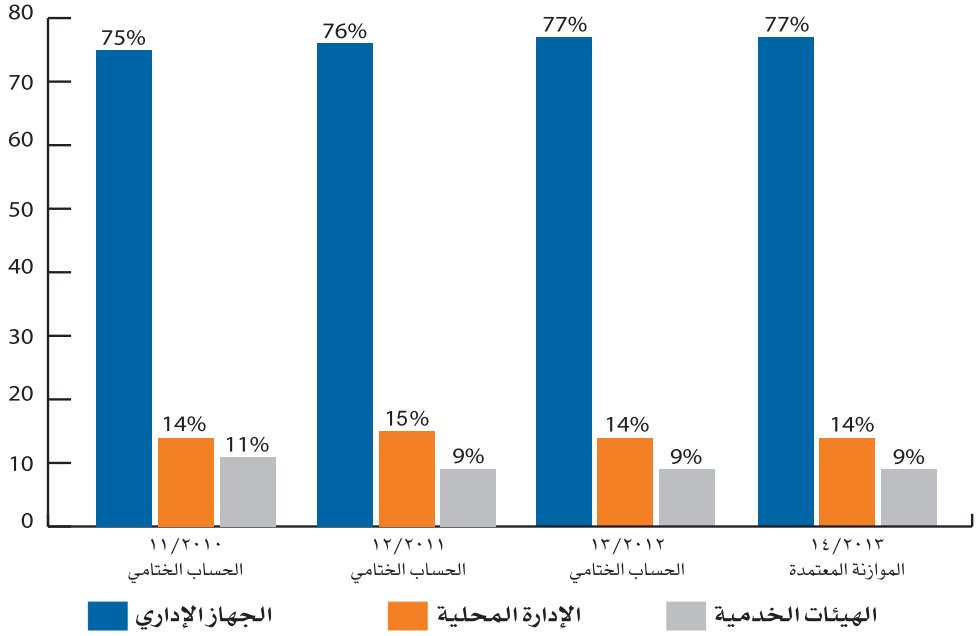

الجدول ٤-١٠ التالي يبين نفس المعلومات في صورة أرقام مع النسب المئوية.

الجدول ٤-١٠: المصروفات العامة عبر المستويات الإدارية، الأعوام المالية ١١/٢٠١٠ حتى ١٤/٢٠١٣

البيان	بالمليون جنيه مصري				النسبة المئوية			
	١١/٢٠١٠ الحساب الختامي	١٢/٢٠١١ الحساب الختامي	١٣/٢٠١٢ الموازنة المعدلة	١٤/٢٠١٣ الموازنة المعتمدة	١١/٢٠١٠	١٢/٢٠١١	١٣/٢٠١٢	١٤/٢٠١٣
الجهاز الإدارى	٢٩٩،٨١٥	٣٥٦،١٢١	٤٥٤،٥٩٩	٥٢٧،٣٥٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٧
الإدارة المحلية	٥٨،٠٠٤	٧٠،٩٠٨	٨١،٢٩٦	٩٧،٥٣٥	١٤	١٥	١٤	١٤
الهيئات الخدمية	٤٤،٠٤٨	٤٣،٩٦٣	٥٢،٢٩٢	٦٤،٤٣٨	١١	٩	٩	٩
إجمالى المصروفات العامة	**٤٠١،٨٦٦**	**٤٧٠،٩٩٢**	**٥٨٨،١٨٨**	**٦٨٩،٣٢٧**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**	**١٠٠**

ملحوظة أخيرة: موازنات كل من القطاعات الوظيفية العشر يتم تحصيلها أو إنفاقها من خلال الجهات والإدارات التابعة لها على المستويات الإدارية الثلاث، فيما عدا ثلاثة قطاعات هي "الدفاع والأمن القومي"، و "النظام والسلامة العامة"، و "حماية البيئة".

ففي حين أن جزء من أنشطة هذه القطاعات يتم على مستوى ا لإدارة المحلية مثلها مثل باقي القطاعات، إلا أن موازناتها تندرج فقط تحت الجهاز الإداري والهيئات الخدمية.

ملحق رقم ١:
بعض المصطلحات الرئيسية للموازنة

ا	
الاعتماد المالى Appropriation	يشير الاعتماد المالي إلى التفويض التي تمنحه السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية لإنفاق مبلغ معين من المال لغرض محدد . والاعتمادات المالية السنوية يتم إقرارها من خلال قانون الموازنة السنوى. وتتباين التشريعات المتعلقة بالاعتمادات المالية من حيث التفاصيل، فبعضها يمنح الأموال لوزارة بكاملها، والبعض الآخر يمنحها لبرامج معينة. وعادة ما تمنح الاعتمادات المالية سلطة إنفاق الأموال خلال سنة مالية واحدة. لكن الاعتماد الدائم أو المفتوح يمنح سلطة الإنفاق على مدار عدة سنوات. أما الاعتماد الإضافي فيتم منحه أحيانا بعد صدور قانون الاعتماد السنوي إذا ثبت عدم كفاية الأموال الممنوحة عند التخصيص لمقابلة الأغراض المستهدفة
احتياطيات الطوارئ Contingency Reserve	هي مبالغ توضع جانبا فى الموازنة لمواجهة أى تكاليف غير متوقعة خلال السنة المالية والناتجة عن ظروف خارجية (مثل التكاليف الناشئة عن الطوارئ والكوارث الطبيعية) وهذه المبالغ يتم تخصيصها فى حينه دون الحاجة إلى موافقة السلطة التشريعية
الأصول الحكومية Governmental Assets	هي الأشياء التي تمتلكها الحكومة أو تديرها والتي لها قيمة. والأصول يمكن أن تشمل الأصول المادية (كالأراضي والمباني والآلات) والأصول المالية (كالنقدية أو السندات أو الأسهم). وعلى خلاف شركات القطاع الخاص، تحتفظ القليل من الحكومات بميزانيات تأخذ في الحسبان قيمة أصولها وخصومها، غير أن الكثير من الحكومات تحتفظ بسجلات تحتوي على قائمة بأصولها المادية. وعادة ما تتم مراقبة الأصول المالية كجزء من عملية إدارة الديون
الإنفاق الحكومى Governmental Expenditures	هى المبالغ/الأموال التى تقوم الحكومة بصرفها للوفاء بالتزاماتها المختلفة وتحقيق أهدافها القومية
الإهدار Wastage	عدم تحقيق أفضل النتائج بالأموال التى تم صرفها
الإطار الاقتصاد الكلي Macroeconomic Framework	الافتراضات أو التوقعات بشأن النمو الاقتصادي، والفائض المالي أو العجز، وميزان المدفوعات، وسعر الصرف، والتضخم، ونمو الائتمان، والسياسات على الاقتراض الخارجي، وغيرها من تقديرات الاقتصاد الكلي

أموال من خارج الموازنة Extra-Budgetary Funds	أموال/صناديق خاصة تملكها الحكومة ولا تظهر فى الموازنة العامة. ويتم الصرف من هذه الأموال وفقا لقواعد مختلفة، وليست تحت سلطة قانون الموازنة. قد يغذى هذه الأموال/الصناديق بعض الضرائب المخصصة، مع غيرها من المصادر مثل الرسوم والمساهمات من صناديق أخرى
ت	
التصنيف الاقتصادي Economic Classification	هو تقسيم الاستخدامات والموارد وفقا لطبيعتها والهدف منها (مرتبات، سلع وخدمات، فوائد، دعم ومنح، شراء أصول، سداد قروض، إلخ...)، (ضرائب، منح، مبيعات أصول، اقتراض، إلخ...)
التصنيف الوظيفى Functional Classification	هو تقسيم المصروفات وفقا للوظائف التى تستهدف الحكومة تحقيقها (دفاع، أمن، حماية بيئة، إسكان، صحة، تعليم، ...)
التصنيف الإدارى (التصنيف المزدوج) Administrative Classification	هو تقسيم المصروفات فى جدول يتضمن رأسيا التصنيف الوظيفى بكافة إداراته التى ستقوم بالصرف، وأفقيا التقسيم الاقتصادي بكافة بنوده وأنواعه وفروعه. وبالتالى يمكن تتبع النفقات بشكل متكامل وأكثر تفصيلا من خلال هذا التصنيف، ومعرفة الجهة الإدارية المسئولة عن الصرف.
التضخم Inflation	التغير في قيمة المال إلى الأقل مع مرور الوقت، بحيث يزداد عدد الوحدات النقدية اللازمة لشراء نفس السلعة (ارتفاع الأسعار)
التحويلات الحكومية Intergovernmental Transfers	تحويل الأموال من مستوى حكومى إلى مستوى آخر. مثال ذلك التحويلات من الجهاز الإدارى المركزى إلى الأجهزة الإدارية بالمحافظات. وعمل هذه التحويلات هو أمر حيوى وحاسم من أجل الكفاءة والعدالة فى تقديم الخدمات على المستوى المحلى
التخصيص Allocation	تحديد مبلغ معين من المال لبرنامج أو لغرض معين
د	
دورة الموازنة Budget Cycle	الفترة الزمنية التي يتم فيها وضع موازنة البلد، اعتمادها، تنفيذها، والمراجعة عليها. وهي مكونة من أربع مراحل: مرحلة الصياغة، حيث تضع السلطة التنفيذية مقترح الموازنة: مناقشة/موافقة، حيث تناقش السلطة التشريعية هذا المقترح، وتعدله، وتوافق عليه ليصبح الموازنة المعتمدة: التنفيذ، حيث تقوم الحكومة بتنفيذ أنشطة الموازنة: ومراجعة الحسابات، حيث يقوم ديوان الرقابة المالية والمؤسسات التشريعية بمراجعة وتقييم النفقات التي تدفع في إطار الموازنة

الدين الحكومى Governmental Debt	هو إجمالى المبالغ القائمة التي تستحق على الحكومة لجهات الإقراض الخاصة في أي فترة زمنية. والدين ممكن أن يكون خارجيا أو داخليا. فالحكومة يمكنها الاقتراض من الحكومات الأخرى أو البنوك التجارية أو المؤسسات المالية مثل البنك الدولى وصندوق النقد، كما يمكنها أيضا إصدار السندات التي تشتريها الشركات المحلية والأجنبية والأفراد. فشراء السندات الحكومية هو في الأساس عملية يتم من خلالها إقراض الأموال بصورة دورية. والمبالغ المسددة في صورة فوائد–والتي تعرف بأنها تكاليف خدمة الدين–تمثل بندا من بنود الموازنات الحكومية. وتكاليف خدمة الدين – في الدول النامية تحديدا–يمكن أن تستهلك جانبا كبيرا من النفقات الإجمالية، مما يعكس حجم الدين الضخم الذي يتراكم على هذه الدول وارتفاع أسعار الفوائد التي يجب أن تسددها على القروض
س	
سلطة التعديل Amendment Power	السلطة القانونية للمجلس التشريعي لتعديل مشروع الموازنة المقترحة من قبل السلطة التنفيذية. مثل هذه السلطة يمكن أن تختلف بشكل كبير تبعا للإطار القانوني لبلد معين: من لا قيود على حق السلطة التشريعية لتعديل الموازنة إلى تقييد كامل لحق السلطة التشريعية فى تعديل الموازنة (وفي هذه الحالة الأخيرة، يكون للسلطة التشريعية الحق فقط فى قبول أو رفض الموازنة)
السنة المالية Fiscal Year	مدة ١٢ شهرا متتالية تقوم خلالها الحكومة بتنفيذ عمليات موازنتها من صرف وتحصيل للاستخدامات والموارد، وتسجيل ذلك محاسبيا. هذه السنة المالية قد تكون يناير إلى ديسمبر، أو أى ١٢ شهر أخرى متتالية. (يوليو إلى يونيو فى مصر)
ص	
صافي حيازة الأصول المالية Net Financial Acquisitions	هو عبارة عن المدفوع فى حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية (بدون مساهمة الخزانة فى تمويل صندوق إعادة الهيكلة) مطروحا منه المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول (بدون حصيلة الخصخصة)
صافي حصيلة الخصخصة Net Privatization Income	هو عبارة عن حصيلة الخصخصة مطروحا منه مساهمة الخزانة فى تمويل صندوق إعادة الهيكلة

ع	
العجز (أو الفائض) النقدي Cash Deficit	هو الفرق بين المصروفات (وتشمل الستة أبواب الأولى من بند الاستخدامات)، والإيرادات (وتشمل الثلاثة أبوب الأولى من بند الإيرادات) وذلك خلال السنة المالية للموازنة
العجز (أو الفائض) الكلى Total Deficit	هو عبارة عن العجز (أو الفائض) النقدى مضافا إليه صافي حيازة الأصول المالية
العجز (أو الفائض) الأولى Primary Deficit	هو العجز (أو الفائض) الكلي بدون حساب فوائد القروض
العجز الفعلى/الاحتياجات التمويلية Actual Deficit/Financing Needs	هو العجز (أو الفائض) الكلي مطروحا منه صافي حصيلة الخصخصة ومضافا إليه أقساط القروض
العبء الضريبى Tax Burden	أثر مختلف الضرائب على قطاعات مختلفة من السكان. على سبيل المثال، حين يتم أخذ ضريبة الدخل وضريبة المبيعات وجميع التعديلات الاقتصادية فى الاعتبار، فمن هو القطاع الذي يتحمل الكلفة الأكبر فى دفع الضرائب؟
ق	
القيمة الإسمية Nominal Value	القيمة معبر عنها بوحدات العملة فى وقت معين، دون الأخذ فى الاعتبار تأثير التغيرات في قيمة المال مع مرور الوقت (التضخم).
القيمة الحقيقية Real Value	قيمة الأشياء مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات في قيمة المال مع مرور الوقت (التضخم)
القروض Loans	أموال تقدم للحكومة، على أن تلتزم الحكومة بسدادها لاحقا

م	
الموازنة Budget	هي بيان شامل بأموال الحكومة والتي تشمل الاستخدامات والموارد، والعجز أو الفائض، والدين. وهي الوثيقة الرئيسية لسياسات الحكومة الاقتصادية، حيث توضح بها كيف تخطط الحكومة لتحصيل الموارد العامة ومن ثم استخدامها من أجل تحقيق أهداف هذه السياسة. وحيث أنها بيان للسياسة المالية، فهى تبين طبيعة ومدى تأثير الحكومة فى الاقتصاد. وتقوم السلطة التنفيذية بإعداد الموازنة، ثم ترفعها إلى الهيئة التشريعية لمراجعتها وتعديلها وتطبيقها كقانون. وتبدأ عملية إعداد الموازنة قبل بدء السنة المالية التي تغطيها الموازنة بعدة شهور حتى يمكن تحويلها إلى قانون قبل بدء السنة المالية
الموازنة المعدلة Amended Budget	خلال السنة المالية قد يتم عمل تغييرات فى الاستخدامات والموارد بالموازنة مقارنة بالموازنة الأصلية التى تمت الموافقة عليها فى بداية السنة. ويتطلب ذلك مجموعة من الإجراءات والقواعد الرسمية المحددة لعمل هذه التغييرات، كما يتطلب بالنهاية موافقة السلطة التشريعية.
المصاريف/النفقات الرأسمالية Capital Expenditures	وتعني تلك المصاريف التى يتم من خلالها إنفاق الأموال لشراء أصول طويلة الأجل، ويمكن تقسيم إجمالى الإنفاق على الأصول على مدى عدة سنوات. وقد يشمل هذا الإنفاق على المعدات، الأراضي، المباني، والنفقات القانونية وتكاليف نقل الملكية الأخرى ذات الصلة
المصاريف الجارية/النفقات المتكررة Recurrent Expenditures	وتعنى تلك المصاريف التى لا ينتج عنها الحصول على أصول طويلة الأجل، وهى عادة ما تشتمل على الأجور وشراء البضائع والخدمات
الموارد Revenues	إجمالى قيمة الموارد المتاحة للحكومة خلال السنة المالية (الضرائب بأنواعها، المنح، القروض، إلخ)
مؤشر أسعار المستهلك (CPI) Consumer Price Index	هو مقياس يعكس سعر سلة ممثلة من السلع والخدمات الاستهلاكية (أي السلع والخدمات التي يحتاج المواطن العادي إلى شرائها، وتعتبر أسعارها هى نفقات معيشته اليومية). ويستخدم هذا المؤشر لقياس أثر التضخم على المستهلك العادي

متأخرات السداد Arrears	نوع من الديون التي تتراكم على الحكومة نتيجة إخفاقها فى سداد المدفوعات المستحقة قبل تاريخ محدد في العقد أو في غضون الفترة العادية لصفقة معينة، مثل فواتير الموردين ومقدمي الخدمات، والرواتب، والتحويلات، وخدمة الدين، الخ.... هذه المدفوعات يجب سدادها فى نهاية المطاف، ولهذا فهى تساهم فى زيادة الديون. على سبيل المثال، اذا تعاقدت الحكومة مع مقاول لبناء الطرق فى سنة مالية معينة، ولكنها لم تتمكن من دفع مستحقات المقاول فى تلك السنة، فإن هذا المبلغ المستحق يصبح متأخرات سداد يجب أن تدفع في العام التالي (في كثير من الأحيان مع الفوائد)
المبالغ التقديرية Estimates	هى مبالغ الاستخدامات/الموارد التى يتم تقديرها فى الموازنة سواء فى مشروع الموازنة أو الموازنة المعتمدة أو المعدلة
المبالغ الفعلية Actual	هى المبالغ المدفوعة/المحصلة فعليا. هذه المبالغ تظهر فى الحساب الختامى وتقارير المراجعة
المنح Grants	أموال أو بضائع أو خدمات تقدم للحكومة، دون أن يكون على الحكومة أى التزام بالسداد
المراجعة/التدقيق Audit	فحص رسمي للحسابات العامة في الحكومة. من خلال هذا الفحص، يمكن لمراجع الحسابات الاطمئنان على الالتزام القانوني والمالي لممارسات الحكومة فى إدارة المالية العامة. والمراجعة يمكن أن تكون إما داخلية (أي يقوم بها مكتب أو جهة داخل الجهاز/القسم الذي يتم مراجعته) أو خارجية (أي تقوم به جهة مستقلة لتلبية الالتزامات القانونية وضمان سلامة المعلومات المقدمة في تقارير الحكومة)
ن	
الناتج المحلى الإجمالى (GDP) Gross Domestic Product	القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة في بلد ما خلال سنة. ويعتبر التغير في الناتج المحلي الإجمالي من سنة واحدة إلى أخرى –إذا كان إيجابيا –هو مقياس للنمو الاقتصادي
الناتج المحلى الإجمالي للفرد GDP per Capita	الناتج المحلي الإجمالي مقسوما على عدد السكان. وهو أبسط مقياس شامل للدخل في البلاد
نفقات من خارج الموازنة Off-Budget Expenditure	المعاملات الحكومية التي لم يتم تضمينها في الموازنة السنوية (على سبيل المثال، القروض المباشرة، والضمانات، والشراكات بين القطاعين العام والخاص)
نقص التمويل Underfunding	عدم توفر التمويل اللازم لوزارة أو جهة معينة حتى يمكنها أداء وظيفتها أو الوفاء بالتزاماتها

نقص الصرف Underspending	عدم صرف الاعتمادات التى تم تخصيصها خلال الفترة المالية التي كان من المفترض صرف هذه الأموال خلالها
نقل الاعتمادات Virement	عملية تحويل الاعتمادات من بند إلى آخر خلال سنة الموازنة. وعادة ما تكون هناك قواعد منظمة وإجراءات إدارية لابد منها من أجل الحصول على الموفقات اللازمة لعمل هذه التحويلات

ملحق رقم ٢:
التصنيف الاقتصادي لاستخدامات الموازنة العامة

الكود					البيان
بند-نوع	مجموعة	باب			
٠٠٠٠	٠	٠	٠	٢	**الاستخدامات**
٠٠٠٠	٠	٠	١	٢	**المصروفات العامة**
٠٠٠٠	٠	١	١	٢	**الأجور وتعويضات العاملين**
٠٠٠٠	١	١	١	٢	**الأجور والبدلات النقدية والعينية**
٠١٠٠	١	١	١	٢	الوظائف الدائمة
٠٢٠٠	١	١	١	٢	الوظائف المؤقتة
٠٣٠٠	١	١	١	٢	المكافآت
٠٤٠٠	١	١	١	٢	بدلات نوعية
٠٥٠٠	١	١	١	٢	مزايا نقدية
٠٦٠٠	١	١	١	٢	المزايا العينية
٠٠٠٠	٢	١	١	٢	**المزايا التأمينية**
٠١٠٠	٢	١	١	٢	حصة الحكومة فى صندوق التأمين الاجتماعى للحكومة
٠٢٠٠	٢	١	١	٢	مزايا تأمينية أخرى
٠٠٠٠	٣	١	١	٢	**الأجورالإجمالية والاحتياطيات العامة**
٠١٠٠	٣	١	١	٢	الأجور الإجمالية
٠٢٠٠	٣	١	١	٢	المتطلبات الإضافية للأجور
٠٠٠٠	٠	٢	١	٢	**شراء السلع والخدمات**
٠٠٠٠	١	٢	١	٢	**السلع**
٠١٠٠	١	٢	١	٢	المواد الخام
٠٢٠٠	١	٢	١	٢	وقود وزيوت و قوى محركة للتشغيل
٠٣٠٠	١	٢	١	٢	وقود وزيوت لسيارات الركوب
٠٤٠٠	١	٢	١	٢	قطع غيار ومهمات
٠٥٠٠	١	٢	١	٢	مواد تعبئة وتغليف
٠٦٠٠	١	٢	١	٢	ادوات كتابية وكتب
٠٧٠٠	١	٢	١	٢	مياه وانارة
٠٨٠٠	١	٢	١	٢	مستلزمات سلعية متنوعة
٠٩٠٠	١	٢	١	٢	سلع مشتراه بغرض إعادة البيع

الكود					البيان
بند-نوع	مجموعة	باب			
٠٠٠٠	٢	٢	١	٢	**الخدمات**
٠١٠٠	٢	٢	١	٢	نفقات الصيانة
٠٢٠٠	٢	٢	١	٢	نشر واعلان ودعاية واستقبال
٠٣٠٠	٢	٢	١	٢	نفقات طبع ودوريات وحقوق تأليف
٠٤٠٠	٢	٢	١	٢	نقل وانتقالات عامة
٠٥٠٠	٢	٢	١	٢	البريد والإتصالات
٠٦٠٠	٢	٢	١	٢	ايجار
٠٧٠٠	٢	٢	١	٢	نفقات اقامة المعارض والمؤتمرات
٠٨٠٠	٢	٢	١	٢	تكاليف العلاقات الثقافية والتعاون الخارجى
٠٩٠٠	٢	٢	١	٢	تكاليف البحوث والتطوير وتدريب العاملين
١٠٠٠	٢	٢	١	٢	نفقات خدمية متنوعة
٠٠٠٠	٣	٢	١	٢	**شراء السلع والخدمات الاجمالية والاحتياطيات العامة**
٠١٠٠	٣	٢	١	٢	شراء السلع والخدمات الإجمالية
٠٢٠٠	٣	٢	١	٢	المتطلبات الإضافية لشراء السلع والخدمات
٠٠٠٠	٠	٣	١	٢	**الفوائد**
٠٠٠٠	١	٣	١	٢	**فوائد خارجية**
٠١٠٠	١	٣	١	٢	فوائد خارجية (لغير المقيمين)
٠٠٠٠	٢	٣	١	٢	**فوائد محلية (المقيمين)**
٠١٠٠	٢	٣	١	٢	بخلاف وحدات الحكومة العامة
٠٢٠٠	٢	٣	١	٢	لوحدات الحكومة العامة
٠٠٠٠	٣	٣	١	٢	**الفوائد الاجمالية والاحتياطيات العامة**
٠١٠٠	٣	٣	١	٢	الفوائد الإجمالية
٠٢٠٠	٣	٣	١	٢	المتطلبات الإضافية للفوائد
٠٠٠٠	٣	٤	١	٢	**الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية**
٠٠٠٠	٠	٤	١	٢	**الدعم**
٠١٠٠	١	٤	١	٢	لمؤسسات غيرمالية
٠٢٠٠	١	٤	١	٢	لمؤسسات مالية
٠٠٠٠	١	٤	١	٢	**المنح**
٠١٠٠	٢	٤	١	٢	المنح للحكومات الأجنبية

الكود					البيان
بند-نوع	مجموعة	باب			
٠٢٠٠	٢	٤	١	٢	منح للمنظمات الدولية
٠٣٠٠	٢	٤	١	٢	منح لجهات الحكومة العامة
٠٠٠٠	٣	٤	١	٢	**المزايا الاجتماعية**
٠١٠٠	٣	٤	١	٢	مزايا للأمان الإجتماعى
٠٢٠٠	٣	٤	١	٢	مساعدات إجتماعية
٠٣٠٠	٣	٤	١	٢	نفقات خدمية لغير العاملين
٠٤٠٠	٣	٤	١	٢	مزايا إجتماعية للعاملين
٠٠٠٠	٤	٤	١	٢	**الدعم والمنح الإجمالية والاحتياطيات العامة**
٠١٠٠	٤	٤	١	٢	الدعم والمنح الإجمالية
٠٢٠٠	٤	٤	١	٢	المتطلبات الإضافية للدعم والمنح
٠٠٠٠	٠	٥	١	٢	**المصروفات الأخرى**
٠٠٠٠	١	٥	١	٢	**جارية**
٠١٠٠	١	٥	١	٢	ضرائب ورسوم
٠٢٠٠	١	٥	١	٢	اشتراكات
٠٣٠٠	١	٥	١	٢	متنوعة
٠٠٠٠	٢	٥	١	٢	**المصروفات الأخرى الإجمالية والاحتياطيات العامة**
٠١٠٠	٢	٥	١	٢	المصروفات الاخرى الإجمالية
٠٢٠٠	٢	٥	١	٢	المتطلبات الإضافية للمصروفات الاخرى
٠٠٠٠	٠	٦	١	٢	**شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)**
٠٠٠٠	١	٦	١	٢	**أصول ثابتة**
٠١٠٠	١	٦	١	٢	أستثمار مباشر (شاملة الرسوم الجمركية)
٠٢٠٠	١	٦	١	٢	نفقات إيرادية مؤجلة (تشغيل)
٠٠٠٠	٢	٦	١	٢	**الأصول غير المنتجة**
٠١٠٠	٢	٦	١	٢	أصول طبيعية
٠٠٠٠	٣	٦	١	٢	**أصول غير مالية أخرى**
٠١٠٠	٣	٦	١	٢	متنوعة
٠٠٠٠	٤	٦	١	٢	**شراء الأصول غير المالية الإجمالية والاحتياطيات العامة**
٠١٠٠	٤	٦	١	٢	شراء الاصول غير المالية الإجمالية
٠٢٠٠	٤	٦	١	٢	المتطلبات الإضافية لشراء الاصول غير المالية

الكود					البيان
بند-نوع	مجموعة	باب			
٠٠٠٠	٠	٠	٢	٢	**حيازة الأصول المالية**
٠٠٠٠	٠	٧	٢	٢	**حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية**
٠٠٠٠	١	٧	٢	٢	**حيازة الأصول المالية المحلية**
٠١٠٠	١	٧	٢	٢	أوراق مالية بخلاف الأسهم
٠٢٠٠	١	٧	٢	٢	الاقراض
٠٣٠٠	١	٧	٢	٢	مساهمات وحقوق ملكية
٠٤٠٠	١	٧	٢	٢	مساهمة الخزانة فى صندوق تمويل الهيكلة
٠٠٠٠	٢	٧	٢	٢	**حيازة الأصول المالية الأجنبية**
٠١٠٠	٢	٧	٢	٢	أوراق مالية بخلاف الأسهم
٠٢٠٠	٢	٧	٢	٢	الاقراض
٠٣٠٠	٢	٧	٢	٢	مساهمات وحقوق ملكية
٠٠٠٠	٣	٧	٢	٢	**حيازة الأصول المالية الإجمالية والاحتياطيات العامة**
٠١٠٠	٣	٧	٢	٢	حيازة الأصول المالية الإجمالية
٠٢٠٠	٣	٧	٢	٢	المتطلبات الإضافية لحيازة الاصول المالية
٠٠٠٠	٠	٠	٣	٢	**سداد القروض**
٠٠٠٠	٠	٨	٣	٢	**سداد القروض المحلية والأجنبية**
٠٠٠٠	١	٨	٣	٢	**سداد القروض واستهلاك الأوراق المالية المحلية**
٠١٠٠	١	٨	٣	٢	أستهلاك أوراق مالية بخلاف الأسهم
٠٢٠٠	١	٨	٣	٢	سداد القروض
٠٣٠٠	١	٨	٣	٢	حسابات أخرى مستحقة الدفع
٠٠٠٠	٢	٨	٣	٢	**سداد القروض واستهلاك الأوراق المالية الأجنبية**
٠١٠٠	٢	٨	٣	٢	أستهلاك أوراق مالية بخلاف الأسهم
٠٢٠٠	٢	٨	٣	٢	سداد القروض
٠٠٠٠	٣	٨	٣	٢	**سداد القروض الإجمالية والاحتياطيات العامة**
٠١٠٠	٣	٨	٣	٢	سداد القروض الإجمالية
٠٢٠٠	٣	٨	٣	٢	المتطلبات الإضافية لسداد القروض

ملحق رقم ٣:
التصنيف الاقتصادي لموارد الموازنة العامة

الكود					البيان
بند-نوع	مجموعة	باب			
٠٠٠٠	٠	٠	٠	١	**الموارد**
٠٠٠٠	٠	٠	١	١	**الإيرادات العامة**
٠٠٠٠	٠	١	١	١	**الضرائب**
٠٠٠٠	١	١	١	١	**الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية**
٠١٠٠	١	١	١	١	الضرائب على دخول الأفراد من التوظف
٠٢٠٠	١	١	١	١	الضرائب على دخول الافراد بخلاف التوظف
٠٣٠٠	١	١	١	١	الضرائب على الارباح الرأسمالية
٠٤٠٠	١	١	١	١	الضريبة على ارباح شركات الاموال
٠٥٠٠	١	١	١	١	ضرائب أخرى متنوعة
٠٠٠٠	٢	١	١	١	**الضرائب على الممتلكات**
٠١٠٠	٢	١	١	١	ضرائب دوريه على الممتلكات
٠٢٠٠	٢	١	١	١	ضرائب على العمليات المالية التجارية والرأسمالية
٠٣٠٠	٢	١	١	١	ضرائب ورسوم على السيارات
٠٠٠٠	٣	١	١	١	**الضرائب على السلع والخدمات**
٠١٠٠	٣	١	١	١	الضريبة العامة على المبيعات (سلع)
٠٢٠٠	٣	١	١	١	ضريبة المبيعات على الخدمات
٠٣٠٠	٣	١	١	١	ضرائب على سلع جدول رقم " ١" محلية
٠٤٠٠	٣	١	١	١	ضرائب على سلع جدول رقم " ١" المستوردة
٠٥٠٠	٣	١	١	١	الضرائب على خدمات خاصة
٠٦٠٠	٣	١	١	١	ضرائب الدمغة (عدا دمغة الماهيات)
٠٧٠٠	٣	١	١	١	رسم تنمية الموارد
٠٨٠٠	٣	١	١	١	ضرائب على استخدام السلع والترخيص باستخدامها وتأدية الانشطة
٠٠٠٠	٤	١	١	١	**ضرائب التجارة الدولية**
٠١٠٠	٤	١	١	١	ضرائب على الواردات
٠٢٠٠	٤	١	١	١	ضرائب على التجارة الدولية أخرى
٠٠٠٠	٥	١	١	١	**ضرائب أخرى**
٠١٠٠	٥	١	١	١	على الاعمال التجارية

الكود					البيان
بند-نوع	مجموعة	باب			
٠٠٠٠	٠	٢	١	١	المنح
٠٠٠٠	١	٢	١	١	منح من حكومات أجنبية
٠١٠٠	١	٢	١	١	جارية
٠٢٠٠	١	٢	١	١	رأسمالية
٠٠٠٠	٢	٢	١	١	منح من منظمات دولية
٠١٠٠	٢	٢	١	١	جارية
٠٢٠٠	٢	٢	١	١	رأسمالية
٠٠٠٠	٣	٢	١	١	منح من جهات حكومية
٠١٠٠	٣	٢	١	١	جارية
٠٢٠٠	٣	٢	١	١	رأسمالية
٠٠٠٠	٠	٣	١	١	الإيرادات الأخرى
٠٠٠٠	١	٣	١	١	عوائد الملكية
٠١٠٠	١	٣	١	١	الفوائد المحصلة
٠٢٠٠	١	٣	١	١	أرباح الأسهم
٠٣٠٠	١	٣	١	١	عائد الإيجارات
٠٤٠٠	١	٣	١	١	عوائد ملكية أخرى
٠٠٠٠	٢	٣	١	١	حصيلة بيع السلع والخدمات
٠١٠٠	٢	٣	١	١	إيرادات الخدمات
٠٢٠٠	٢	٣	١	١	إيرادات بيع السلع
٠٠٠٠	٣	٣	١	١	تعويضات وغرامات
٠١٠٠	٣	٣	١	١	غرامات العقوبات والمصادرات
٠٠٠٠	٤	٣	١	١	التحويلات الاختيارية
٠١٠٠	٤	٣	١	١	جارية
٠٢٠٠	٤	٣	١	١	رأسمالية
٠٠٠٠	٥	٣	١	١	ايرادات متنوعة
٠١٠٠	٥	٣	١	١	جارية
٠٢٠٠	٥	٣	١	١	رأسمالية
٠٠٠٠	٠	٠	٢	١	المتحصلات من الحيازة
٠٠٠٠	٠	٤	٢	١	متحصلات الاقراض ومبيعات الاصول المالية

الكود					البيان
بند-نوع	مجموعة	باب			
٠٠٠٠	١	٤	٢	١	**متحصلات الاقراض ومبيعات الاصول المالية المحلية**
٠١٠٠	١	٤	٢	١	متحصلات من أوراق مالية بخلاف الأسهم
٠٢٠٠	١	٤	٢	١	أقساط محصلة من الاقراض
٠٣٠٠	١	٤	٢	١	المتحصلات من بيع الاصول وحقوق الملكية (لا يشمل الخصخصة)
٠٤٠٠	١	٤	٢	١	الخصخصة
٠٠٠٠	٢	٤	٢	١	**متحصلات الاقراض ومبيعات الاصول الماليةالإجنبية**
٠١٠٠	٢	٤	٢	١	متحصلات من أوراق مالية بخلاف الأسهم
٠٢٠٠	٢	٤	٢	١	أقساط محصلة من الاقراض
٠٣٠٠	٢	٤	٢	١	المتحصلات من بيع الاصول وحقوق الملكية
٠٠٠٠	٣	٤	٢	١	**متحصلات الاقراض ومبيعات الأصول المالية من الحسابات والصناديق الخاصة**
٠١٠٠	٣	٤	٢	١	متحصلات من الحسابات والصناديق الخاصة
٠٠٠٠	٠	٠	٣	١	**مصادر التمويل**
٠٠٠٠	٠	٥	٣	١	**الاقتراض وأصدار الاوراق المالية بخلاف الاسهم**
٠٠٠٠	١	٥	٣	١	**الاقتراض واصدار الاوراق المالية المحلية**
٠١٠٠	١	٥	٣	١	أصدار أوراق مالية بخلاف الاسهم
٠٢٠٠	١	٥	٣	١	الاقتراض
٠٠٠٠	٢	٥	٣	١	**الاقتراض واصدار الاوراق المالية الاجنبية**
٠١٠٠	٢	٥	٣	١	أصدار أوراق مالية بخلاف الاسهم
٠٢٠٠	٢	٥	٣	١	الاقتراض
٠٠٠٠	٣	٥	٣	١	**الاقتراض من الحسابات والصناديق الخاصة**
٠١٠٠	٣	٥	٣	١	الاقتراض من الحسابات والصناديق الخاصة

ملحق رقم ٤: التصنيف الوظيفي للموازنة العامة

٧٠١	قطاع الخدمات العامة	
	الأجهزة التنفيذية والتشريعية والشئون المالية وشئون المالية العامة والشئون الخارجية	١
	المعونة الاقتصادية الاجنبية	٢
	الخدمات العامة	٣
	البحوث الأساسية	٤
	البحوث والتطوير فى مجال الخدمات العامة الشاملة	٥
	خدمات عمومية عامة غير مصنفة في مكان آخر	٦
	معاملات الدين العام (أقساط وفوائد)	٧
	تحويلات ذات طبيعة عامة بين مختلف مستويات الحكومة	٨
٧٠٢	قطاع الدفاع والأمن القومى	
	الدفاع العسكرى	١
	شئون دفاع غير مصنفة في مكان آخر	٢
٧٠٣	قطاع النظام العام وشئون السلامة العامة	
	خدمات الشرطة	١
	خدمات الحماية ضد الحريق	٢
	المحاكم	٣
	السجون	٤
	البحوث والتطوير فى مجال النظام العام وشئون الأمن العام	٥
	النظام العام وشئون الأمن العام غير مصنفة في مكان آخر	٦
٧٠٤	قطاع الشئون الاقتصادية	
	الشئون الاقتصادية والتجارية وشئون العمالة الشاملة	١
	الزراعة والري والانتاج الحيواني والصيد البحرى والبرى	٢
	الوقود والطاقة	٣
	التعدين والصناعة والتشييد	٤
	النقل	٥
	الاتصالات	٦
	صناعات أخرى	٧
	البحوث والتطوير فيما يخص الشئون الاقتصادية	٨
	شئون اقتصادية غير مصنفة في مكان آخر	٩

٧٠٥	قطاع حماية البيئة	
	تصريف النفايات	١
	تصريف مياه الصرف الصحى	٢
	تخفيف التلوث	٣
	حماية التنوع الحيوى والمناظر الطبيعية	٤
	البحوث والتطوير فى مجال حماية البيئة	٥
	حماية البيئة غير مصنفة في مكان آخر	٦
٧٠٦	قطاع الإسكان والمرافق المجتمعية	
	تنمية الإسكان	١
	تنمية المجتمع	٢
	إمدادات المياه	٣
	إنارة الشوارع	٤
	البحوث والتطوير فى مجال الاسكان والمرافق المجتمعية	٥
	الاسكان والمرافق المجتمعية غير مصنفة في مكان آخر	٦
٧٠٧	قطاع الصحة	
	المنتجات والأجهزة والمعدات الطبية	١
	خدمات العيادات الخارجية	٢
	خدمات المستشفيات	٣
	خدمات صحية عامة	٤
	البحوث والتطوير فى مجال الصحة	٥
	شئون صحية غير مصنفة في مكان آخر	٦
٧٠٨	قطاع الشباب والثقافة والشئون الدينية	
	الخدمات الترفيهية والرياضية	١
	الخدمات الثقافية	٢
	خدمات إذاعة ونشر	٣
	خدمات دينية وخدمات مجتمعية أخرى	٤
	البحوث والتطوير فى مجال الشباب والثقافة والشئون الدينية	٥
	الشباب والثقافة والشئون الدينية غير مصنفة في مكان آخر	٦

٧٠٩	قطاع التعليم	
	التعليم ما قبل الجامعي	١
	التعليم العالى	٢
	التعليم غير المحدد بمستوى	٣
	خدمات مساعدة للتعليم	٤
	البحوث والتطوير فى مجال التعليم	٥
	شئون التعليم غير المصنفة في مكان آخر	٦
٧١٠	قطاع الحماية الاجتماعية	
	المرض والعجز	١
	الشيخوخة	٢
	الورثة	٣
	الأسرة والأبناء	٤
	البطالة	٥
	الإسكان	٦
	المزايا النقدية والعينية لأى فئات تدخل تحت مظلة الحماية الاجتماعية	٧
	البحوث والتطوير فى مجال الحماية الاجتماعية	٨
	الحماية الاجتماعية غير مصنفة في مكان آخر	٩

ملحق رقم ٥: المستندات والجداول الموجودة بوثيقة الموازنة المصرية المنشورة على الموقع الإلكترونى لوزارة المالية

(الأكواد المذكورة هنا هي الأكواد المسمى بها الملفات المرفوعة على الموقع، ويمكن رؤيتها في أسفل يسار الصفحة بتحريك الفارة فوق اسم الملف على الموقع، وبالتالى فهو اسم الملف عند تنزيله)

اسم المستند / الجدول	الكود		
قانون ربط الموازنة العامة للدولة	1	P1-	M-
الصورة الإجمالية للموازنة ، استخدامات، إيرادات، متحصلات إقراض وبيع أصول، الفرق للإقتراض (جدول رقم ١ مرفق بقانون ربط الموازنة)	2	P1-	M-
موازنة الخزانة العامة (جدول رقم ٢ مرفق بقانون ربط الموازنة)	3	P1-	M-
موازنة الخزانة العامة استخدامات، موارد، نتائج (ملحق رقم ١ مرفق بقانون ربط الموازنة)	4	P1-	M-
موازنة الخزانة العامة – الصورة الإجمالية: إيرادات، مصروفات، عجز نقدى، صافى حيازة، عجز كلى، مصادر التمويل (ملحق رقم ٢ مرفق بقانون ربط الموازنة)	5	P1-	M-
موازنة الخزانة العامة – استخدامات وموارد (ملحق رقم ٣ مرفق بقانون ربط الموازنة)	6	P1-	M-
موازنة الخزانة العامة – استخدامات وموارد (الجهاز الإدارى) (ملحق رقم ١/٣ مرفق بقانون ربط الموازنة)	7	P1-	M-
موازنة الخزانة العامة – استخدامات وموارد (الإدارة المحلية) (ملحق رقم ٢/٣ مرفق بقانون ربط الموازنة)	8	P1-	M-
موازنة الخزانة العامة – استخدامات وموارد (الهيئات الخدمية) (ملحق رقم ٣/٣ مرفق بقانون ربط الموازنة)	9	P1-	M-
التأشيرات العامة المصاحبة للموازنة	10	P1-	M-
التقسيم الاقتصادي للاستخدامات (اقتصادي تفصيلى مع مقارنة ٤ سنوات)	11	P1-	M-
التقسيم الاقتصادي للموارد (اقتصادي تفصيلى مع مقارنة ٤ سنوات)	12	P1-	M-
المصروفات بالتقسيم الوظيفى (وظيفى عام مع اقتصادي عام) – لا يوجد منذ العام المالى ٢٠٠٩/١٠ حيث أن الجدول التالى يحل محله	13	P1-	M-
المصروفات بالتقسيم الوظيفى (وظيفى عام و تفصيلي مع اقتصادي عام)	14	P1-	M-
الجزء الأول: موازنة الجهاز الإدارى			
الصورة الإجمالية لموازنة الجهاز الإداري: موازنة الخزانة العامة – استخدامات وموارد الجهاز الإدارى (ملحق رقم ١/٣ مرفق بقانون ربط الموازنة)	15	P1-	M-
التقسيم الاقتصادي لاستخدامات الجهاز الإدارى (اقتصادي تفصيلى مع مقارنة ٤ سنوات)	16	P1-	M-
التقسيم الاقتصادي لموارد الجهاز الإدارى (اقتصادي تفصيلى مع مقارنة ٤ سنوات)	17	P1-	M-
موازنة الجهاز الإدارى (الاستخدامات "وظيفى عام مع اقتصادي عام وتفصيلى")	18	P1-	M-
موازنة الجهاز الإدارى (الاستخدامات "وظيفى تفصيلى مع اقتصادي عام وتفصيلى") – الخدمات العامة	19	P1-	M-
موازنة الجهاز الإدارى (الاستخدامات "وظيفى تفصيلى مع اقتصادي عام وتفصيلى") – الدفاع والأمن القومى	20	P1-	M-
موازنة الجهاز الإدارى (الاستخدامات "وظيفى تفصيلى مع اقتصادي عام وتفصيلى") – النظام العام وشئون السلامة العامة	21	P1-	M-
موازنة الجهاز الإدارى (الاستخدامات "وظيفى تفصيلى مع اقتصادي عام وتفصيلى") – الشئون الاقتصادية	22	P1-	M-

اسم المستند / الجدول	الكود		
موازنة الجهاز الإدارى (الاستخدامات "وظيفى تفصيلى مع اقتصادي عام وتفصيلى") – حماية البيئة	23	P1-	M-
موازنة الجهاز الإدارى (الاستخدامات "وظيفى تفصيلى مع اقتصادي عام وتفصيلى") – الإسكان والمرافق المجتمعية	24	P1-	M-
موازنة الجهاز الإدارى (الاستخدامات "وظيفى تفصيلى مع اقتصادي عام وتفصيلى") – الصحة	25	P1-	M-
موازنة الجهاز الإدارى (الاستخدامات "وظيفى تفصيلى مع اقتصادي عام وتفصيلى") – الشباب والثقافة والشئون الدينية	26	P1-	M-
موازنة الجهاز الإدارى (الاستخدامات "وظيفى تفصيلى مع اقتصادي عام وتفصيلى") – التعليم	27	P1-	M-
موازنة الجهاز الإدارى (الاستخدامات "وظيفى تفصيلى مع اقتصادي عام وتفصيلى") – الحماية الاجتماعية	28	P1-	M-
موازنة الجهاز الإدارى (الموارد "وظيفى عام مع اقتصادي عام وتفصيلى")	29	P1-	M-
موازنة الجهاز الإدارى (الموارد "وظيفى تفصيلى مع اقتصادي عام وتفصيلى") – الخدمات العامة	30	P1-	M-
موازنة الجهاز الإدارى (الموارد "وظيفى تفصيلى مع اقتصادي عام وتفصيلى") – الدفاع والأمن القومى	31	P1-	M-
موازنة الجهاز الإدارى (الموارد "وظيفى تفصيلى مع اقتصادي عام وتفصيلى") – النظام العام وشئون السلامة العامة	32	P1-	M-
موازنة الجهاز الإدارى (الموارد "وظيفى تفصيلى مع اقتصادي عام وتفصيلى") – الشئون الاقتصادية	33	P1-	M-
موازنة الجهاز الإدارى (الموارد "وظيفى تفصيلى مع اقتصادي عام وتفصيلى") – حماية البيئة	34	P1-	M-
موازنة الجهاز الإدارى (الموارد "وظيفى تفصيلى مع اقتصادي عام وتفصيلى") – الإسكان والمرافق المجتمعية	35	P1-	M-
موازنة الجهاز الإدارى (الموارد "وظيفى تفصيلى مع اقتصادي عام وتفصيلى") – الصحة	36	P1-	M-
موازنة الجهاز الإدارى (الموارد "وظيفى تفصيلى مع اقتصادي عام وتفصيلى") – الشباب والثقافة والشئون الدينية	37	P1-	M-
موازنة الجهاز الإدارى (الموارد "وظيفى تفصيلى مع اقتصادي عام وتفصيلى") – التعليم	38	P1-	M-
موازنة الجهاز الإدارى (الموارد "وظيفى تفصيلى مع اقتصادي عام وتفصيلى") – الحماية الاجتماعية	39	P1-	M-
الجزء الثاني: موازنة الإدارة المحلية			
الصورة الإجمالية لموازنة الإدارة المحلية: موازنة الخزانة العامة – استخدامات وموارد الإدارة المحلية (ملحق رقم ٢/٣ المرفق بقانون ربط الموازنة)	1	P2-	M-
الصورة الإجمالية لموازنة الإدارة المحلية – نتائج بالمحافظة (إستخدامات، موارد، عجز/فائض)	2	P2-	M-
التقسيم الاقتصادي لاستخدامات الإدارة المحلية (اقتصادي تفصيلى مع مقارنة ٤ سنوات)	3	P2-	M-
التقسيم الاقتصادي لموارد الإدارة المحلية (اقتصادي تفصيلى مع مقارنة ٤ سنوات)	4	P2-	M-
موازنة الإدارة المحلية – الصورة الإجمالية للقطاعات (الاستخدامات "وظيفى عام وإجمالى المديريات مع اقتصادي عام وتفصيلى")	5	P2-	M-
موازنة الإدارة المحلية – الصورة الإجمالية للمحافظات (الاستخدامات "محافظات عام مع اقتصادي عام وتفصيلى")	6	P2-	M-
موازنة الإدارة المحلية (الاستخدامات "مديريات عام مع اقتصادي عام وتفصيلى") (القاهرة والجيزة)	7	P2-	M-
موازنة الإدارة المحلية (الاستخدامات "مديريات عام مع اقتصادي عام وتفصيلى") (القليوبية والغربية)	8	P2-	M-

اسم المستند / الجدول	الكود		
موازنة الإدارة المحلية (الاستخدامات "مديريات عام مع اقتصادي عام وتفصيلى") (المنوفية وكفرالشيخ)	9	P2-	M-
موازنة الإدارة المحلية (الاستخدامات "مديريات عام مع اقتصادي عام وتفصيلى") (الدقهلية ودمياط)	10	P2-	M-
موازنة الإدارة المحلية (الاستخدامات "مديريات عام مع اقتصادي عام وتفصيلى") (الأسكندرية ومطروح)	11	P2-	M-
موازنة الإدارة المحلية (الاستخدامات "مديريات عام مع اقتصادي عام وتفصيلى") (البحيرة وبورسعيد)	12	P2-	M-
موازنة الإدارة المحلية (الاستخدامات "مديريات عام مع اقتصادي عام وتفصيلى") (الاسماعيلية والسويس)	13	P2-	M-
موازنة الإدارة المحلية (الاستخدامات "مديريات عام مع اقتصادي عام وتفصيلى") (البحر الاحمر وشمال سيناء)	14	P2-	M-
موازنة الإدارة المحلية (الاستخدامات "مديريات عام مع اقتصادي عام وتفصيلى") (جنوب سيناء والشرقية)	15	P2-	M-
موازنة الإدارة المحلية (الاستخدامات "مديريات عام مع اقتصادي عام وتفصيلى") (الفيوم وبنى سويف)	16	P2-	M-
موازنة الإدارة المحلية (الاستخدامات "مديريات عام مع اقتصادي عام وتفصيلى") (المنيا وأسيوط)	17	P2-	M-
موازنة الإدارة المحلية (الاستخدامات "مديريات عام مع اقتصادي عام وتفصيلى") (الوادى الجديد وسوهاج)	18	P2-	M-
موازنة الإدارة المحلية (الاستخدامات "مديريات عام مع اقتصادي عام وتفصيلى") (قنا وأسوان)	19	P2-	M-
موازنة الإدارة المحلية (الاستخدامات "مديريات عام مع اقتصادي عام وتفصيلى") (كانت الأقصر وحلوان، الآن الأقصر فقط بعد إلغاء حلوان)	20	P2-	M-
موازنة الإدارة المحلية (الاستخدامات "مديريات عام مع اقتصادي عام وتفصيلى") (كانت ٦ اكتوبر حتى تم إلغاؤها بداية من موازنة ١٣/٢٠١٢)	21	P2-	M-
موازنة الإدارة المحلية (الموارد "وظيفى عام و إجمالى المديريات مع اقتصادي عام وتفصيلى")	22	P2-	M-
موازنة الإدارة المحلية (الموارد "محافظات عام مع اقتصادي عام وتفصيلى")	23	P2-	M-
موازنة الإدارة المحلية (الموارد "مديريات عام مع اقتصادي عام وتفصيلى") (القاهرة والجيزة)	24	P2-	M-
موازنة الإدارة المحلية (الموارد "مديريات عام مع اقتصادي عام وتفصيلى") (القليوبية والغربية)	25	P2-	M-
موازنة الإدارة المحلية (الموارد "مديريات عام مع اقتصادي عام وتفصيلى") (المنوفية وكفرالشيخ)	26	P2-	M-
موازنة الإدارة المحلية (الموارد "مديريات عام مع اقتصادي عام وتفصيلى") (الدقهلية ودمياط)	27	P2-	M-
موازنة الإدارة المحلية (الموارد "مديريات عام مع اقتصادي عام وتفصيلى") (الأسكندرية ومطروح)	28	P2-	M-
موازنة الإدارة المحلية (الموارد "مديريات عام مع اقتصادي عام وتفصيلى") (البحيرة وبورسعيد)	29	P2-	M-
موازنة الإدارة المحلية (الموارد "مديريات عام مع اقتصادي عام وتفصيلى") (الاسماعيلية والسويس)	30	P2-	M-
موازنة الإدارة المحلية (الموارد "مديريات عام مع اقتصادي عام وتفصيلى") (البحر الاحمر وشمال سيناء)	31	P2-	M-
موازنة الإدارة المحلية (الموارد "مديريات عام مع اقتصادي عام وتفصيلى") (جنوب سيناء والشرقية)	32	P2-	M-
موازنة الإدارة المحلية (الموارد "مديريات عام مع اقتصادي عام وتفصيلى") (الفيوم وبنى سويف)	33	P2-	M-
موازنة الإدارة المحلية (الموارد "مديريات عام مع اقتصادي عام وتفصيلى") (المنيا وأسيوط)	34	P2-	M-
موازنة الإدارة المحلية (الموارد "مديريات عام مع اقتصادي عام وتفصيلى") (الوادى الجديد وسوهاج)	35	P2-	M-
موازنة الإدارة المحلية (الموارد "مديريات عام مع اقتصادي عام وتفصيلى") (قنا وأسوان)	36	P2-	M-
موازنة الإدارة المحلية (الموارد "مديريات عام مع اقتصادي عام وتفصيلى") (كانت الأقصر وحلوان، الآن الأقصر فقط بعد إلغاء حلوان)	37	P2-	M-

اسم المستند / الجدول	الكود		
موازنة الإدارة المحلية (الموارد "مديريات عام مع اقتصادي عام وتفصيلى") (كانت ٦ أكتوبر حتى تم إلغاؤها بداية من موازنة ١٣/٢٠١٢)	38	P2-	M-
الجزء الثالث: موازنة الهيئات الخدمية			
الصورة الإجمالية لموازنة الهيئات الخدمية: موازنة الخزانة العامة – استخدامات وموارد الهيئات الخدمية (ملحق رقم ٣/٣ المرفق بقانون ربط الموازنة)	1	P3-	M-
الصورة الإجمالية لموازنة الهيئات الخدمية على مستوى القطاعات الوظيفية (النتائج "إستخدامات، موارد، عجز/فائض")	2	P3-	M-
الصورة الإجمالية لموازنة الهيئات الخدمية على مستوى الهيئات. (النتائج "إستخدامات، موارد، عجز/فائض")	3	P3-	M-
التقسيم الاقتصادي لاستخدامات الهيئات الخدمية (اقتصادي تفصيلى مع مقارنة ٤ سنوات)	4	P3-	M-
التقسيم الاقتصادي لموارد الهيئات الخدمية (اقتصادي تفصيلى مع مقارنة ٤ سنوات)	5	P3-	M-
موازنة الهيئات الخدمية (الاستخدامات "وظيفى عام مع اقتصادي عام وتفصيلى")	6	P3-	M-
موازنة الهيئات الخدمية (الاستخدامات "وظيفى تفصيلى مع اقتصادي عام وتفصيلى") – الخدمات العامة	7	P3-	M-
موازنة الهيئات الخدمية (الاستخدامات "وظيفى تفصيلى مع اقتصادي عام وتفصيلى") – الدفاع والأمن القومى	8	P3-	M-
موازنة الهيئات الخدمية (الاستخدامات "وظيفى تفصيلى مع اقتصادي عام وتفصيلى") – النظام العام وشئون السلامة العامة	9	P3-	M-
موازنة الهيئات الخدمية (الاستخدامات "وظيفى تفصيلى مع اقتصادي عام وتفصيلى") – الشئون الاقتصادية	10	P3-	M-
موازنة الهيئات الخدمية (الاستخدامات "وظيفى تفصيلى مع اقتصادي عام وتفصيلى") – حماية البيئة	11	P3-	M-
موازنة الهيئات الخدمية (الاستخدامات "وظيفى تفصيلى مع اقتصادي عام وتفصيلى") – الإسكان والمرافق المجتمعية	12	P3-	M-
موازنة الهيئات الخدمية (الاستخدامات "وظيفى تفصيلى مع اقتصادي عام وتفصيلى") – الصحة	13	P3-	M-
موازنة الهيئات الخدمية (الاستخدامات "وظيفى تفصيلى مع اقتصادي عام وتفصيلى") – الشباب والثقافة والشئون الدينية	14	P3-	M-
موازنة الهيئات الخدمية (الاستخدامات "وظيفى تفصيلى مع اقتصادي عام وتفصيلى") – التعليم	15	P3-	M-
موازنة الهيئات الخدمية (الاستخدامات "وظيفى تفصيلى مع اقتصادي عام وتفصيلى") – الحماية الاجتماعية	16	P3-	M-
موازنة الهيئات الخدمية (الموارد "وظيفى عام مع اقتصادي عام وتفصيلى")	17	P3-	M-
موازنة الهيئات الخدمية (الموارد "وظيفى تفصيلى مع اقتصادي عام وتفصيلى") – الخدمات العامة	18	P3-	M-
موازنة الهيئات الخدمية (الموارد "وظيفى تفصيلى مع اقتصادي عام وتفصيلى") – الدفاع والأمن القومى	19	P3-	M-
موازنة الهيئات الخدمية (الموارد "وظيفى تفصيلى مع اقتصادي عام وتفصيلى") – النظام العام وشئون السلامة العامة	20	P3-	M-
موازنة الهيئات الخدمية (الموارد "وظيفى تفصيلى مع اقتصادي عام وتفصيلى") – الشئون الاقتصادية	21	P3-	M-
موازنة الهيئات الخدمية (الموارد "وظيفى تفصيلى مع اقتصادي عام وتفصيلى") – حماية البيئة	22	P3-	M-
موازنة الهيئات الخدمية (الموارد "وظيفى تفصيلى مع اقتصادي عام وتفصيلى") – الإسكان والمرافق المجتمعية	23	P3-	M-

اسم المستند / الجدول	الكود		
موازنة الهيئات الخدمية (الموارد "وظيفى تفصيلى مع اقتصادي عام وتفصيلى") – الصحة	24	P3-	M-
موازنة الهيئات الخدمية (الموارد "وظيفى تفصيلى مع اقتصادي عام وتفصيلى") – الشباب والثقافة والشئون الدينية	25	P3-	M-
موازنة الهيئات الخدمية (الموارد "وظيفى تفصيلى مع اقتصادي عام وتفصيلى") – التعليم	26	P3-	M-
موازنة الهيئات الخدمية (الموارد "وظيفى تفصيلى مع اقتصادي عام وتفصيلى") – الحماية الاجتماعية	27	P3-	M-

ملحق رقم ٦: بعض الروابط على شبكة الإنترنت لمعلومات عن الموازنة، وإصدارات شراكة الموازنة الدولية

روابط محلية

وزارة المالية المصرية
وثائق الموازنة العامة، التقارير الدورية لمتابعة الأداء، الحساب الختامي، الدين العام، مؤشرات الأداء الاقتصادي، وغيرها من الإصدارات الهامة

http://www.mof.gov.eg
http://www.budget.gov.eg

وزارة التخطيط المصرية
بيانات تفصيلية عن الاستثمارات في الموازنة العامة (الباب السادس). حيث نجد دليل المواطن للخطة الاستثمارية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المؤشرات الاقتصادية الكلية، مؤشرات الحسابات القومية للاقتصاد المصري، استراتيجية التنمية المستدامة، وغيرها

http://www.mop.gov.eg

البنك المركزي المصري
السياسة النقدية، معدلات التضخم، والعديد من البحوث الاقتصادية

http://www.cbe.org.eg/Arabic/

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
إحصاءات ومؤشرات وقواعد بيانات عن السكان والتعليم والصحة والثقافة والسياحة والرياضة والبيئة وغيرها من البيانات التي لها علاقة بالموازنة

http://capmas.gov.eg/?lang=1

الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة
معلومات عن الجهاز الإداري للدولة وأعداد العاملين به

http://www.caoa.gov.eg/

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار
دراسات وأبحاث وملخصات بشأن السياسات واستطلاعات الرأي العام ونشرات شهرية للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، واتجاهات الاقتصاد، الخ ...

http://www.idsc.gov.eg/default.aspx

روابط دولية

البنك الدولي، مصر
مشاريع البنك الدولي في مصر منذ عام ١٩٤٧ حتى الآن. كذلك مؤشرات التنمية، توقعات وتحليل الآفاق الاقتصادية فضلا عن بيانات وتقارير اقتصادية ومالية أخرى
http://www.albankaldawli.org/ar/country/egypt

صندوق النقد الدولي، مصر
المعاملات المالية وموقف مصر مع الصندوق
http://www.imf.org/external/country/EGY/index.htm

إصدارات شراكة الموازنة الدولية
نشرات دورية عن أخبار وسياسات الموازنات حول العالم، بالإضافة إلى كتب إرشادية حول أعمال الموازنة، وتقارير، ودراسات حالة حول التأثير في حياة الناس من خلال عمل المجتمع المدني على تحليل ومتابعة تنفيذ الموازنة
http://internationalbudget.org/library/publications/

مسح الموازنة المفتوحة
مسح مقارن ومستقل يتم عمله بصورة دورية عن شفافية الموازنات حول العالم، ويشمل ذلك المسح قياس مشاركة المجتمع في عملية وضع الموازنة، وكذلك قوة واستقلالية الأجهزة الرقابية والتشريعية. وذلك في حوالي مائة دولة حول العالم شملت مصر في جميع دوراتها
http://internationalbudget.org/what-we-do/open-budget-survey/

ملحق رقم ٧:
الهيئات الاقتصادية التي لا تشملها الموازنة العامة المصرية

إجمالي ٥١ هيئة موزعة على ١٢ قطاع كالتالى

قطاع الزراعه والرى
١ الهيئه الزراعيه المصريه
٢ الهيئه العامه لمشروعات التعمير والتنميه الزراعيه
٣ هيئة البنك الرئيسى للائتمان الزراعى
٤ الهيئة المصرية العامة للمساحة

قطاع الصناعه والثروه المعدنيه والبترول
١ الهيئه العامه للتنمية الصناعية
٢ الهيئه المصريه العامه للبترول
٣ الهيئه العامه لتنفيذ المشروعات الصناعيه والتعدينيه
٤ الهيئه العامه لشئون المطابع الاميريه
٥ الجهاز الوطنى لتنمية شبة جزيرة سيناء

قطاع الكهرباء والطاقه
١ جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك
٢ هيئة تنفيذ مشروعات المحطات المائيه لتوليد الكهرباء
٣ هيئة المحطات النوويه لتوليد الكهرباء
٤ هيئة تنمية واستخدام الطاقه الجديده والمتجددة

قطاع النقل والمواصلات والاتصالات
١ الهيئة القومية لسكك حديد مصر
٢ هيئة النقل العام بالقاهره
٣ الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الاسكندريه
٤ هيئة قناة السويس
٥ جهاز تنظيم النقل بالقاهرة الكبرى
٦ الهيئة العامه لميناء الاسكندريه
٧ الهيئة العامة لميناء بورسعيد
٨ الهيئة العامة لموانى البحر الاحمر
٩ هيئة ميناء دمياط
١٠ الهيئة العامه للموانى البريه والجافة
١١ الهيئة القومية للبريد
١٢ الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات
١٣ هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

قطاع التجارة والتموين

١ الهيئة العامة للسلع التموينيه
٢ الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن
٣ جهاز تنمية التجارة الداخلية

قطاع المال والاقتصاد

١ الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات
٢ الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
٣ الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية شمال غرب خليج السويس

قطاع الاسكان والتشييد

١ هيئة المجتمعات العمرانيه الجديدة
٢ الهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان
٣ صندوق تمويل المساكن التى تقيمها وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة
٤ صندوق مشروع أراضى وزارة الداخلية

قطاع الخدمات الصحيه والدينيه والقوى العامة

١ الهيئة العامة للتامين الصحى
٢ هيئة الاوقاف المصرية
٣ المؤسسه العلاجيه لمحافظة القاهرة
٤ المؤسسه العلاجيه لمحافظة الاسكندرية
٥ المؤسسه العلاجيه لمحافظة القليوبية

قطاع الثقافه والاعلام

١ الهيئة القومية لاتحاد الاذاعة والتليفزيون
٢ المعهد القومى للادارة
٣ الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد

قطاع السياحه

١ الهيئة العامة للتنميه السياحيه

قطاع الدفاع والأمن والعدالة

١ جهاز الخدمات العامة بوزارة الدفاع
٢ صندوق التصنيع والإنتاج للسجون

قطاع التامينات والشئون الاجتماعيه

١ الهيئة العامة للتأمين الاجتماعى
٢ الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعى
٣ صندوق التامين الحكومى لضمانات ارباب العهد
٤ الصندوق الحكومى لتغطية الاضرار الناتجة عن حوادث مركبات النقل السريع داخل ج.م.ع

حسب ما ورد في البيان الإحصائى للهيئات الاقتصادية للعام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤

ملحق رقم ٨:
شركات قطاع الأعمال العام - الشركات القابضة

١ الشركة القابضة للصناعات الغذائية
٢ الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس
٣ الشركة القابضة للصناعات الكيماوية
٤ الشركة القابضة للصناعات المعدنية
٥ الشركة القابضة للنقل البحرى و البرى
٦ الشركة القومية للتشييد والتعمير
٧ الشركة القابضة للسياحة والفنادق والسينما
٨ الشركة القابضة للادوية والكيماويات والمستلزمات الطبية
٩ الشركة القابضة لكهرباء مصر
١٠ الشركة القابضة للطرق والكبارى
١١ الشركة القابضة للمطارات
١٢ الشركة القابضة للمستحضرات الحيوية واللقاحات
١٣ الشركة القابضة مصر للطيران
١٤ الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحى
١٥ الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية
١٦ شركة جنوب الوادى القابضة للبترول
١٧ الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين
١٨ الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات
١٩ الشركة القابضة للتأمين
٢٠ الشركة القابضة للاكاديمية المصرية لعلوم الطيران

شراكة الموازنة الدولية

تتعاون شراكة الموازنة الدولية مع المجتمع المدني حول العالم لاستخدام تحليل الميزانية والدعوة كأداة لتحسين الحكومة الفعالة والحد من الفقر.

info@internationalbudget.org
www.internationalbudget.org

مرصد الموازنة العامة وحقوق الإنسان

يهتم المرصد بتحليل موازنة الدولة من منظور حقوقي، ويوثق أي انتهاكات للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

bahroegy@bahroegy.org
www.bahroegy.org

www.internationalbudget.org
www.bahroegy.org

للمزيد من القراءة

الدليل الإرشادي لأعمال الموازنة للمنظمات غير الحكومية
http://internationalbudget.org/wp-content/uploads/Guide_to_Budget_Work_arabic1.pdf

التعبئة الشعبية للتوعية بأمور الموازنة العامة
http://internationalbudget.org/wp-content/uploads/Booklet-1-Grassroots-Mobilization-ar.pdf

التدقيق المجتمعي كأحد وسائل الرقابة على الموازنة
http://internationalbudget.org/wp-content/uploads/Booklet-2-Social-Audits-ar.pdf

مرصد الموازنة العامة
وحقوق الإنسان

شراكة الموازنة الدولية
الموازنات المفتوحة تُبدل حياة الناس